کتاب مجموعه ۵ رساله عربی و فارسی در نفی وجوب عینی نماز جمعه

مؤلف ملا عبدالله تونی، اعرجی، محمد سراب، مجلسی

مترجم

رب يسر بمحمد وآله

اللهم صل على محمد وآل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جميل نعمائه وجزيل آلائه وله الشكر على نعمائه والصلوة على اشرف انبيائه محمد
والطيبين من آله اما بعد فهذه رسالة مختصرة في بيان نفي الوجوب العيني لصلوة الجمعة
في زمن الغيبة والله الموفق والمعين مقدمة اعلم انه لا خلاف في وجوب صلوة الجمعة
وجوبا عينيا عند سلطنة الامام عليه السلام معه او مع من نصبه واختلفوا في وجوبها عند
عدم سلطنة الامام عليه السلام فذهب جماعة الى تحريمها وجماعة الى جوازها والمعبر عنه
بالوجوب التخييري وقد ابتدع جماعة من اهل عصرنا هذا قولا ثالثا فقالوا بانها واجبة عينا
مطلقا سواء كان الامام حاضرا اولا وسواء كان هناك فقيه او لا والغرض من وضع
من وضع هذه الرسالة نفي هذا القول المبتدع والكلام مع هؤلاء فاقول في ذكر المذاهب
على ما وصل الينا فمن القائلين بالتحريم ابن ابي عقيل فانه قال على ما نقل عنه العلامة ره
في المختلف في بحث اشتراط السلطان المصر صلوة الجمعة فرض على المؤمنين حضورها مع الامام
عليه السلام في المصر الذي هو فيه وحضورها مع امرائه في الامصار والقرى النائية عنه فانه ظاهر

في اظهار الوجوب في الامام واتباعه والآل الكرام لتخصيص بما بلغوا وهو شيخ عظيم المنزلة رفيع الشأن
من اجلاء هذه الطائفة وقدمائهم ومنهم السيد المرتضى ره فانه قال لا جمعة الا مع امام عادل
او من نصبه الامام العادل فاذا عدم صليت الظهر اربع ركعات وقال في كتابه الفقه الملكية
على ما نقل عنه والاحوط ان لا تصلى الجمعة الا باذن السلطان وامام الزمان لانها اذا صليت
على هذا الوجه انعقدت وجازت باجماع واذا لم يكن فيها اذن السلطان لم يقطع على صحتها
واجزائها فان قلت هذا لا يدل على التحريم لان قول الاحوط يدل على تجويز نقيضه قلت
القضية بعد الفحص عن دليل ثبوت العبادة اذا لم يظفر عليه لم يجوز صحتها وهذا الظاهر ايضا
الظاهر من كلام القدماء في تعيين الامر الاحوط وكان مستندهم الاخبار الواردة في الامر بالاحتياط
من قولهم عليهم السلام عليك بالاحتياط وخذ بالحائطة لدينك فان قلت قوله يدل على
الاحوط اذن السلطان مع امكانه فلا يدل على حكم وقت تعذر الاذن قلت قوله ره والاحوط
ان لا تصلى الجمعة الا باذن السلطان صريح في الحكم بترك الجمعة مع عدم حصول الاذن
وليس في عبارته ما يشعر باختصاص هذا بامكان الاذن وهو ظاهر ومنهم سلار فانه قال
ولفقهاء الطائفة ان يصلوا بالناس في الاعياد والاستسقاء فاما الجمع فلا وهو
صريح في التحريم غير قابل للتأويل بوجه وقريب منه عبارة المفيد في المقنعة في باب الامر
بالمعروف حيث قال وللفقهاء ان يجمعوا باخوانهم في الصلوات الخمس وصلوات

الاعياد والاستسقاء والكسوف والخسوف وعلى تقدير دخول الجمعة في صلوات الخمس ظاهرة في الجواز
كما لا يخفى ومن نقل الاجماع على اشتراط اذن الامام عليه السلام الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في الخلاف
فانه قال من شرط انعقاد الجمعة الامام او من يأمره الامام بذلك من قاض او امير ونحوه
ومتى اقيمت بغير امره لم تصح ثم قال دليلنا انه لا خلاف انها تنعقد بالامام عليه السلام او
من يأمره وليس على انعقادها اذا لم يكن امام ولا امره دليل ثم قال وايضا عليه اجماع الفرقة
فانهم لا يختلفون في ان من شرط الجمعة الامام او امره ثم قال وايضا فانه اجماع فان من عهد
النبي صلى الله عليه وآله الى وقتنا هذا ما اقام الجمعة الا الخلفاء والامراء ومن ولي للصلوة و
تحكم ان ذلك اجماع اهل الاعصار ولو انعقدت بالرعية لصلوها كذلك ثم قال الشيخ قد روي
فيما مضى من كتبكم انه يجوز لاهل القرايا والسواد والمؤمنين اذا اجتمعوا العدد الذي تنعقد بهم
ان يصلوا الجمعة قلنا ذلك مأذون فيه مرغب فيه فجرى ذلك مجرى ان ينصب الامام عليه السلام من
من يصلي بهم ولا يخفى انه نقل دليلا شرعيا وهو الاجماع وتأويله لهذا الدليل لا يوجب
ضعف الدليل فتأمل ومنهم محمد بن ادريس فانه قال لا خلاف بين اصحابنا ان من شرط
انعقاد الجمعة الامام او من نصبه الامام للصلوة وقد بالغ في غاية المبالغة ونقل عن الشيخ القول
بالتخيير في نهايته واعتذر عنه فقال وقد اعتذرنا في عدة مواضع للشيخ ابي جعفر الطوسي رحمه الله
فيما اورده في كتاب النهاية وقلنا اورده ايرادا لا اعتقادا لان هذا الكتاب اعني كتاب النهاية
كتاب خبر لا كتاب بحث ونظر ومنهم العلامة رحمه الله في المنتهى وظاهر التذكرة والتحرير كتاب

اللهم صل على محمد وال محمد

الى هنا انتهى ما نقل عن رسالته

وربما يظهر من كلام الشيخ في ... ايضا انه

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونقل ايضا هذا القول عن الشهيد رحمه الله في بعض كتبه وايضا نقل عنه
انه في البيان نسب هذا القول الى ابي الصلاح ولا دلالة لكتابه المسمى بالكافي عليه فكانه اطلع من موضع
آخر واما القائلون بالجواز المعبر عنه بالوجوب التخييري فمنهم الشيخ ابو جعفر الطوسي في نهايته و
تبعه جميع من تاخر عنه من الفقهاء غير المذكورين سابقا وتوقف العلامة بين التحريم والوجوب
التخييري في بعض كتبه كالتحرير في بحث صلوة الجمعة والارشاد وممن نقل الاجماع صريحا على عدم الوجوب
العيني في زمان الغيبة غير المذكورين سابقا المحقق في المعتبر والعلامة في التذكرة والمنتهى والشهيد ا
لاول في الذكرى على ما لا يخفى والمحقق الشيخ علي والشهيد الثاني في بعض شروحه والقول الخارج مما
لا يظهر له قائل ممن يعتد به وقد نقل رسالة في الوجوب العيني ونسب للشهيد الثاني زين الملة والدين
رحمه الله والظاهر انه مختاره في اوايل سنه ثم رجع عنه في كتب الاعزان كانت النسبة صحيحة واختاره
الشيخ عبد الصمد والسيد محمد في المدارك وجماعة من اهل عصرنا وهؤلاء واسنده واما هذا القول الى بعض
القدماء كابي جعفر الكليني وابن بابويه والمفيد وابي الصلاح والشيخ في الخلاف والقاضي ابو الفتح
الكراجكي وساورد كلامهم حتى يظهر لك حقيقة الحال فصل في استدلال هؤلاء على الوجوب العيني
وجوابهم ولا اورد الا ادلتهم المعتمدة بزعمهم فاستدلوا بوجوه الاول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فانه
يفهم منها وجوب السعي الى ذكر الله وهو الخطبة او الصلوة وهو عام فمن ادعى التخصيص بوجود الامام
فعليه البيان والجواب عنه بوجوه الاول ان هذا الاستدلال موقوف على كون المراد بالصلوة

هيهنا

فانه نقل الشيخ ... في الذكرى انه قال ... منع وجوب الجمعة ... بالجواز فعله ... الرجوع عنه بجواز ... الى التحريم

اللهم صل على محمد وال محمد

هيهنا الركعتين اللتين صليتا عند الظهر يوم الجمعة المسبوقة بالخطبتين مطلقا سواء وقعتا من
الامام عليه السلام او نائبه اولا وسواء كان هناك عدد خاص اولا وسواء كانت صحيحة اولا وهو ممنوع
بل هو ظاهر البطلان اذ الظاهر ان اللام في الصلوة للعهد فيحتمل ان يكون المراد بها ما صليها الامام
او نائبه الخاص في الوقت الخاص مع العدد المخصوص ... او بعد الا غير ذلك والحاصل انا نسلم
انه يمكن ان يكون الصدور من الامام داخلا في الحقيقة النوعية لصلوة الجمعة او من شرايطها الخارجة
التي لا يصدق هذا العنوان على الافعال المخصوصة بدونها كالجماعة والخطبتين فبمجرد الامر بحضور
مسمى هذا العنوان كيف يمكن الحكم بالوجوب العيني ما لم يثبت صدقه بدون هذا الشرط خصوصا ان هذا
خطاب مشافهة والامر بهم انما هو بحضور صلوة النبي صلى الله عليه واله والاجماع على اشتراك جميع
المكلفين مع المخاطبين انما هو على نحو ما كلف به المخاطبون فاذا كانت صلوتهم مشروطة بامامة
النبي صلى الله عليه واله او نائبه فكيف يمكن بهذه الاية اثبات وجوبها على نحو آخر في ما بعد ما
لم يكن هناك دليل آخر وهذا ظاهر والجواب الثاني انه موقوف على افادة اذا العموم وهو
ممنوع سيما في العرف السابق وقد صرح المنطقيون بان اذا وان للاهمال والمهملة في قوة الجزئية
فيصير الحاصل وجوب الحضور في بعض اوقات النداء فيحتمل اختصاصه بنداء الامام او نائبه
الثالث انه موقوف على حجية قول المفسرين والا فيجوز العقل ان يكون المراد ايجاب ذكره
تبارك وتعالى في هذا الوقت لشرفه واستجابة الدعاء فيه او يكون المراد حكاية الاذان
ويكون الامر للوجوب او الندب الرابع انه موقوف على حمل لفظ التفضيل على غير معناه الحقيقي والا
فيكون المراد مفاد الاية على ما هو مقتضى لفظ التفضيل ان السعي الى صلوة الجمعة خيرية وفي تركه ايضا
خيرية ولكن للاول زيادة ميزة على الثاني فتكون دالة على الوجوب التخييري واستحباب اختيار الجمعة على الظهر

الدليل الثاني لهم الروايات فمنها ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن
سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ان الله فرض في كل سبعة ايام خمسا وثلثين صلوة منها صلوة واجبة على كل
مسلم ان يشهدها الا خمسة المريض والمملوك والمسافر والمراة والصبي ومنها ما رواه
الشيخ بسنده عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن الصادق عليه السلام
يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد فان كانوا اقل من خمسة فلا جمعة
لهم والجمعة واجبة على كل احد لا يعذر الناس فيها الا خمسة المراة والمملوك والمسافر
والمريض والصبي ومنها ما رواه ايضا عن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن
ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من ترك الجمعة ثلث جمع متواليات
طبع الله على قلبه ومنها ما رواه ايضا عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان بن عثمان
عن الفضل بن عبد الملك قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان قوم
في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يخطب جمعوا اذا كانوا خمسة نفر وانما
جعلت ركعتين لمكان الخطبتين ومنها ما رواه ايضا عن الحسين بن سعيد عن
صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن اناس في قرية
هل يصلون الجمعة جماعة قال نعم يصلون اربعا اذا لم يكن من يخطب ومنها ما رواه ايضا عن الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام الجمعة واجبة
على من ان صلى الغداة في اهله ادرك الجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصلي العصر في

وقت

في وقت الظهر في سائر الايام كي اذا قضوا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا
الى رحالهم قبل الليل وذلك سنة الى يوم القيمة ومنها ما رواه ايضا عن الحسين بن
سعيد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن زرارة قال حثنا ابو عبد الله عليه السلام
على صلوة الجمعة حتى ظننت انه يريد ان ناتيه فقلت نغدو عليك فقال لا انما عنيت عندكم
ومنها ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وعلي بن ابراهيم
عن ابيه جميعا عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال فرض
الله على الناس من الجمعة الى الجمعة خمسا وثلثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله
في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمراة
والمريض والاعمى ومن كان على راس فرسخين ومنها ما رواه الشيخ بسنده عن محمد بن
علي بن محبوب عن العباس عن حماد بن عيسى عن ربعي عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليلبس البرد والعمامة وليتوكأ على قوس
او عصا وليقعد قعدة بين الخطبتين ويجهر بالقراءة ويقنت في الركعة الاولى منهما قبل
الركوع ومنها ما رواه ابن بابويه بسنده عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام
على من تجب الجمعة قال على سبعة نفر من المسلمين ولا جمعة لاقل من خمسة من المسلمين احدهم
الامام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم قال السيد محمد رحمه الله في المدارك
بعد ايراد هذه الروايات وحكمه بانها مستفيضة جدا بل تكاد ان تكون متواترة فهذه
الاخبار الصحيحة الطرق الواضحة الدلالة على وجوب الجمعة على كل مسلم عدا ما استثني تقتضي الوجوب
العيني اذ لا اشعار فيها بالتخيير بينها وبين فرد آخر خصوصا قوله عليه السلام من ترك الجمعة ثلث متواليات

طبع الله على قلبه فانه لو جاز تركها الا بدل لم يحسن هذا الاطلاق وليس فيها دلالة على اعتبار
حضور الامام عليه السلام او نايبه بوجه الظاهر من قوله عليه السلام فان كان لهم من يخطب جمعوا
وقوله امهم بعضهم وخطبهم خلافه واستدل البعض آخر باخبار ضعيفة السند قاصرة الدلالة جدا تركناها
لظهور الجواب عنها سيما بعد الاطلاع على جواب ما مر ولكن نذكر منها ما رواه الشيخ وغيره في الموثق
بابن بكير عن عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام قال قال مثلك يهلك ولم يصل فريضة
فرضها الله قال قلت كيف اصنع قال صلوا جماعة يعني صلوة الجمعة ونحن نتكلم على هذه الروايات
واحده واحده مفصلا ثم نتكلم عليها على الجمعة فالجواب عن الرواية الاولى اولا بانه ليس فيها
ازيد من وجوب حضور صلوة الجمعة على كل مسلم ونحن لا نشك فيه ولكن يجب عليكم بيان حقيقة صلوة
الجمعة اي شيء هي فانا نقول يحتمل ان يكون صلوة الجمعة الواجب حضورها عبارة عن الركعتين اللتين
يصليهما الامام عليه السلام او نايبه الخاص بعد زوال الشمس من يوم الجمعة بعد حضور خمسة او سبعة
فصاعدا مسبوقة بخطبتين و واقعتين على شرايط مخصوصة ولا شك ولا خلاف في وجوب الحضور لكل مسلم
لهذه الصلوة لا بد لنفي ذلك من دليل مع ان الحق ان صلوة الجمعة عبارة عن تلك والحق ان
الاستدلال بهذه الرواية على كيفية صلوة الجمعة من شرطية وجود الامام او عدمها او شرطية
العدد الخاص او عدمها او شرطية الخطبة او عدمها او نحو ذلك مما لا وجه له وليس الاستدلال
بهذه الرواية على شرطية الامام او نايبه الا مثل ان يستدل احد بهذه الرواية على نفي كيفية
في بقية الصلوات المذكورة في هذه الرواية اعني بقية الخمس وثلثين صلوة مثل ان يستدل بها
على عدم وجوب السر في صلوة الظهرين والجهر في العشائين وعدم وجوب السورة في الصلوة الواجبة
ونحو ذلك بلا تفاوت اصلا اذ ليس في هذه الرواية الا امر المسلمين بحضور صلوة الجمعة واما انها كم هي
وكيف هي فليس فيها ذكر ولا اثر ولا دلالة بوجه من الوجوه وهذا الجواب مشترك الورود على اكثرها

الا تم

هذه تعليقة على الرسالة لمولانا محمد السراب في رد الرسالة صاحب الروايات الغيبية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين قوله
فالجواب عن الرواية الاولى اقول لفظ الفرض ظاهر في الدلالة على الوجوب الاصطلاحي من لفظ الخمس
خصوصا مع اقتران تلك الصلوة بالصلوات اليومية الحتمية والتاكيد المستفاد من استثناء غير
غير المكلف ولفظ الكل في من يدل على عموم الوجوب بالنسبة الى الابيع والمسلمين الغير
المستثنين وتخصيص مثل هذا العموم بصلوة الامام عليه السلام او نايبه كما قيل تخصيص غير جايز
لانه عليه السلام حكم بتاكد وجوب هذه الصلوة في كل سبعة ايام على كل مسلم المستثنى كما علمت
وعلى قول من يقول باشتراط الامام صاحب السلطنة في الوجوب يلزم اخراج جميع المكلفين
والمسلمين من حين حكمه عليه السلام بوجوبها الى ظهور القائم عليه السلام ولا يبقى الى يجوز
مثل هذا التخصيص عاقل وان جوز احد اشتراط الامام المعصوم من غير اعتبار السلطنة كما جوزهم
بعض في هذا الزمان وقال بانه عليه السلام حين الغيبة يصلي مع مواليه الذين معه فيلزم
مع عدم ظهور قائل به من العلماء الكرام اخراج غيره عليه السلام وقليل من مواليه عن عموم كل مسلم
ان يشهد او عدم ظهور هذا التخصيص ظاهر جدا فقول المجوز على قول فصاحة قائل لكل من
في هذه القرية من عشر الملوك فيها الف رجل واستثنى صنفا صنفا حتى ابقى الاولاد
وعندي لا يجوز فصاحة هذا القائل احد وتخصيص المسلم بالصاحب عليه السلام ومواليه ازيد من
هذا التخصيص عن اثبات فكيف يجوز هذا التخصيص في كلام الحكيم البليغ ٥

هذه تعليقة لمولانا محمد ابن ابن اخي مولانا عبد الله في اجوبة اعتراضات المولى محمد السراب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اخرج عباده من حيرة الضلالة بارسال الرسل
الكرام والصلوة والسلام على سيد الانام محمد الممهد لقواعد الاحكام وعلى اله وعترته الفاضلين الكاملين

بين الحلال والحرام وبعد فانى لما رأيت الفاظا وعبارات كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء الابيه
للفاضل المشهور بملا محمد اشرف علقها على رسالة شريفة موضوعة لنفي الوجوب العيني لصلوة
الجمعة لعمى العالم العامل الفاضل الكامل مولانا عبد الله الشهير بالتونى اردت ان اكشف
قناعها وابين وجوه فسادها وقد يسر الله لى وهو الموفق والمعين قال الفاضل المحشى
اقول لفظ الفرض اظهر فى الدلالة على الوجوب الاصطلاحى من لفظ الوجوب فيه انه لا فائدة لهذا الكلام
فى هذا المقام لان صاحب الرسالة ره لا مضايقة له فى الوجوب الاصطلاحى فى هذه المرتبة سواء كان
الدال عليه لفظ الفرض ام لفظ الوجوب وكذا لا فائدة لذكر التاكيد على تقدير تسليم ان التاكيد
مستفاد من الاستثناء لان التاكيد من كل ما هو تاكيد له فان كان هو الوجوب بالنسبة الى جميع الازمنة
فالتاكيد بالنسبة اليه وان كان بالنسبة الى بعض الازمنة فالتاكيد بالنسبة الى بعض الازمنة فلا [illegible]
فى مطلوبه فتدبر قال المحشى كما توهم تخصيص غير مجوز فيه ان صاحب الرسالة ره لم يجزم
بالتخصيص بل قال يحتمل ان يكون المراد بصلوة الجمعة صلوة الامام او نائبه الخاص فى الوقت
الخاص [illegible] فعلى المحشى بيان عدم الاحتمال لا نسبة التوهم اليه وعلى تقدير تسليم الجزم بالتخصيص
فان اراد بعدم جواز التخصيص ان هذا الكلام لا يصلح للتخصيص ولو صرح فيه بالتخصيص
يخرج عن الفصاحة فهو غير مسلم وان اراد ان المخصص ليس فى متن الخبر فهو مسلم لكن لا يلزم
ان يكون المخصص متصلا بل قد يكون منفصلا كما هو شايع فى تخصيص عمومات الاخبار بغيرها
من الاخبار وغيرها بل للمحشى ان يطلب المخصص لا الجزم بعدم جواز التخصيص وبناء هذين
الجوابين على المسامحة والمماشاة والا فالتحقيق ان عموم المسلمين والاجماع على انه يجب على
كل مسلم فى كل اسبوع الحضور للصلوة الجمعة ولكن يلزم على الخصم ان يثبت ان صلوة الجمعة [illegible]
فانا نقول يحتمل ان يكون صلوة الجمعة صلوة الامام او نائبه الخاص فى يوم الجمعة [illegible] وعلى صاحب
الرسالة صحيحة بما ذكرناه فان كنت فى شك من هذا فارجع الى كلامه حتى يظهر لك حقيقة الحال

قال

اللهم صل على محمد وآل محمد

قال المحشى وعلى قول من يقول باشتراط الامام صاحب السلطنة فى الوجوب يلزم اخراج جميع المكلفين
لا ضير فى خروج الاسبوعات والمسلمين من حين الغيبة الى ظهور القائم عم فان قال عم ان الله
فرض فى كل سبعة ايام الحديث ويكفى لتحقق معنى العموم الاسبوعات والمسلمين الذين فى زمن النبى وامير
المؤمنين عليه السلام وبعض زمن الحسن عليه السلام فلا فساد فى خروج الاسبوعات والمسلمين الى ظهور
القائم عليه السلام على قوله لما ذكرنا وايضا لا منافاة بين فرض الجمعة فى جميع الازمنة وبين اشتراطها
بسلطنة الامام اذ يجب على الناس تمكين الامام عليه السلام من السلطنة وصلوة الجمعة معه او مع
نوابه فاذا لم يمكنوه لم يسقط عنهم هذا الفرض وان [illegible] منهم ونظيره فى الشرع كثير قال المحشى
فعلى ما يجوزه [illegible] فصاحة [illegible] فى هذه الزية [illegible] سلمنا عدم فصاحته [illegible]
ولكن هذا قياس مع الفارق لان فى المقيس عليه افراد كثيرة تصح لاستعمال اللفظ العام فيها وفى المقيس
عليه لا يبقى الا واحد وهو لا يصلح لاستعمال اللفظ العام فيه ٥٥٥

قال قلت التبادر [illegible]
ليس الا الافعال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم [illegible]
[illegible] صلوة الجمعة [illegible]
وغير ذلك [illegible] والصدور [illegible] صلوة العيدين [illegible]
[illegible] الامام او نائبه [illegible]
[illegible] الطواف [illegible]
[illegible] مطلق الصلوة [illegible]
ايضا [illegible]

قوله والحق ان الاستدلال بهذه الرواية ~~على كيفية صلوة الجمعة~~ على كيفية صلوة الجمعة لا وجه له
اصلا لان هذا الحديث الصحيح انما يدل على الوجوب من غير اشتراط الامام عليه السلام كما بيناه
واما اشتراط الجماعة والعدد والخطبة انما يستفاد من اخبار اخر وهي التي نخرج بها عن [illegible]
كيفية الجمعة او تستفيد من اخبار اخر ولا اظن عاقلا يقول بمجهولية كيفية الجمعة لاجل
السهو او التحاج ورواية صاحب الرسالة نافعة عن النبي وان كان استفادتها من اخبار اخر
فكذا استفادتنا ونمنع كلامه في قوله واما ثانيا فلا احتياج الى التوقف قال المحشي لان هذا الحديث
الصحيح انما يدل على الوجوب لان هذا الحديث الصحيح كما لا يدل على اشتراط الامام ويدل
على عدم اشتراطه فتدبر قال المحشي ولا اظن عاقلا يقول بمجهولية كيفية الجمعة الخ اذا كانت
شرطية الامام او عدمها مشكوكا فيها صارت كيفية الجمعة الشرعية مشكوكا فيها وهو
عين المجهولية او يستلزمها فكيف يقول ولا اظن عاقلا الخ ٥٥٥

قوله وان قال لم يمكن [illegible]

[illegible]

قوله بل يجوز ان يكون اللام ٤٤٤

كما التزم للعهد تجويز كون اللام
في التزم للعهد لانه يتعين فهم عليهم السلام فيهم
من يخاطبهم ضعيف لان لام العهد يحتاج الى سبق الاشارة اليه
من المتكلم والمخاطب فان قيل فاي قرينة دلت على انه سبق بيانه او اشارة اليه
قلت المتصور من ثقات الاصحاب ويعتبر في الثقة كونه ضابطا في النقل [illegible] بعد كلام
مدخل في فهم مقصود الائمة لتحصيل فهم المقصود لغير الحاضرين بان نقل فيما رووا عنهم ظهر كلام
مذكور الوجوب ذكره بمقتضى الحال والثقة فعدم الذكر دليل العدم لا يقين وان كان لزوم ذكر المشار اليه لكون
الثقات ليسوا [illegible] من الخطاء وربما فيمكن ترك الثقات ذكر بعض ماله مدخل في فهم المقصود سهوا وغفلة
وان كان يحتمل الغفلة منهم نادرا لاجل غير الثقات فاحتمال الغفلة منهم شايعة لانا نقول لو بطل التمسك للدلالة بالاثار
بمثل هذا الاحتمال ارتفع الامان عن التمسك بالاخبار وكيف يصح هذا المنع وليس التمسك الا بالاخبار الا
الاستدلال بالظواهر والعمومات الضعيفة لان في الظواهر وغيرها مثل هذا الاحتمال ان باب الحكمة والكلام

لا الاخبار المتعلقة بالشرايع والاحكام وبما ذكرنا علم الكلمات المتعلقة بالرواية الاولى لكن ظهر بعد ما ذكره في الجواب عن الرواية الثانية قبل هذا وبعد الا قوله واما ثانياً

وسيجئ تتمة كلامه ره في قوله واما ثانيا فحق ان الحصر المتصور من نفات الاصحاب كالتقية المتصور لا يستلزم ان يذكر جميع ما هو له مدخل في فهم المقصود لكل احد وان كان عدم ذكره لحب الرياسة او تقليد او غيرها بل على الثقة ان يذكر في متن الخبر ماله مدخل في فهم المقصود ولا تقية فيه واحتمال التقية هنا ظاهر قال المحقق وليس الاستدلال بالاخبار الا الاستدلال بالظواهر فلا الاستدلال بالظواهر لثابت ازالم يكن لها معارض واما اذا كان لها معارض فلا وما نحن فيه من قبيل الثاني لوجود المعارض وهو الاجماع المنقول عن جماعة من فحول العلماء والمؤيدة باخبار كثيرة منها موثقة سماعة المذكورة في الكافي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة يوم الجمعة فقال اما مع الامام فركعتان واما من يصلي وحده فاربع ركعات وان صلوا جماعة ومنها ما رواه الشيخ وابن بابويه بسنده عن محمد ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا تجب على اقل منهم الامام وقاضيه ومدعيا حق والمدعى عليه ومنها قال الصادق عليه السلام لا تقام الجمعة الا في مصر تقام فيه الحدود وغيرها من الاخبار ليس هنا موضع ذكرها وبقوله عليه السلام في دعاء يوم الجمعة في الصحيفة وهو اللهم ان هذا المقام لخلفائك واصفيائك لا قدرة عليه قد ابتزوها وغير ذلك ومعلوم انه اذا كان للظواهر معارض سقط الاستدلال بها وهذا واضح لا غبار عليه ٥٥٥

اللهم صل على محمد وال محمد

ادلتهم وقد مرت الاشارة اليه في الجواب عن الاية الشريفة وثانيا بانها مشتملة على ما لا يقولون به لان استماع الخطبة يستلزم الحضور وجوب على الشيخ والمجنون والاعمى ومن كان على راس فرسخين وهو باطل واما النهي في الخطبة يحتاج الى المكلفات البارده وبالجملة فهذا مما يوجب قصور الرواية وضعف التمسك بها كما لا يخفى والجواب عن الرواية الثانية اما اولا فبمثل ما مر فانه ليس فيها ازيد من الامر باجتماع القوم يوم الجمعة ومعلوم ان هذا الاجتماع انما هو لصلوة الجمعة واما ان من يصلي بهم من هو والصلوة كم هي وكيف هي فليس ذكر ولا اثر بل يجوز ان يكون اللام في القوم للعهد ويكون اشارة الى قوم عين عليه السلام فيهم من يصلي بهم فان اختلج في ذهنك انه يرد على هذا الجواب ان الاصل عدم شرطية ما لم يثبت شرطيته فمن ادعى شرطية شيء فعليه البيان قلت ظاهر ان حقيقة العبادات ليست الا ما تلقت من الشارع ولا يمكن ان يقال ان الاصل ان تكون هذه العبادة على هذا النحو ادعى ذلك فيجب على هذا المستدل اثبات ان هذه الصلوة ليست مشروطة بوجود الامام او نائبه وان حقيقتها ليست الا هذه الافعال وان كيفيتها ليست الا هذه الكيفيات فقط مثلا لو ظهر مبتدع وادعى مثل ما ذهب اليه حسن البصري من استحباب الخطبتين لصلوة الجمعة وتمسك بهذه الروايات الصحيحة المذكورة التي ليس فيها ذكر الخطبتين والامر بها او ادعى استحباب الجماعة الخاصة بعضهم هل يكون تمسكه بهذه الروايات على مدعاه صحيحا اولك ان تقول في رده ان صلوة الجمعة عبارة عن الركعتين الواقعتين بعد خطبتين بعدد خاص فما هو جوابك عن متمسكه فهو جوابنا عن متمسكك والحاصل انا ندعي انه يمكن ان يكون الصدور من الامام او نائبه داخلا في حقيقة هذا الفعل وماهيته اعني صلوة الجمعة او من صفاتها الذاتية التي لا تتحقق هذه الحقيقة بدونه او من

ادلتهم

او من شرائطها الخارجة عن الحقيقة لا يصدق على صورة ذلك الفقد بدونه هذا العنوان اعني صلوة الجمعة فلا بد لنفيه من دليل فان وجد هناك ما يدل على ذلك فهو الذي يجب ان يتمسك به الخصم والا فلا فائدة اصلاً في ايراد هذه الروايات في هذا المقام والتمسك بها على هذا المدعى واما ثانياً فبانه يجب حمل الوجوب في هذه الرواية على التخيير والا لزم اطراح الروايات الكثيرة الدالة على اشتراط الوجوب بحضور السبعة واما ثالثاً فباحتمالها على ما لا يقولون به من استثناء الخمسة فقط دون السبعة فانه مما يوجب ضعف التمسك بظاهر الخبر فالجواب عن الرواية الثالثة فبمثل ما مر مراراً بعينه واما ثانياً فبانه لا دلالة لها على الوجوب العيني اذ هذا الذم يحتمل ان يكون باعتبار الاصرار على الترك فان المداومة على ترك العبادات الراجحة سواء كانت مندوبة الاصل او مندوبة الاختيار ربما ينبئ عن التهاون والاستخفاف بالشرع وهو محرم ولهذا وقع الذم في ترك الامور المندوبة بالاجماع في مواضع لا تحصر بل كثيراً ما يقع الذم على ترك المستحب من غير تقييده بالترك بالتكرار كما في قوله عليه السلام من اتخذ شعراً ولم يفرقه فرقه الله بمنشار من نار ومن تتبع كتب الاخبار ظهر عليه انه اكثر من ان يعد ويحصى وينبغي الحمل على ترك المندوب رغبة عنه فانه محرم وبعد تسليم الدلالة على الوجوب غايته وجوب الجمعة الثالثة لمن ترك جمعتين متواليتين والمدعى اعم من ذلك فتامل والجواب عن الرواية الرابعة اما اولاً وثانياً فبمثل ما بعينه وايضاً فان من يخطب من تجوز له الخطبة في الجمعة وصدقه على غير الامام ونائبه ممنوع اذ الظاهر انه ليس المراد بمن يخطب من يكون مشتغلاً بالخطبة بالفعل بل المراد اما من تجوز له الخطبة او تصح منه او من يتمكن من ايراد الخطبة على وجهها والمراد بجواز الخطبة وصحتها جواز الاكتفاء بها في صلوة

الجمعة

سـ و ايضاً الجملة الخبرية ليست صريحة ولا ظاهرة في الوجوب الحتمي لجميع الناس ولا ينافيه قوله والجمعة واجبة لانه [illegible] اصل صلوة الجمعة التي نزلت على النبي صلى الله عليه وآله [illegible]

في صلوة الجمعة واذا احضر ما قلناه فلا يمكن الاستدلال بها على المدعى واما ثالثاً فبانه ليس بينا

سـ قال المولى محمد السراب وبما ذكرنا على الكلمات المتعلقة بالرواية الاولى ظهر بطلان ما ذكره في الجواب عن الرواية الثانية قبل هذا وبعد الاول وايضاً ثانياً وجوابه انه لا وجه لحمل الوجوب في هذا الحديث الصحيح الذي حكم عليه السلام بوجوبها على كل احد بلا ذكر بدل واكد بحكمه عليه السلام بعدم تعدد الناس والاستثناء على الوجوب التخييري وتوضيحه انه اذا قال قائل لعبده اشتر اللحم فاشتري عنباً لامتثال امره فيقول له المولى ارتكبت بشراء اللحم لا العنب فيقول في جواب المولى انا وان فهمت منه امرك الوجوب لكن حملته على التخيير واخترت العنب بدل اللحم فيقول المولى له حمل الوجوب على التخيير جناية لا ذكر البدل والتأكيد الدالة على التخيير ولم يصدر شيء منها فيقول في جوابه ان لو لم التخيير لا احتاج لا شيء منها فانه كلام العبد في جواب المولى في حمل الوجوب على التخيير ~~لاحتياج~~ مع قبحها عندك فاحمل الرواية على التخيير في مقابل ما يورد عليه ما يدل على تخيرك وسخافة عقلك قال المحشي وبما ذكرنا على الكلام المتعلقة بالرواية الاولى ظهر بطلان ما ذكره وبما ذكرنا من وجه انه ظاهر ما ذكره ظهر بطلان ما اورده وتبع ما ذكره صاحب الرسالة في الجواب عن الرواية الثانية بجاله قال المحشي لا وجه لحمل الوجوب في هذا الحديث الصحيح الخ حمل الوجوب في هذا الحديث على التخيير للجمع بين الاخبار لا لعدم التخيير في هذا الحديث ولو لم يحمل عليه لزم اطراح الروايات الكثيرة الدالة على اعتبار السبعة في الوجوب وخصوصاً قوله عليه السلام وتجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا تجب على اقل منهم وبما ذكرنا ظهر فساد قوله وتوضيحه والتمثيل بمثال اشتراء العنب ٥٥٥

سـ قوله وايضاً ثانياً في الرواية الصحيحة [illegible] عليه قوله لا دلالة لها على الوجوب العيني فانه [illegible] الخ ان قوله عليه السلام الذي عليه [illegible] الخ والاصل [illegible] الخ [illegible] ولا [illegible] الترك [illegible] وجوازه [illegible] العدول بالفصل والتخصيص [illegible] على الثاني فتأمل

او من شرائطها الخارجة عن الذي لا يصدق على صورة ذلك لفقد بيونه هذا العنوان ...

هذا التشديد على ترك المندوبات في غاية السماحة وتاويل بعض الاخبار الظاهرة في حرمة الترك
الظاهر في وجوب الفعل على المتهاون او التاكيد لضعف السند او المعارض الموجب لا يصحح
تجويز هذا التاويل في هذا الحديث الصحيح المشتمل على كمال الوعيد على الترك المؤدية لمثل ساير
ولو جاز التمسك بمثل هذا الاحتمال السخيف لحمل التهديد والتشديد على ترك المستحبات
السنة الاستدلال بالوجوب والحرمة من التهديدات الشديدة على الترك والفعل لاحتمال
ترتبها على ترك المستحبات وفعل المكروهات استخفافا بها وتهاونا وبالجملة التمسك بمثل هذا الاحتمال
لا يناسب احدا وبما ذكرنا ههنا وسابقا عرفت وهن ما اعتذروا به عن الرواية الثالثة
كمال المحشي ولو جاز التمسك بمثل هذا الاحتمال السخيف لحمل التهديد والتشديد الخ هذا الاحتمال
ليس ناشيا عن هوى النفس ولا عقليا محضا حتى يرد ما ذكره بل [illegible] مؤيد بالاجماع
المنقول وعمل اكثر الاصحاب والروايات الظاهرة في عدم وجوبها العيني في زمن الغيبة فحمل
هذا الاحتمال لا ينسد باب الاستدلال بالظواهر مطلقا فتدبر قال المحشي وبما ذكرنا ههنا
وسابقا عرفت الخ وبما ذكرنا ظهر ضعف ما اورده على الجواب عن الرواية الثالثة ٥٥٥

قوله ازكان انه ليس مستقلة
المراد منه يخطب ... نح التعيين
بالخطبة الخ والظاهر ... ويكون الدليل في لفظ يخطب بغير معناه
يخطب بالقيد ... ويكون مستقلا بالخطبة او يخطب في الاجتماع
اللغوي والعرفي ... الاول على ما هو واضح ... بسياق الخبر واعترضت
وان لم يكن المراد الاول ... فان قلت فعلى ... فيخطب مع ان يخطب ... يبل
ايضا تعيين الجمعة فان قلت ... تخصيص ... بغير القائم ... تفصيل
وان ... فانه ... قلت ... العدالة في امام الجمعة الاستشكال في
القصة المذكورة لابد للعدول ... بهذا الحديث الصحيح
نعلم تفصيل اقامة الكل عنده فقط
يخطب ويجمعه
عنه

في صورة الجمعة واذا اجتمع ما فقده فلا يمكن الاستدلال بها على المدعى واما ان كان فيانه ليس بينها

عنه ووده
والذكر ... السلام ... ثم
لدى الاول ولا في الخبر ... وجل النظر ... في ...
في الاول لا ينبغي ... يخطب ... والخطبة ... على عدم ... الفصل ... قال المحشي
الظاهر على تقدير عدم تحقق ... اذا ... والخطبة ... صاحب ... بيان ... ولا ... نقل ... الخطبة
تحقق ... ثم بعض ... النظر باعتبار المنطوق ... الذي ... على ... والمعاد ... بيان ... الخطبة
الوجوب في العصبة بخاصة الاستدلال بالخبر على الوجوب العيني ... يطلق ... كلام ... العصم ... الى ...
ما ثبت في ... الرواية الاول ... تعين ... على ... لا ... الغسل ... فان ... ذلك ... الوجوب ... لفظ ...
واذا لم يكن المراد ... يخطب ... فلنا ... بالخبر على الوجوب ... بيان ... ان ... وجب ... بحديث الخبر
لم ... العلة ... فيه ... وتشيع على ... عن الخبر ... بينهما ... الا ... بمجرد ... النفل
به وان اعتبر ... ذكره في المحشي وتشيع على انه ... ذكر صاحب ... في قولها ... بمجرد ... العيني ... لما ... الاجماع
بالقسيط الذي ذكره ... المراد منه الاحمد ... في الوجوب ... قولها الوجوب العيني
لفظ ... الوجوب ... الجملة الخبرية في الوجوب ... من فهم الوجوب ... لا يدل على الوجوب صاحب السلطنة
الغفلة ... صاحب ال له ٥٥٥
المدارك بعدم صراحة ... وعدم مشروطية الامام القضاء
باعتبار ... الطريقة ... وعلى الاقل
الذي ... على ... واثباتا ... عن بعض
ايضا ولهذا لا يتعرض ... المتعلقة به وان كان ... الخبر الصحيح
المواضع ... قال المحشي ... العيني
لا يدل على الوجوب

او من شرايطها الخارجة عن الشرط لا يصدق على صورة ذلك بغير بدونه هذا العنوان اعني
صلوة الجمعة ...

بل علا وجع
الفعل ومعين شرط وجوبه الامام اجبل عدم
علا ان الجمعة انها انه الشيخ الى انه الاصل علا المطلق
اما اجماع العصر فلانت الظهر وعليه هذا الاصل علا انه
شرط وجوبه الا صاحب السلطنة سواء كان السنة تعد علا
او بعض الطايفة قال الجمع انه وعدت الشيخ ... العدل الا بدل علا ما ... ان
وان استاذ وعلى الزمان ايضا فانه لفظ الحديث فيه بدل بالعادة علا الخطاب ولذا
تمسك الجمع بما قال بالتخيير بهذا الحديث واذا الاعدار الذي علا الخطاب علا ورا الذي علا عدم الوجوب العيني
تا قلم ٥٥٥

في صلوة الجمعة واذا احتمل ما قلناه فلا يمكن الاستدلال بها على المدعى واما ثانيا فبانه ليس بينها
ما يدل على الوجوب والجملة الخبرية انما تدل على مطلق الطلب وقد صرح سيد هؤلاء الجماعة في كتاب
المدارك في مواضع من كتابه بعدم صراحة الجملة الخبرية في الوجوب منها عند قول المصنف في
سنن الغسل والبول امام الغسل ومنها عند قوله الخطبتان في العيدين بعد الصلوة وغير ذلك
مما لست اتذكره الان والجواب عن الرواية الخامسة يظهر مما مر من الاجوبة عن الرواية الرابعة
بلا تفاوت ويزيد هنا ان دلالتها على حكم صلوة الجمعة انما هي من جهة مفهوم الشرط وهو ضعيف
وان كان الحق انه حجة وايضا فانها تدل بمنطوقها على حتمية الظهر مع عدم من يخطب
فمفهومها بحسب الشرط عدم حتمية الظهر مع وجود من يخطب لا ما هو مقتضى المنطوق والمفهوم وهذا
اعم من حتمية الجمعة وتخييرها وهو ظاهر والعجب كل العجب ممن له ادنى تفطن من الاستدلال بمثل
هذين الخبرين على العينية والجواب عن السادسة يظهر مما مر مرارا فانها صريحة في ان الاتيان
بالصلوة الجمعة للبعيد بهذه المسافة ولا دلالة لها على كيفية صلوة الجمعة بوجه وايضا فهذا
ظاهر مما لم يعمل به احد من الاصحاب سوى ابن عقيل لمخالفتها للاخبار المتظافرة على تحديد
البعد بفرسخين وحملها الشيخ في كتابي الاخبار على الاستحباب والسابعة بما مر في المدارك في
فيجب حمل قوله عليه السلام الجمعة واجبة على غير الوجوب الحقيقي فلا يبقى للاستدلال وجه وليس في قوله
عليه السلام وذلك سنة الى يوم القيمة ما يمكن التشبث به كما هو ظاهر والجواب عن الثامنة اما اولا
فبمثل ما مر مرارا اذ يمكن ان يكون الامام عليه السلام قد اذن الواحد من اصحابه بخصوصه ثم
حثهم على صلوة الجمعة واما ثانيا فبانا لا نسلم دلالة لفظ على الوجوب بل الظاهر منه الاستحباب
ولهذا تمسك اكثر من قال بالتخيير بهذه الرواية سلمناه لكن يحتمل ان يكون مراده عليه السلام بقوله
انما عنيت عندكم ان هم يحضرون جماعة المخالفين في بلادهم للتقية وهذا هو الذي يظهر من كلام المجيدة

قال العلامة في ... الى ان قال ... عليه السلام ... ان يكون ... منه

المقنعة حيث قال يجب حضور الجمعة مع من وصفناه من الائمة فرضا ويستحب مع من خالفهم تقية
وندبا وروى هشام بن سالم عن زرارة بن اعين قال حثنا ابو عبد الله عليه السلام على
صلوة الجمعة الى آخر الرواية فانه ظاهر من الحث الاستحباب ومن قوله عندكم
حضور جماعة المخالفين تقية كما لا يخفى واما ثالثا فان ترك صلوة الجمعة مع
وجوبها العيني من مثل زرارة وغيره من الاجلاء العلماء المخالصين في المذهب مما
لا يجوزه عقل سليم وهل هو هذا الا سوء ظن بمثل هؤلاء الكبار حيث قال حقا بصيغة الجمع فان قلت هذا لازم على اي
تقدير اذ لا نزاع في الوجوب العيني في زمان حضور الامام وانما الخلاف في غيبته قلت لا نسلم
ذلك بل الاكثر قيدوه بالسلطان العادل ومن ترك هذا القيد وعبر بحضور الامام وغيبته
فمراده ذلك تعويلا على ظهور المراد اذ الظاهر عدم الفرق بين غيبة الامام وبين حضوره
اذا لم يتمكن من اقامة الجمعة ولا من الاذن علانية وقد نبه عليه المحقق الشيخ علي وغيره
فان قلت يمكن ان يكون ترك زرارة واضرابه لصلوة الجمعة انما هو لاجل كونهم في بلاد
المخالفين كالكوفة وغيرها ولا يعتدون بالمخالف والفاسق ولا يتمكنون هم من اقامتها
فيما بينهم قلت لا يخلو اما انهم كانوا متمكنين من صلوة الجمعة فيما بينهم اولا وعلى الثاني لا يجوز
امرهم بها وعلى الاول لا يجوز تركهم لها فان تارك الصلوات اليومية من اعظم الفسق
وان صح وجوبها وكيف يجوز العقل جهل مثل زرارة بوجوب صلوة واجبة عينية يري اقامتها
كل جمعة مع كثرة خلطته برواة الحديث من اصحابنا وطول صحبته لابي جعفر عليه السلام ابي عبد الله

الا انا

[illegible]

ولابا عبد الله عليه السلام الا حين نقد هذه الرواية عنه مع ان الرواية التي قد مرت قبل هذه الرواية
وروايتين بعد هذه الرواية الدالة على الوجوب العيني بزعم الخصم من روايات زرارة عن ابي

قوله مع انها مشتملة على ما لم يعمل به الاكثر الخ
العلم بتحقق النسخين دائما او قريبا من الدوام انما يحصل
بعد اشتمال المصنف على ازيد من النسختين في المنافاة بين مضادة هذه الرواية والمشهور
فعل ان حصول لك قطع علم قطعي ان ثم فرقة بين نسختين ونسختان بلد زيادة ونقصان
مطلق ولو بعد برجوع عرض شعرة او ظن انه حصل هذا العلم الخ ولو حصل فرض حصول هذا العلم
لاحد في قرن من القرون او دهر من الدهور يمكن تخصيص الرواية بغير هذا الصور بلا تكلف
وليس ثمرة امثال تلك المناقشات الا تكثير السواد وتشويش للفؤاد وايضا
بعد تخصيصك الوجوب المستفاد من الرواية بصلوة الامام او نائبه كما تدل عليه
الحوالة بان يحتاج في اختلاف البعد بين الجمعتين الى تاويل فما هو تاويلك
فهو تاويلنا وتصريح ابن بابويه المتعلق بحرمة لتوهم كون صلوة الجمعة مثل ساير
الصلوات اليومية في الاشتمال على قنوت واحد لا يقدح هذه الرواية المعتبرة
ولا هذا الجزء قد جاء ضعيفا فكيف بالعظم ٥٥٥

الامام بوجه لا بجماعتها واما ثانيا فانه قد اقترن بامر فليصلوا اوامر اخرى مثل وليلبس وليتوكا
ومعلوم انها للاستحباب وهذا مما يوجب ضعف دلالة صلوا على الوجوب بل الوجوب بل ظهوره
في الاستحباب اعني الوجوب التخييري واما ثالثا فلتمسك بامر مرارا فان قوله عليه السلام فليصلوا يعني

[illegible]
المقنعة حيث قال يجب حضور الجمعة مع من وصفناه من الائمة فرضا ويستحب مع من خالفهم تقية
وندبا وروى هشام بن سالم عن زرارة اعين قال حثنا ابو عبد الله عليه السلام على
صلوة الجمعة الى اخر الرواية فانه ظهر [illegible]
حضور جماعة المخالفين [illegible]

قوله فلعله كان الخ اقول جوز صاحب الرسالة كون الامام
او نائبه في السبعة المذكورة في الرواية وايد بقوله ويؤيدها
قوله عليه السلام ليلبس الردا والعمامة الخ وبقوله مع انه ليس فاعل يلبس مذكورا
لا قوله لم يحسن هذا وظاهر انه بعد تأييد الاحتمال بهذين الامرين الذين مؤيدة عنده
صار هذا الاحتمال ظاهرا عنده من هذا الخبر وفي اعتراضه بقوله واما ثانيا الخ حكم بظهور
الاستحباب وتنافي الاستحباب لكون الامام او نائبه في السبعة اظهر من ان يخفى فقول
ينبغي عدم تخصيص السبعة باخصصه لعدم دليل التخصيص في الرواية وما نوه
ليس بمؤيدة واما ثالثا فليصلوا يحتمل الرجحان المطلق والاستحباب والاحتمال الثالث
ينافي الاخبار الصحيحة فالحق هو الاول ومع لا يدل هذا الحديث على احد الثلاث
بل على الرجحان الاعم قال المحشي وتنافي الاستحباب لكون الامام او نائبه
في الجواب الاول والمجيب مانع ورتبة المانع ان يدفع دلالة دليل المستدل
ويبين عدم دلالته على مدعاه ومن كل واحد من الجوابين يظهر عدم الوجوب العيني
فلا يضره تنافي الاستحباب لكون الامام في السبعة وانما يضره لو كانا في جواب واحد
فلا تغفل ٥٥٥

وان حصر وجوبها وكيف يجوز العقل جهل مثل زرارة بوجوب صلوة واجبة عينية يرى اقامتها
كل جمعة مع كثرة خلطته برواة الحديث من اصحابنا وطول صحبته لابا جعفر عليه السلام

ولابا عبد الله عليه السلام الا حين نقل هذه الرواية عنه مع ان الرواية التي قد مرت قبل هذه الرواية
وروايتين بعد هذه الرواية الدالة على الوجوب العيني بزعم الخصم من روايات زرارة عن ابي
جعفر الباقر عليه السلام فكيف لم يفهم مضمون الروايات هو قبل ذلك بالكلية هل القول بذلك الا الجهل
او التجاهل نعوذ بالله منه وسنذكر مجملا آخر لهذه الروايات اشفى للعليل انشاء الله تعالى والجواب
عن الثامنة هو ما مر من الجواب عن الرواية الاولى بلا فرق فلا نعيده مع انها تتضمن ما
لم يعمل به الاكثر وهو سقوطها عمن كان على راس فرسخين فان المشهور وجوبها عليه وسقوطها
عمن كان على راس ازيد من فرسخين وايضا قدح فيها ابن بابويه بسبب اشتمالها على
قنوتين وقال انه تفرد به حريز عن زرارة وحاصل كلامه انا لا استعمله ولا افتي به وشك مثل
ابن بابويه في صحتها قدح عظيم فيها كما لا يخفى والجواب عن التاسعة اما اولا فبان قوله عليه السلام
اذا كانوا سبعة في ليس مرجع الضمير كانوا مذكورا فيه فلعله كان قد جرى في مجلس ابا عبد الله عليه السلام
ذكر جماعة منهم الامام او نائبه فقال عليه السلام اذا كانوا سبعة يعني هؤلاء الذين جرى ذكرهم
ويؤيده قوله عليه السلام وليلبس البرد والعمامة الخ مع انه ليس فاعل يلبس مذكورا في هذه
الرواية اصلا فلو لم يكن جرى ذكر الامام لم يحسن هذا او يكون ترك ذكر الامام لتقية او لظهوره
ومعلوميته عند المخاطب والحاصل انه لا يمكن الاستدلال بهذه الرواية على عدم اشتراط
الامام بوجه لاجمالها واما ثانيا فبانه قد اقترن بامر فليصلوا اوامر اخرى مثل وليلبس وليتعمموا كما
ومعلوم انها للاستحباب وهذا مما يوجب ضعف دلالة فليصلوا على الوجوب بل يوجب ظهوره
في الاستحباب اعني الوجوب التخييري واما ثالثا فبمنع ان الامر مرارا فان قوله عليه السلام فليصلوا يعني

اللهم صل على محمد وآل محمد

من هذه الرواية انه ينبغي للانسان ان لا يترك الجمعة في عمره بالكلية بل ينبغي ان يصليها ولو مرة

[illegible]

على ان لفظ الامام حقيقة في السلطان كما يعلم من الاطلاقات الكثيرة الواقعة في روايات
اصول الكافي وغيره ومن تقسيمه الى امام العدل وامام الجور في باب ان الائمة في كتاب الله
وكذا المتبادر من لفظ الامام في الروايات منه

اللهم صل على محمد وآل محمد

صلوة الجمعة ونحن نمنع امكان امتثال هذا الامر بدون الاقتداء بالامام او نايبه وامّا الجواب
عن الرواية العاشرة فبان قوله عليه السلام احدهم الامام صريح في اشتراطه امّا لان اللام
فيه للعهد لان اطلاق الامام ينصرف الى امام الاصل وان وقع لك شك في هذا فارجع
الى ما نقلنا من عبارات الفقهاء كابن ابي عقيل والسيد المرتضى والشيخ وابن ادريس
وغيرهم فانهم اطلقوا الامام وارادوا به امام الاصل والاصل عدم حدوث هذا الاصطلاح
في زمانهم بل الظاهر انه كان عرفا شايعا في زمان الائمة عليهم السلام ايضا والحاصل انا نمنع
من عموم لفظ الامام في هذه المواضع بحيث تشمل قدوة صلوة الجماعة ما لم يثبت ان معناه الحقيقي
هو العموم بل اثبات ان معناه الخصوص اسهل من اثبات ان معناه العموم للتبادر فتامل
وعلى هذا فصحة الجمعة بنايب الامام انما تثبت بدليل آخر فان قلت نحن نستدل على عدم اشتراط الامام
بقوله عليه السلام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امّهم بعضهم وخطبهم فان البعض مطلق فيشمل الامام
وغيره قلت لا نسلم احتمال غير الامام هيهنا اذ قوله عليه السلام احدهم الامام يوجب صرف لفظ البعض اليه
وتبادره من مكان الفاء في قوله عليه السلام فاذا اجتمع سبعة الخ ممايابى ان يكون هذا كلاما مستقلا
غير مرتبط بما قبله والفاء فان قوله عليه السلام امّهم بعضهم حجة فعلية لا دلالة لها على
الوجوب العيني على مر والفاء راوي هذا الخبر وهو زرارة مخبر عامل به كما يدل عليه قوله
حثنا ابو عبد الله عليه السلام الخ ومما يظهر الجواب عن موثقة عبد الملك بن اعين
بل هي لنا لا علينا وقال الشيخ في التهذيب باسطر قبل باب فضل الجمعة واعلم ان الجمعة
حقا قد ذكر عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لعبد الملك مثلك يهلك ولم يصل فريضة
فرضها الله قال قلت كيف اصنع قال صلوا جماعة يعني الجمعة والظاهر انه فهم

صلوة الجمعة وكذا يمنع السلطان امتثال هذا الامر بدون الاقتداء بالامام او نايبه واما طاب

قال قلت فلم لم [illegible] الغيبة [illegible] او المنقص [illegible]
الائمة [illegible] او وجد [illegible] المعصوم
قلت [illegible] اشتراط [illegible]
وايضا [illegible] المعصوم [illegible] الامام
ولهذا [illegible]

سـ 4 وفي حجية رواية العدل اذا لم يكن هو عالما به خلاف مذكور في محله وكان لهذا لم يذكرها الرواية الكليني في كتاب الكافي والشيخ ابو جعفر الطوسي في التهذيب مع شدة فحصه وذكره لاحاديث الاحكام ومع هذا فليس فيها ما يتوهم منه نفي الاشتراط نعم لا دلالة فيها على الاشتراط لان لها دلالة على عدمه فانه لو كان حضور الامام او نايبه شرطا للجمعة صح ان يقال لا جمعة لاقل من خمسة احدهم الامام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم من غير ان يكون هذا الكلام مستنكرا عند العقول كما انه لو لم يكن حضوره ايضا شرطا صح هذا الكلام اذ ظاهر انه لا يجب عليهم عليهم السلام ان يستوفي كل حديث جميع كيفيات صلوة الجمعة حتى اوصاف الامام من كونه امام الاصل او منصوبه او عدالته او تمكنه من الخطبتين او نحو ذلك مع ذلك ظاهر لمن له ادنى ربط بالكلام فكان هؤلاء اشتبهوا عدم الدلالة على الاشتراط بالدلالة على عدم الاشتراط في جميع هذه الاخبار اذ ظاهر انه لو وجد حديث صحيح صريح في الاشتراط لا يمكن ان يقال انه معارض بهذه الروايات كما انه لا يمكن ان يقال ان الاخبار التي ليس فيها تعرض لذكر الخطبتين او العدد لها منافاة بما فيه تعرض لها والوجه ان كل رواية منها مسوق لبيان امر خاص وليس السكوت عن الكيفيات الاخر موجبا لنفيها اذ لو كان كذلك فلا توجد رواية في باب صلوة الجمعة بل وفي غيره من ابواب الفقه الا ويكون له معارضات كثيرة ولا يقول به عاقل وعلى هذا فليس لهؤلاء دليل على نفي الاشتراط الا التمسك بان الاصل عدم الاشتراط وقد ذكرت في هذا الكتاب مرارا او ان كيفية صلوة الجمعة وما يتعلق بها كل منها مذكور في رواية ودليل فاشتراط حضور الامام ونايبه فانه لا بد له عليه دليل فنقول لهم ان اطرحكم الاجماعات المنقولة من فحول العلماء انما هو لتوهم المنافاة بينها وبين هذه الاخبار فاذا اعترفتم بعدم المنافاة فكيف يحصل الشك في عدم حجية مثل هذه الاجماعات المؤيدة ببعض الاخبار وظاهر فتاوى الاصحاب منه رحمه

من هذه الرواية انه يتيقن للانسان ان لا يترك الجمعة في عمره بالكلية بل ينبغي ان يصليها ولو مرة

ق 9 قوله وعبارة تظهر الجواب عن موثقة عبد الملك بعض من انكر وجوب الجمعة ظن ان موثقة عبد الملك تدل على عدم الوجوب العيني لانه كيف يتصور ان يخفى وجوبها عليه وكيف يتهاون في اداء الواجب على تقدير عدم الخفاء حتى يستحق ان يلوم عليه السلام بان مثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله فيه ثم هذا بمعاونة السياق على عدم الوجوب وتوجه الذم باعتبار ترك التقية وفيه انه لا يلزم ان يكون تركه بمحض التهاون لم لا يجوز ان يكون تركه لشبهة دخلت امثال ذلك في زمان التقية غير بعيد وخفاء وجوب الجمعة لمثل عبد الملك ليس ببعيد من خفاء وجوب التقية واقول ما ذكره من توجه الذم لترك التقية ليس بسديد لكن خلاف ظاهر لفظ الفريضة فهذا الحديث من مؤيدات الوجوب العيني وقوله والظاهر انه فهم منه الوجوب لفهم هذا المعنى من هذا الحديث ولو فرض فهم اصحابه المعنى منه لا ينفع صاحب الرسالة قال المحشي وفيه انه لا يلزم ان يكون تركه لاجل قوله بشبهة توضيح المقام انه كان [illegible] يقول للمستدل اذا كان الامر على ما ذكرت فلا معنى لتوجه الذم فقال في توجيهه وتوجه الذم باعتبار ترك التقية وعلى هذا فقول المحشي وفيه الى اخره ليس في المقابل لان الموجه مانع والمنع على المنع ليس بوجه فتدبر قال المحشي وخفاء وجوب الجمعة لمثل عبد الملك ليس ببعيد من خفاء وجوب التقية فيه ان الاخذ باوامر الامام عليه السلام قد يكون واجبا كما كان في تركه مفسدة وقد لا يكون واجبا كما لا يكون في تركه مفسدة او يكون في تركه مفسدة سهلة تحتمل مثلها عادة واذا كان الامر على ذلك فليس تحتمل لوجوب التقية لمثل عبد الملك في رتبة التحمل بوجوب الجمعة فظهر ضعف قوله وخفاء وجوب الجمعة لمثل عبد الملك الخ ٥٥٥

صلوة الجمعة وكذا يغنوا المكان امتثال هذا الامر بدون الاقتداء بالامام او نايبه واما الجواب

قوله وثانياً بانها صدرت عن الائمة عليهم السلام تقية الخ وان سلمنا حاجة الناس الى التقية في اقامة الجمعة لكن حاجتهم الى التقية لا يصلح سببية تاويل الاحاديث الصحيحة الخ لكن الشيعة محتاجين في الجماعة الى التقية وان كان اقل فلم لا يحملون ما روي في فضل الجماعة على التقية وبالجملة حاجة الشيعة الى التقية في فعل لا يصير سبباً لحمل رواية واحدة معتبرة على التقية ما لم يعارضها دليل معتبر فكيف يؤول الاحاديث الكثيرة المعتبرة الدالة على وجوب الجمعة بعضها صريحاً وبعضها ظاهراً بلا دليل معتبر وما يظن دلالته تنفي العينية تخيلات واهية وما نقله عن عماد الدين الطبرسي صريح في شهرة الوجوب بين الشيعة وهذا مضر بالاحتمال لصاحب الرسالة وما نقله عن قواعد الشهيد على احتياجهم الى التقية وقد عرفت انه لا ينفعه فان قلت مع ورود هذه الاخبار الدالة على الوجوب كيف خفي على كثير من العلماء الكبار قلت يمكن ان يكون قوة المخالفين وعدم تمكن الشيعة المعروف بالتشيع في اكثر من الازمنة والاعصار لاقامة الجمعة سبباً لتوهم بعض الاصحاب تركها سابقاً مثل القائلين بالتخيير وبعضهم لنفيها واما السلار وابن ادريس وبالجملة لا وجه لترك الاخبار الصحيحة الصريحة بان تلك الوجوه التي توهمه جواباً ثانياً قال المحشي لكن حاجتهم الى التقية لا يصلح الخ ليس في كلام صاحب الرسالة ما يدل على ان حاجة الشيعة الى التقية سبب لحمل الاخبار على التقية حتى يرد عليه ما اورده المحشي بل سبب حمل الاخبار عليها الاجماع المنقول عن جماعة من فحول العلماء والمؤيد بعمل اكثر الاصحاب والروايات الاخر كما ترى بيّن في هذا المقام بين صاحب الرسالة وجه صحة هذا الحمل لا ان حاجة الشيعة الى التقية سبب لحمل عليها وبما ذكرنا ظهر فساد قوله وبالجملة الى قوله تخيلات واهية فتدبر قال المحشي وما نقله عن عماد الدين الطبرسي الخ فيه ان اقصى ما يلزم من كلام الطبرسي شهرة وجوب الجمعة بين الشيعة مطلقاً وشهرة وجوبها في زمان الغيبة الذي هو محل النزاع فلا فليس مضراً لصاحب الرسالة

٥٥٥

من هذه الرواية انه ينبغي للانسان ان لا يترك الجمعة في عمره بالكلية بل ينبغي ان يصليها ولو مرة فتامل واما الكلام عليها مع الجمعة فاولاً بانها اخبار آحاد لا يجب العمل بها كما ستبين بعد ذلك وهذا الجواب انما هو بعد التسليم دلالة هذه الاخبار على الوجوب العيني مطلقاً وعلى كيفية صلوة الجمعة وان حضور الامام ليس من كيفيتها وشرائطها وثانياً بانها صدرت عن الائمة عليهم السلام

...

[illegible] بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن زرارة عن حمران قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم قال زرارة قلت له هذا ما لا يكون اتقاك عدو الله اقتدي به قال حمران كيف اتقاك والله لم اسأله هو الذي ابتدأني وقال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم كيف يكون هذا منه تقية قال قلت قد اتقاك هذا ما لا يجوز حتى قضى انا اجتمعنا عند ابي عبد الله

من هذه الرواية انه ينبغي للانسان ان لا يترك الجمعة في عمره بالكلية بل ينبغي ان يصليها ولو مرة
فتامل واما الكلام عليها في الجملة فاولاً بانها اخبار آحاد ولا يجب العمل بها كما سنبين بعد ذلك
وهذا الجواب انما هو بعد تسليم دلالة هذه الاخبار على الوجوب العيني مطلق وعلى كيفية صلوة الجمعة
وان حضور الامام ليس من كيفيتها بل من شرائطها وثانيا بان صدرت عن الائمة عليهم السلام
تقية منهم على شيعتهم لانهم كانوا لا يحضرون الجمعة لعامة لما علموا انها مشروطة بحضور السلطان
العادل ويؤيده ما نقل عن عماد الدين الطبرسي في كتاب نهج العرفان الى هداية الايمان بعد
نقل الخلاف بين المسلمين في وجوب الجمعة ان الامامية اكثر ايجابا للجمعة من الجمهور ومع ذلك يشنعون
عليهم تركها حيث انهم لم يجوزوا الايتمام بالفاسق ومرتكب الكبائر والمخالف في العقيدة الصحيحة انتهى
ويفهم من كلامه ان الجمهور كانوا يعدون ترك الجمعة من مذاهب الامامية ومن شنيعتهم وما ذلك الا
لعدم حضورهم مجامعهم وعدم فعلها ايضا فيما بينهم وظاهر ان ذلك مما يؤدي الى اضرارهم بل الى
قتلهم فلهذا وقع الاذن من ائمتهم عليهم السلام بحضور الجمعة وحثهم عليها ويؤيده ايضا
ما مر في الجواب عن الرواية السابقة من الاستدلال المفيد ره في المقنعة على استحباب حضور
جماعة العامة تقية وهذا برواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام حثنا ابو عبد الله عليه السلام
على صلوة الجمعة الى آخر الحديث وايضا يؤيده ما رواه الشيخ في التهذيب في باب الجماعة بسنده
عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن زرارة عن حمران قال قال لي ابو عبد الله
عليه السلام ان في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم قال زرارة
قلت له هذا ما لا يكون اتقاك عدو الله اقتدي به قال حمران كيف اتقاك وانا لم
اسئله هو الذي ابتدأني وقال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم
كيف يكون هذا منه تقية قال قلت قد اتقاك هذا ما لا يجوز حتى قضي انا اجتمعنا عند ابي عبد الله

صلوة الجمعة وكذا غيره من الطهارات امتثال هذا الامر بدون الاقتداء بالامام او نائبه واما الجواب

قوله وثانيا بانها صدرت عن الائمة عليهم السلام تقية الخ وان سلمنا حاجة الناس الى التقية
في اقامة الجمعة لكن حاجتهم الى التقية لا يصلح سببية تاويل الاحاديث الصحيحة اذ لكن الشيعة
محتاجين في الجماعة الى التقية وان كان اقل فلم لا يحملون ما روي في فضل الجماعة على التقية وبالجملة حاجة

وبإذن ما ظهر فيما قوله وبالجملة الى قوله تخيلات واهية فتدبر قال المحشي وما نقله عن عماد الدين
الطبرسي الخ فيه ان اقصى ما يظهر من كلام الطبرسي شهرة وجوب الجمعة بين الشيعة ... شهرة وجوبها في زمان الغيبة الذي هو محل النزاع فلا فليس يضر الاصحاب ...
555

فقال له أصلحك الله حدثت هذا الحديث الذي حدثتني به ان في كتاب علي عليه السلام
اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم فقال هذا ما لا يكون عدو الله فاسق لا ينبغي لنا ان نقتدي به ولا
لا نصلي معه فقال في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا تقومن من
مقعدك حتى تصلي ركعتين اخريين قلت فاكون قد صليت اربعا لنفسي لم اقتد به فقال
نعم قال فسكت وسكت صاحبي ورضينا فقال انه عليه السلام اولا امر الشيعة بالصلوة مع المخالفين
ولم يبين لهم اتمامها بركعتين اخريين خوفا عليهم وظاهر ان من صلى معهم يوم الجمعة واقتدى
بهم اتباعا لهذه الاوامر تصح جمعته وتجزيه وان لم يتمها بركعتين اذا لم يعلم انما وردت
موضع التقية ومع هذا يجوز ان تكون هذه الاوامر كلها وردت للتقية وعلم اصحابنا رضوان الله
عليهم ذلك فلم يفتوا بها وتركوا اطلاقها الظاهري وكان هذا هو الباعث لعدم فتوى الاصحاب
بالوجوب العيني المطلق مع وجود هذه الاخبار على تقدير تسليم ظهورها فيه ويؤيد هذا ان الباقر عليه السلام
كيف امر الشيعة بالاجتماع وصلوة الجمعة في دولة بني امية مع ان امامة صلوة الجمعة بمنزلة دعوى الامارة
وبطلان خلافة بني امية وهذا في غاية الاستبعاد لمن له ادنى تتبع في كثرة شفقة الائمة عليهم السلام
على شيعتهم وافتائهم وامرهم بالتقية في الامور الجزئية السهلة فضلا عن امر يهدر به الدماء ويعم به
البلاء وهذا هو الجواب الثاني الموعود فان قلت الحمل على التقية خلاف الظاهر فلا يجوز الا بدليل موجب
وهذه المؤيدات لا توجبه قلت العمدة في هذا الحمل هي ادلتنا الاتية على نفي العينية فان قلت
يبعد الحمل على التقية في مثل قوله عليه السلام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم قلت
ليس فيه بعد اذ قد مر في كلام الشيخ الطبرسي ان المخالفين كانوا يعدون ترك الجمعة من شنيعة الشيعة فاذا
تركوا الجمعة عرفوهم واخذوا برقابهم فلذا امرهم عليه السلام بانه اذا اجتمع سبعة امهم بعضهم وهذا
لا ينافي ما هو المشهور عندهم من وجوب الجمعة باربعة فتدبر وثالثا بانه لا منافاة بين فرض الجمعة
مطلقا عند سلطنة الامام وعدمها وبين عدم اشتراطها بسلطنة الامام اذ يجب على الناس

فقال له اصحابه
اذا صلوا الجمعة
لا نصلي معه فقال
مقعدك حتى نقوم
نعم قال فكت و
ولم يبين لهم ا
بهم اتباعا لهذ
موضع التقيه مع
عليهم ذلك فلم
بالوجوب العيني
كيف ان الشيعة با
وبطلان خلافة
على شيعتهم وافق
البلاد وهذا هو الج
وهذه المؤيدات
بعد الحجج الت
ليس فيه بعد اذ
تركوا الجمعة عرفوا
لا ينافي ما هو المشه
مطلقا ان عنده

وقد استدل بعض من لا دربة له على العينية بان الجمعة اول صلوة نزلت
على رسول الله صلى الله عليه وتحقق التكليف بها واستمر ذلك الى
وفاته صلى الله عليه واله والتكليف بالظهر طارئ فهو محتاج الى الاثبات
والجواب بعد تسليم المقدمتين انه يستلزم ذلك ان صحيحة زرارة او
ابن بابويه في اول كتاب الصلوة من الفقيه صريحة في تقدم
الظهر في الجمعة وان موضع الركعتين منه لاجل الخطبتين وانه
جميع المفسرين ذكروا ان سورة الجمعة مدنية ووجوب الصلوة
الخمس في مكة ظاهر وايضا تواتر الاخبار بانه خمس سنين او سبع سنين
على اختلاف الروايات من ابتداء بعثة النبي صلى الله عليه واله تصلي
الصلوات اليومية الا النبي صلى الله عليه واله وخديجة بنت خويلد
وعلي ابن ابي طالب عليه السلام وفي بعض الاخبار ذكر جعفر ايضا
وبهذا ايضا تقدم الجمعة منه ره

قوله الدليل الثاني
الا ان الاصل ضعف الدليل الثاني
وبالجواز المقابل للتحريم مع
والاباحة للمعنى

مكين الامام عليه السلام من السلطنة وصلوة الجمعة معه او مع نوابه فاذا لم يمكنوه لم يسقط
عنهم الغرض وان لم يصح ولكن انتم هذا انما يتعلق بمن له مدخلية في عدم تمكينه عليه السلام
كالحكام واتباعهم ونظير هذا في الشرع كثير ولكن هذا الجواب لا يجري في جميع الاخبار
فتامل والله اعلم الدليل الثاني نعم الاستصحاب فان الجمعة كانت ثابتة
في زمن النبي صلى الله عليه واله والاصل بقاؤها حتى يتبين الرافع والجواب
بعد حجية الاستصحاب ان الاستصحاب انما يقتضي بقاء الحكم الثابت في الزمان
الاول الى ما بعده من الازمان ولكن على نحو ما كان ثابتا في الزمان الاول
ونحن نقول لا نسلم انها لم تكن مشروطة في عهد النبي صلى الله عليه واله بحضوره
بل الاجماع من الكل واقع على انها كانت في عهده صلى الله عليه واله مشروطة
بحضوره بل الاستصحاب يقتضي نفي وجوبها بعد النبي وخلفائه عليهم السلام واستدل
ايضا في الرسالة المنسوبة الى الشهيد الثاني بان الاصل الجواز المقابل للتحريم
وبملاحظة انتفاء الاباحة والكراهة عن العبادات وكذا الاستحباب بالمعنى
المتعارف هنا يلزم الوجوب العيني وتعرض لجواب هذا ليس الا تضييعا للعمر
واستدل ايضا بعض المعاصرين بالتاسي بالنبي صلى الله عليه واله فانه واجب فيما علم
جهة الوجوب وبمجرد احتمال ان يكون الوجوب مقيدا بالشرط حاصل بالنسبة الى النبي
صلى الله عليه واله وغير حاصل الينا بالنسبة غير قادح الا ان يثبت وهو دونه خرط
القتاد وجوابه ظاهر فان التاسي انما هو فيما علم عدم مدخلية الرياسة فيه العامة

ووجوب التأسي فيما لم يعلم بهذه المدخلية ممنوع كالجهاد للدعوة واقامة الحدود واخذ القطايا
والصفايا من الغنم وغير ذلك فتأمل فيضعف الدليل على نفي الجمعة في زمن الغيبة وما في حكمه ولنقدم
قبل الشروع في ذكر الادلة مقدمتين الاولى في حجية الخبر الواحد اعلم ان الخبر اما ان يفيد العلم
بنفسه او لا يفيد والاول يسمى بالمتواتر وله شرائط مذكورة في كتب الاصول والثاني يسمى بخبر الواحد
والظاهر انه لا نزاع في عدم حجية ما لا يفيد الظن منه وما يفيده ولم يكن حجة عدلا لعدم الدليل عليه
مع النصوص الناهية عن اتباع الظن كما انه لا نزاع في حجية ما اقترن منه بقرينة تفيد
القطع وان نوزع في امكانه والحق امكانه واختلفوا في وجوب العمل بما
عدا ذلك من اخبار الآحاد فالظاهر من القدماء المنع منه واختاره ابن
البراج وابن زهرة وابن ادريس وصار الشيخ وبعض المتأخرين الى
الوجوب قال السيد المرتضى في جواب المسائل التبانيات ان اصحابنا لا يعملون بخبر
الواحد وان ادعاء خلاف ذلك دفع للضرورة قال لانا نعلم علما ضروريا لا يدخل
في مثله ريب ولا شك ان علماء الشيعة الامامية يذهبون الى ان اخبار الآحاد لا يجوز
العمل بها في الشريعة وقد ملؤوا الطوامير وسطروا الاساطير في الاحتجاج على ذلك ويجري
ظهور مذهبهم في اخبار الآحاد مجرى ظهوره في ابطال القياس في الشريعة وحظره وقال
في المسائل التبانيات ان العلم الضروري حاصل لكل مخالف للامامية او موافق
بانهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم وان ذلك قد صار شعارا لهم يعرفون به
كما ان نفي القياس في الشريعة من شعارهم وكذا قال في كتاب الذريعة ويظهر من الشيخ
الطوسي انه انما يعمل بخبر الواحد اذا اقترن بالقرينة فانه قال في ديباجة التهذيب في ذكر مسألة مسألة
فاستدل عليها اما من ظاهر القرآن من صريحه او فحواه او دليله او معناه واما من السنة

المقطوع

اللهم صل على محمد وآل محمد

المقطوع بها من الاخبار المتواترة او الاخبار التي تقترن اليها القرائن التي تدل على صحتها
واما من اجماع المسلمين ان كان فيها او اجماع الفرقة المحقة فان الظاهر من
جعله الاخبار تقترن اليها القرائن التي تدل على صحتها من قسم السنة المقطوع بها و
سكوته عما عدا ذلك يدل على انه انما يعمل بخبر الواحد اذا اقترن بقرينة تفيد العلم
والحال ان اكثر ما يرد الاخبار في التهذيب والاستبصار بها اخبار آحاد لا توجب
عندنا علما ولا عملا فان لفظة عندنا ظاهرة في عدم حجيتها عند الامامية ولكن يظهر من
كلامه في ديباجة الاستبصار ان القرائن التي تفيد العلم بمضمون الخبر هي الموافقة لظاهر
القرآن او لدليل العقل او للسنة المقطوع بها او لاجماع الفرقة المحقة وقال فيها
كل خبر لا يكون متواترا ويتعرى من واحد من هذه القرائن فان ذلك خبر واحد
ويجوز العمل به على شروط فاذا كان خبرا لا يعارضه خبر آخر فان ذلك يجب العمل به لانه
من الباب الذي عليه الاجماع في النقل الا ان تعرف فتاواهم بخلافه فيترك لاجلها
العمل به ويظهر منه ان خبر الواحد العري عن القرائن السابقة انما يجب العمل به اذا كان
نقله مجمعا عليه ويكون مضمونه مما افتى به العلماء وقال في كتاب العدة فاما ما اخترته
من المذهب يعني العمل بخبر الواحد هو ان الخبر الواحد اذا كان واردا من طريق
اصحابنا القائلين بالامامة وكان ذلك مرويا عن النبي والائمة عليهم السلام وكان ممن
لا يطعن في روايته ويكون سديدا في نقله ولم يكن هناك قرينة تدل على
صحة ما تضمنه الخبر لانه اذا كان هناك قرينة تدل على صحة ذلك كان ذلك باعتبار
القرينة وكان ذلك موجبا للعلم ونحن نذكر فيما بعد والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة

المحقة فاذا وجدناها مجمعة على العمل بهذه الاخبار التي رووها في تصانيفهم ودونوها في اصولهم لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه ثم قال فان قيل كيف تدعون اجماع الفرقة المحقة في العمل بخبر الواحد والمعلوم من حالها انها لا ترى العمل بخبر الواحد كما ان المعلوم من حالها انها لا ترى العمل بالقياس قيل لهم المعلوم من حالها الذي لا ينكر ولا يدفع انهم لا يرون العمل بخبر الواحد الذي يرويه مخالفهم في الاعتقاد ويختص بطريقه قال المحقق ذهب شيخنا ابو جعفر ره الى العمل بخبر العدل من رواة اصحابنا لكن لفظه وان كان مطلقا بالعمل بهذه الاخبار التي رويت عن الائمة عليهم السلام ودونها الاصحاب لا ان كل خبر يرويه امامي يجب العمل به وقال المحقق الشيخ حسن في المعالم وما فهمه المحقق ره من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه لا ما نسبه العلامة اليه من انه يعمل بخبر الواحد مطلقا وقال ابن ادريس في السرائر قال السيد المرتضى فان قيل اليس شيوخ هذه الطائفة قد عولوا في كتبهم في الاحكام على الاخبار التي رووها عن ثقاتهم وجعلوها العمدة والحجة في هذه الاحكام حتى رووا عن ائمتهم عليهم السلام فيما يجيء مختلفا من الاخبار عند عدم الترجيح كله ان يؤخذ منه ما هو ابعد من قول العامة وهذا ينقض ما قدمتموه قلنا ليس ينبغي ان يرجع عن الامور المعلومة والمذاهب المشهورة المقطوع عليها بما هو مشتبه ملتبس محتمل وقد علم كل موافق ومخالف ان الشيعة الامامية تبطل القياس في الشريعة من حيث لا يؤدي الى علم وكذلك نقول في الاخبار الاحاد قال فاما اصحاب الحديث من اصحابنا فانهم رووا ما سمعوا وحدثوا به ونقلوا عن اسلافهم وليس عليهم ان يكون حجة ودليلا في الاحكام الشرعية او لا يكون كذلك فان كان في اصحاب الحديث من يحتج في حكم شرعي بحديث غير مقطوع على صحته فقد زل وزهل بل لا يقع مثل ذلك الا من غافل وربما كان غير مكلف وقال المحقق في المعتبر في بحث كفارة الجمع من كتاب الصوم في رد رواية عبد السلام الهروي ان هذه الرواية لم يظهر العمل بها

بين الاصحاب ظهورا يوجب العمل بها ويظهر منه عدم حجية خبر الواحد عنده اذا لم يظهر عمل الاصحاب به ويظهر من ابن بابويه ايضا في اوائل كتابه كمال الدين وتمام النعمة انكار العمل بخبر الواحد الا انه قال في هذا الكتاب والمتواتر هو الذي يرويه ثقة فصاعدا وكثيرا ما يرد الرواية في كتاب من لا يحضره الفقيه بانه تفرد فلان بروايته وقد يكون ذلك الراوي ثقة اماميا كما قرر في الجواب عن الرواية الثانية انه طعن فيها بانها مما تفرد به حريز عن زرارة وكانه لما كان حريز عنده ثقة لم يطعن في الرواة التي بينه وبين حريز وقال ابن الحاجب في مختصره في الاصول في بحث خبر الواحد والاكثر الرافضة والحق صحر ان الظاهر من مذهب الاصحاب انكار العمل بخبر الواحد سيما اذا لم يكن محفوفا بالقرينة فان قيل اليس قد روى ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني روايات تدل على جواز العمل بخبر الواحد منها ما رواه في الموثق عن عبيد بن زرارة قال قال ابو عبد الله عليه السلام احتفظوا بكتبكم فانكم سوف تحتاجون واذا جاز العمل بالكتاب فبخبر الواحد اولى ومنها ما رواه بسنده عن المفضل بن عمر قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام اكتب وبث علمك في اخوانك فان مت فاورث بنيك كتبك فانه ياتي على الناس زمان هرج لا يانسون فيه الا بكتبهم ومنها ما رواه عن محمد بن الحسن بن ابي خالد شينولة قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام جعلت فداك ان مشايخنا رووا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم فلم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب الينا فقال حدثوا بها فانها حق ونحو ذلك من الروايات اوردها في باب اختلاف الحديث وباب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب قلت الجواب عن ذلك بوجوه كثيرة ظاهرة ولكن الحق جواز التعبد بخبر الواحد العدل الامامي لكن بشرط اقترانه بقرينة تورث قوة الظن بصحته والاقتران فيما ذكرت ظ والظاهر ان القرينة في هذا الزمان ليس الا عمل جماعة من الاصحاب كما نقل عن المحقق واما في السابق فلعلها الكثرة ولهذا كان اكثر هذه الاخبار المتداولة عند السيد المرتضى ومن يحذو حذوه مقطوعا بها قال

[illegible] منه ره

في المعالم الانصاف انه لم يتضح من حالهم تغير الشيعة المخالفة للسيد المرتضى اذ كانت الاخبار يومئذ قريبة العهد بزمان لقاء المعصومين وكانت القرائن المعاضدة لها ميسرة ولم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر المجرد ليظهر مخالفتهم لرايه فيه والله اعلم المقدمة الثانية في الاجماع وهو عندنا عبارة عن اتفاق جماعة على امر علم دخول المعصوم فيهم او تقريره لهم وهو قسمان احدهما ان يحكم جماعة بحكم علم بالسماع دخول المعصوم فيهم ولكن لم تميز شخصه عن غيره ولا شك في انه حجة ولكن هذا عزيز الوجود بل الظاهر عدم وقوعه في احكامنا اذ المعصوم لو كان معلوما متميزا شخصه عن غيره في زمان عند الشيعة وثانيهما اتفاق جماعة من الشيعة على امر علم من حال هؤلاء الجماعة انهم لم يتفقون عليه الا لما يصدر عن قدوتهم وامامهم عليه السلام ولا شك في حجيته ايضا فانا اذا راينا زرارة مثلا افتى بشيء وراينا الفضيل بن يسار افتى به وراينا محمد بن مسلم ايضا افتى به وراينا بريد بن معوية بن العجلي افتى به فانه يحصل لنا من العادة علم قطعي بان هذا المفتى به مما صدر عن الامام عليه السلام اذ تعلم من حال هؤلاء الجماعة ان واحدا منهم ليس ممن يفتي برايه وبما لم يسمع من امامه فكيف باتفاقهم ومن انكر هذا فهو اما معاند او خارج عن طبقة الانسانية ثم اعلم ان الاطلاع على هذا القسم من الاجماع في غاية السهولة لقدماء اصحابنا الى قريب من زمان العلامة الحلي حيث ان كتب هؤلاء الرواة عندهم موجودة متواترة وفتاويهم عندهم معلومة فلا تجترئ بتكذيب من ادعى الاجماع على انه بانه مما يتعذر الاطلاع عليه فانه فرية بلا مرية ولا تظنن اذا ادعى جماعة من علمائنا الاجماع على امر ان هذا الادعاء انما هو بسبب تقليد او لسهو من دون ان يطلع الى قول علمائه بانفسهم فان ذلك من بعض الظن وليس الا من وسوسة الشيطان فانه يزين لك نفسك ويريك انك احذقهم واوقف فيها فلا يمكن ان يطلع هؤلاء على شيء وانت لا تطلع عليه او يريك ان قول غير الامام

[illegible]

ليس حجة عليك فلا تلتفت الى قولهم وعليك بالروايات خالف فتاويهم او وافق فان هذا من غاية السفاهة والجهل فان الخبر الواحد اذا لم يظهر العمل به لا دليل على حجيته فكيف اذا ظهر عدم العمل به على ما مر وستجد انك انما تجد الظن بحصول شيء في الخبر الا من ابتلي بالاعجاب بالنفس وسوء الظن بالعلماء حفظنا الله منه فان قلت فكيف الاطلاع على الاجماع في هذا الزمان قلت ...

[illegible]

... الاستدلال به سواء اورد من الاخبار بعشرة الصحيحة الطرق والسبعة الاولى منها مشتركة بحسين ابن سعيد فهي في حكم رواية واحدة وزرارة ايضا مشترك في عدة منها وفي صحة الرواية الثانية نظر وابن محبوب ايضا مشترك بين عدة منها وايضا لما ان لم يقطع عدد التواتر في اول السند ووسطه ضر بالتواتر فكذا في اخره مع انها لم يروها غير المشايخ الثلثة فان كان قولهم يفيد العلم فليس من باب

في المعالم الانصاف انه لم يتضح من حالهم تغير الشيعة المخالفة للسيد المرتضى اذ كانت الاخبار يومئذ قريبة العهد بزمان لقاء المعصومين وكانت القرائن المعاضدة لها متيسرة ولم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر المجرد ليظهر مخالفتهم لرأيه فيه والله اعلم المقدمة الثانية في الاجماع وهو عندنا عبارة عن اتفاق جماعة على امر يعلم دخول المعصوم فيهم او تقريره لهم وهو قسمان احدهما

[illegible]

فتاويهم عندهم معلومة فلا تجترئ بتكذيب من ادعى الاجماع على انه بانه مما يعتقد الا عليه فانه قرينة بلا مرية ولا تظنن اذا ادعى جماعة من علمائنا الاجماع على امر ان هذا الادعاء انما هو بسبب تقليد اولهم من دون ان يطلع الباقون عليه بانفسهم فان ذلك من بعض الظن وليس الا من وسوسة الشيطان فانه يزين لك نفسك ويريك انك احد فحصا واوقف فيها فلا يمكن ان يطلع هؤلاء على شيء وانت لا تطلع عليه او يريك ان قول غيرك امامك

ليس بحجة عليك فلا تلتفت الى قولهم وعليك بالروايات خالفت فتاويهم او وافقت فان هذا من غاية السفاهة والجهل فان الخبر الواحد اذا لم يظهر العمل به لا دليل على حجيته فكيف اذا ظهر عدم العمل به على ما مر ويجوز ان تكون لا يحصل الظن بمضمونه شيء في الخبر الا من ابتلى بالاعجاب بالنفس وسوء الظن بالعلماء عصمنا الله منه فان قلت فكيف الاطلاع على الاجماع في هذا الزمان قلت هو بالنقل فان كان الناقل من يجوز العقل كذبه فهو اجماع منقول بخبر الواحد وان كان جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب فهو بالتواتر منقول ولا تقنع الا من يشكك ويقول ان المتواتر شرطه الاستناد الى الحس والاجماع هو تطابق الاعتقادات فلا يصير متواترا لان من الاجماع يحصل القطع بان هذا المجمع عليه صادر من المعصوم وهذا يكفينا للعمل ولا يضر احتمال التقية وغيرها كما في الخبر المتواتر بعينه من غير فرق اصلا فاذا عرفت هذا فهذا اوان ان نشرع في الاستدلال على المطلوب وهو من وجوه الاول ان صلوة الجمعة لو كانت واجبة عينا بمعنى انها لم تكن مشروطة بوجود امام ولا نائبه لتواتر وجوبه كذلك فلم يكن هناك اختلاف فيه بل اتفاق في عدمه ولا يكفي اخبار الاحاد على تقدير ثبوته لانه مما يتوفر الدواعي على وما هذا سبيله لا يثبت باخبار الاحاد على تقدير كونها حجة ايضا لان حجيتها مشروطة بحصول الظن بمضمونها ولا يحصل الظن بما فيها تتوفر الدواعي على نقله والمدعي لحصوله مكابر ولا يمكن ادعاء التواتر في الاخبار التي وردت في باب صلوة الجمعة بل ولا استفاضتها اذ ليس هناك خبر يتوهم امكان الاستدلال به سوى ما اورد من الاخبار بعشرة الصحيح الطرق والسبعة الاولى منها مشتركة بحجيته ابن سعيد فهو في حكم رواية واحدة وزرارة ايضا مشترك في عدة منها وفي صحة الرواية التامة نظر وابن محبوب ايضا مشترك بين عدة منها وايضا ظاهر ان لا يقطع عدد التواتر في اول السند ووسطه مضر بالتواتر فكذا في آخره مع انها لم يروها غير الشيخ اصلا فان كان قولهم لغيبة العلم فليس من باب

التواتر بل من باب الآحاد المحفوفة بالقرائن وهو على تقدير تسليم لا ينتهض على المطلوب والحاصل
ان الصحيح من هذه الاخبار لا يبلغ ازيد من اثنين او ثلثة على تقدير التنزل منه الثاني في ان وجوب
الجمعة عينا بالمعنى المذكور مع الحكم بعدم جواز جمعتين في فرسخ واحد مما لا يجتمعان والثاني ثابت
بيانه انه اذا كان في بلدة عدة ممن يتصف بشرائط امامة الجمعة واراد كل منهم ان يحضر الباقون
عنده على ما هو حجة الاول ان يصير خاشا رأى الفتنة ومظهر الفضيحة وتفريق الكلمة ولا يرتفع الا
بوجوب الحضور عند واحد معين ولا يكون هذا الا بامام منصوص عليه منه اذ ظاهر ان وجوب الحضور
عند واحد غير معين لا يرفع هذا النزاع قلت من الثالث الاصح عدم الوجوب العيني بالمعنى
المذكور حتى يثبت ولا دليل لما بينا من ضعف تمسك الخصم وهذا الجواب هو الباعث
لتاخير هذا الفصل عن الفصل السابق الرابع ادعاء الاجماع من جماعة تحصيل العلم القطعي بقولهم
على عدم العينية في زمان الغيبة وقد عرفت احكامه وامكان الاطلاع عليه وعدم الدليل
على حجية اخبار الآحاد اذا لم يظهر البعض مما بين الاصحاب فان قلت كل واحد من هؤلاء
المدعيين ربما يدعي اجماعا يعلم بعد الفحص انه اخطأ في ادعائه فيكون الكل كذلك قلت
هذا من قبيل الشبهة في افادة التواتر للعلم بامكان الكذب في حق كل واحد منهم فالكل كذلك
وايضا لو كان ظهور خطأ مدعي دليل موجبا لترك الحجية لكل دليل ادعاه يلزم طرح الروايات
بأسرها اذ كثيرا ما يدعي ابن بابويه صحة رواية يظهر بعد الفحص خطأه في دعواه بل عدم صحة غيرها
معا وظهور الخطأ في الاجماع ايضا على هذا النحو وكذا الشيخ الطوسي وغيره من المحدثين واي فرق
بين ان يدعي احد ان هناك اجماعا على هذا الحكم او رواية صحيحة دالة عليه حتى يكون ظهور الخطأ
في الاول موجبا لترك جميع ما يدعيه من الاجماعات وان لم يظهر خطأه ولا يكون ظهور الخطأ
في الثاني كذلك وههنا ادعاء الاجماع الا ادعاء نقل او تقرير من المعصوم مع زيادة وتوهم

الارسال

قوله الثاني ان وجوب الجمعة عينا بالمعنى المذكور مع الحكم بعدم جواز الجمعتين في فرسخ اقول اذا كان
الناس راغبين للادراك بحيث اتفقوا على اقامة فريضة الجمعة مع اشتمالها على تعب الحضور بالنسبة
الى كثير من الناس يمكن ان لا يحصل النزاع بين الائمة وظاهر ان مثل هذا الاتفاق لا يحصل الا بعموم الدين
والصلاح بين الناس والامانة واذا كان المأمومون صالحين لا يصغون بقول من يريد الامامة للداعي
فاسد بل يراعون الترجيح الشرعي ويطلبون ظهور الحق عن الباطل ويسعون فيه واذا كانوا كذلك يظهر الله
لهم التدقيق والراجح من الغير والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا واذا ظهر لهم الراجح مع كمال سعيهم في
الصلاح يتفق الرجوع الى الامام المعين يمكن النزاع بمعاونته وان نازع في الجملة يمنع باسهل الوجوه ولو فرض
امكان الاتفاق في غير هذا الزمان في بعدنا فاي دليل يدل على سقوط فريضة فرضها الله
على عامة الناس جميعا واضح باحتمال المفسدة مسقطا لفريضة لكن الحج واجبا لاحتمال الغارات والنهب
والقتل وهتك العرض احتمالا اقرب من الاحتمال الذي توهم صاحب الرسالة والعجب منه انه مع ما
احتمال المفسدة في مثل الآثار الصحيحة على وجوبه امتنع عن وجوبه وصرف الاخبار عن الظاهر لو فرض هذا
ليجتنب عن الاخبار الصحيحة مع احتمال المفسدة وتخصيص المفسدة التي يجب اجتنابها بما يحتمله بالمفسدة التي يحتمل
ترتبها على الاجتماع على امام الجمعة بتخيله احد ويرد على هذا التدليل نقوض [illegible] المذكور في المرشد
واعلم يا طالب النجاة انه يلزم الاكتفاء في الامور الشرعية التي لا طريق لتحققها الى العلم بها سوى حصول العلم
اليقيني بصدقه وعلمه بالمفسدة والمصلحة وحصول المانع عن الوجوب والباعث له فاذا قال بوجوبه
فهو واجب [illegible] بتخيل بعض الناس مفسدة لا اصل لها سببا لطرحه كلا فان كان السند او الدلالة ضعيفا في الحكم
فيها حسن وقد عرفت صحة الروايات وقوة الدلالات وامثال تلك الاحتمالات المتخيلة في مقابل النصوص [illegible]
او تأويلها لمعارضتها التخيلات بالكذب وتسميتها دليلا عقليا قطعيا كما فعل بعض من كان اصحاب الرسائل
جزاه في دار الآخرة وتخفيف بالدرع المبين قال المحشي اذا كان الناس راغبين للادراك [illegible] ينتفع في
بانه اذا كان الناس راغبين للادراك بحيث [illegible] بحيث اتفقوا على اقامة فريضة واجبة [illegible]
مع اشتمالها على التعب بالنسبة الى كثير من الناس يمكن ان لا يحصل التنازع فلا يحتاج الى نصب الاوصياء

ووجود الامام في كل زمان قال المحشي يمكن ان لا يحصل النزاع بين الائمة ان ارادوا بالاجماع الاجماع القطعي فهو مسلم وان ارادوا الاجماع العادي فمعلوم البطلان كما عليه في اسماء الزمان فانه ربما يحكي من قال بوجوب الجمعة قال المحشي الجمعة وارى بطلان جمعة غيره ولو بنوع من القدح في غيره وان كان لا يصلح للقدح في نفس الامر وهو كما ترى فان ذلك في غاية الكثرة بالتتبع وقلة مطابقة بالاجماع قال المحشي واذا كان المامومون صالحين لا يصغون بقول من يريد الامامة لدواعي فاسدة فيه انه اذا كان الدواعي ظاهرة للمامومين ومع هذا تبعه عليهم لا يصغون بقول من يريد الامامة واما اذا كان الامامة تزيين للدواعي الفاسدة وغيره تزيين ولكن تشتبه على المامومين فلا وجه لعدم الاصغاء بقول من يريد الامامة فلا يصح قوله مطلق اذا كان المامومون الخ قال المحشي فان دليل على ستوط فرضية فرضها انتهى النافون للوجوب العيني في زمان الغيبة لا يقولون بنزول الجمعة على عامة الناس في زمن حضور الامام عليه السلام فليحتاجون الى دليل مسقط وادعا انه الدليل الواضح على فرض الجمعة في جميع الازمنة غير واضح لانه ان اراد الوضوح عندنا ففيه انه لا يكون حجة على غيره فان اراد الوضوح عند العلماء فغير مسلم وكيف يكون واضحا والحال انهم قائلون بعدم الوجوب وبما ذكرنا ظهر عدم ورود باقي ايراداته في تكملة على كلام صاحب الرسالة قال المحشي فان قال بوجوب ارفهو واجب هذا الكلام على الاطلاق فليس بصحيح فان الامام عليه السلام كثيرا ما يقول بوجوب امر وليس بواجب في نفس الامر كما اذا كان في مجلسه من يتقيه وقال بوجوبه للتقية او لاعتقاده عليه السلام على فهم المخاطبين عدم الوجوب بسبب القرائن او لامر بعد الفحص ظهر عليهم انه غير مراد له عليه السلام وامثال هذا كثير في الاحاديث والمحشي لا يتمكن من انكاره

قوله الرابع ادعاء الاجماع من جماعة يحصل العلم القطعي الخ بعض ادلة حجية خبر الواحد
لا يجري في حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد فان نسبته به منزلة نقل الثقات الاخبار عن الائمة
عليهم السلام واعتماد الشيعة بنقلهم والعمل به وعلم الائمة عليهم السلام بهذا وتقريرهم عليه وعدم
منعهم منه كما يظهر لمن تتبع الاخبار وتدبر مع الاهتمام التام والبصيرة يوجب علما قطعيا
بحجية خبر الواحد وايضا مفهوم الآية الشريفة في قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا لا يجري
في حجية الاجماع وبالجملة حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد غير ظاهر وعلى تقدير الحجية انما
يكون حجة لو استند النقل الى علم ان قول الامام لا اجتهاده والنقل ها هنا نقل الاجماع فيحتمل فيه
على احد القسمين الاخيرين فان شئت التوضيح فانظر الى ما يتلى عليك قال المحقق
ره في المعتبر السلطان العادل او نائبه شرط وجوب الجمعة وهو قول علمائنا ثم نقل قول
بعض علماء العامة ثم قال معتمدنا فعل النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء بعده لانه كما يعين
لامامة الجمعة كان يعين للقضاء وكما انه لا يجوز ان ينصب الانسان نفسه قاضيا فكذا
امامة الجمعة وليس هذا قياسا بل عملا مستمرا بالامصار فمخالفته خرق للاجماع اقول لا يدل
بالفعل المستمر ضعيف اما اولا فلانه يمكن ان يترتب على التعيين منافع كل واحد منها يمكن
ان يكون سبب التعيين احدها رفع التنازع بين جماعة يصلحون لامامة الجمعة على تقدير
تحققهم في موضع وثانيها اطمينان المأمومين في الاقتداء وثالثها اشتراط التعيين في صحة
الجمعة او جوازها او غيرهما مما ذكره بعض الفقهاء فالاستدلال بالتعيين على اشتراط الصحة
او الجواز استدلال بالعام على الخاص وبطلانه واضح واما ثانيا فلانه يستفاد من كلامه توقف
جواز القضاء على التعيين وعدمه واما ثالثا فلان استدلاله على تقدير تمامه يدل على اشتراط
صحة الجمعة على احد الامرين وهو خلاف مذهبه في هذا الكتاب واذا عرفت هذا فاعلم ان جماعة
ممن نفى وجوب الجمعة تمسكوا في نفي الوجوب بالاجماع الذي نقله المحقق في المعتبر
والكلام الذي يتوهم منه نقل الاجماع فيه امران احدهما قوله وهو قول علمائنا لان الظاهر من

الجمع

الجمع المضاف الاستغراق وثانيهما قوله فمخالفته خرق للاجماع وشيء منهما لا يصلح للتعويل اما الثاني فلكون
الظهور ضعيفا مستنبطا من الفعل المستمر كما يدل عليه الفاء في قوله فمخالفته خرق للاجماع وقد عرفت
ضعف المنتزع عنه والمنتزع تابع له فان قلت ضعف المنتزع منه مبني على جعله دليلا لا
اشتراطه في زمن الغيبة والحضور فلم لا تخصصه بزمان الحضور حتى يخرج عن الضعف قلت
بعد التخصيص لم يسلم تمامية المنتزع منه ح ولو سكت عن المنع ليس بنافع لك في نفي الوجوب
في الغيبة كما لا يخفى واما الاول فلانه يفهم من ظاهر الجمع المضاف العموم ان لم يكن قرينة صارفة
عنه والقرينة الصارفة موجودة ههنا لانه قال وهو قول علمائنا قبل الشروع في الاستدلال
واستدل على الشرط المذكور بالفعل المستمر الذي قد عرفت سخافته ولو كان الاجماع
عنده ثابتا كان المناسب الاستدلال بالاجماع وعدم الفعل المستمر الاستدلال لا اقل الحاقه بالاول
لا الاكتفاء بالاستدلال بالفعل المستمر وانتزاع الاجماع منه وبهذا يظهر ان المراد بقوله وهو قول علمائنا
الشهرة بينهم لا الاجماع المعتبر شرعا وعلى تقدير فهم ظهور العموم من الجمع المضاف فنقول انما
قام الدليل على حجية ظاهر الاخبار بالشرائط المذكورة في الاصول واما حجية عبارة الفقهاء فيدل
نقلهم على ادعائهم الاجماع فلم يقم عليه دليل اصلا وقال الشيخ رحمه الله في الخلاف كلمات
منسوبة الى بعض الفقهاء القول بالحرمة اليه وبعض القول بالوجوب ونقل كلامه
يحتاج الى التطويل ولا يناسب الرسالة ولا يسعها ايضا اذا عرفت هذا فاعلم انه يتركت
مع عدم الوجوب بالاجماع الذي يتوهم من عبارة المحقق والشيخ وضعف التمسك بكلام
المحقق بما ذكرناه قد ظهر لك وبما ذكرنا يظهر لك ضعف التمسك بكلام الشيخ لقرب كلامه
من كلام المحقق مع زيادة التشويش ونحوه ابن ادريس في دعوى الاجماع مع شياع الخلاف
الظاهر ان لا يخفى على متتبع ولعله اجتهد بمثل ما اجتهد به المحقق وبعض من تأخر ان ادعوا الاجماع
فليتوهم من كلامهم انهم ادعوا الاجماع لعلمهم بتحقق الاجماع الشرعي غفلة عن ان دعوى ذلك

الاجماعات بمحض اجتهاد كما عرفت وليست في شهادة ورؤية ولذا سمعت بعض من عاصرناه
من العلماء والذي في غاية الصلاح والذي يصلح من دليل يخفف في غاية التسامح وهذا كلام اخر تأييد ما ذكرنا
وهو ان الشيخ زين الدين كتب رسالة مقصورة على نقل اجماعات كثيرة جدا ادعاها الشيخ في كتاب
وادعى بخلافها في كتاب فكيف يوثق بادعاء اجماع من ظهر منه غلطه في نقله الاجماع
وبالجملة تسويش جمع كثير من الفقهاء في نقل الاجماع ظاهر لمن تتبع كلامهم وهذا التسويش لا يستلزم
الضعف في نقل الروايات لان الغلط في نقل الاجماع راجع الى الغلط في الاجتهاد كما عرفت
والغلط في الاجتهاد لا ينافي الثقة وحجية الاجماع المنقول بخبر الواحد لو ثبت انما يثبت اذا لم
يتحقق ممن قال بخلاف ما ادعى عليه الاجماع وهنا تحقق كما سيظهر لك وايضا لم يظهر شهرة
عدم الوجوب العيني بين القدماء وكيف شهرة اجماع عدم الوجوب وشهرة عدم الوجوب
بين المتأخرين ربما حصلت باشتباه اجتهادهم بتحقق الاجماع بالشهيد في تحققه كما ادعاه
قال المحشي واعتقاد الشيعة بنقلهم والعمل على الروايات بالاخبار الدالة على وجوب الجمعة زمن
المحشي ومع الائمة عليهم السلام وتقريرهم عليه غير معلوم بل الظاهر عدم العمل بها كما هو الظاهر من
حديث زرارة قال حثنا ابو عبد الله عليه السلام الحديث مع ان زرارة روى عن ابي جعفر عليه السلام
تلك روايات تدل على وجوب الجمعة زمن المحشي ومن بعده وحده فكيف يخفى على زرارة مضمون
هذه الروايات والظاهر ان الحث ليس الا لعدم علمه بالروايات عن الباقر عليه السلام ومع غير زرارة
من اصحاب الائمة خصوصا عبد الملك بالروايات التي وردت في وجوبها زمنه غير معلوم ايضا
بل الظاهر عدم علمهم بها فلا حجية فيها كما اعترف هو بقوله واعتقاد الشيعة بنقلهم والعمل به ومع الائمة
عليهم السلام [illegible] قال المحشي وايضا منهم الائمة الى قوله لا يجري في حجية الاجماع
اقول لم لا يجري في حجية الاجماع اليس كما ضابط بالاجماع ونقله نبأ فان قال لا يصدق عليه النبأ
فهو مسلم به ولا دليل على مدعاه وان قال لم يعده العلماء في ادلة حجية الاجماع ففيه ان عدم
عدهم فيها لا يستلزم عدم جريه فيها قال المحشي وبالجملة حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد غير ظاهر
الظاهر ان حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد ثابت عند الفقهاء ولذا قال المحقق الشيخ علي
على ما نقل

على ما نقل عنه وانت تعلم ان ثبوت الاجماع يكفي فيه شهادة الواحد فكيف بهؤلاء الاثبات وبعضهم [illegible]
انه لا خلاف فيه اذا كان الناقل ثبتا قال المحشي والظاهر ان نقل الاجماع فيما نحن فيه على احد القسمين
الاخيرين اقول والتحقيق انه من القسم الاول وهو ان يكون النقل مستندا الى الحس من الناقل
كما يظهر لك من الحاشية الآتية على قوله فان شئت التوضيح قال المحشي فان شئت التوضيح فانظر
لما يتلى عليك وهو انه قال المحقق رحمه الله نظرنا في المعتبر فوجدنا كلامه هكذا مسألة السلطان
العادل او نائبه شرط وجوب الجمعة وهو قول علمائنا وقال ابو حنيفة يشترط وجود امام وان كان
جائرا لقوله عليه السلام فمن تركها في حياتي او بعد موتي وله امام عادل او جائر فلا جمع الله شمله
ولان السلطان يستوي بين الناس في اتباعها فلا يفوت بعضا وقال الشافعي لا يشترط لان عليا عليه
السلام صلى بالناس العيد وعثمان محصور ولانها عبادة بدنية فلا تفتقر اقامتها الى السلطان
كالحج والبحث في مقامين احدهما في اشتراط الامام او نائبه والمصادرة مع الشافعي ومعتمدنا
فعل النبي صلى الله عليه وآله فانه كان يعين لامامة الجمعة وكذا الخلفاء بعده كما يعين للقضاء فكما لا يصح ان
ينصب الانسان نفسه قاضيا بدون اذن الامام كذا امامة الجمعة وليس هذا قياسا بل استدلال بالعمل
المستمر في الاعصار فمخالفته خرق للاجماع ويؤيده ذلك ما روي عن اهل البيت عليهم السلام
من طرق منها رواية محمد بن مسلم قال لا يجب الجمعة على اقل من سبعة الامام وقاضيه ومدعي حقا
ومدعى عليه وشاهدان ومن يضرب الحدود بين يدي الامام وجواب احتجاج الشافعي ان عليا عليه السلام
كان هو الامام فلا يفتقر الى اذن غيره ومع رأي غيرنا ان عثمان كان محصورا فلعله عذر او مع تعذر الوصول
الى الامام يجوز الاجتماع ولانه حكاية فعل ومن المحتمل ان يكون عن اذن واما قياسه على الحج فيبطل لان الحج لا يفتقر
الى الاجماع بخلاف الجمعة وكانت الجمعة كاقامة الحدود انتهى كلامه اعلى الله مقامه والغرض من نقل كلامه بطوله
انك تعلم انه اسقط بعض العبارات وخلط بعضها ببعض ليفيد مطلوبه ويلتبس على القاصرين ما هو له
ولا يخفى ان كلام المحقق له احدهما في اشتراط الامام او نائبه والمصادرة مع الشافعي ومعتمدنا فعل

الارسال في الاجماع فقد عرفناه مبيانٌ امكان الاطلاع لكن اخذ عليه ما دام كتب اصحاب الائمة
عليهم السلام باقية وكان توهم عسر الاجماع الاطلاعي انما نشأ من الخلط بين الاجماع على طريقتنا
والاجماع على طريقة العامة او من الغفلة عن القسم الثاني من الاجماع مع انه هو الذي
يدعيه فقهائنا رضوان الله عليهم في كتبهم الفقهية والحاصل ان الاجماع المنقول بخبر الواحد
حجة فكيف اذا كاد ان يتواتر او اقترن بما يوجب الجزم فان نقلة الاجماع وهم الشيخ
الطوسي وابن ادريس والمحقق والعلامة والشهيدان والمحقق الشيخ علي اقترن نقلهم
بموافقة باقي العلماء لهم في الفتوى وهذا مما يوجب القطع بصحة نقلهم وليس في ادلة الخصم على

صريحاً في المصابيح والدين التناقض في كلامه في مقام واحد من كلام
مثل الشيخ في جلالة القدر وعلو الرتبة بريء منه فظهر انه ليس في كلامه ما يدل
على الوجوب العيني في زمن الغيبة فكيف يتصور فهم الوجوب من كلامه
كلامه نقل صاحب الرسالة في اولها فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه قال المحشي وبما ذكرنا لظهر لك ضعف التمسك بكلام الشيخ الخ
وانت عرفت ضعف ما اورده على كلام المحقق قال المحشي لا لغفلة
عن ان دعوى تلك الاجماعات محض اجتهاد وليست بشهادات
اقول دعوى المحشي ان دعوى تلك الاجماعات محض اجتهاد محض
اجتهاد وقول على ناقليها لتحميل ينشأ من سوء الظن بالعلماء الكرام
لا من دليل قال المحشي وهذا التشويش لا يستلزم الضعف في نقل الروايات
الخ قد عرفت ان دعوى الاجماعات من العلماء شهادات عنهم فكيف
لا يستلزم الضعف في نقل الروايات ٥٥٥

من تتبع روايات اصول الكافي وروايات الجهاد وروايات تقسيم الائمة الى ائمة الجور
وائمة الحق العدل والامام الوارد في كلام امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة والروايات

النبي صلى الله عليه واله الخ صريح في ان الحجة هي الشافعي لا دليل لقوله وهو قول علمائنا ومن الامامية لكن قول علمائنا
حجة لا الشافعي عدل عنه وقال معتمدنا الخ فلا يكون الاجماع الذي نقله المحقق بقوله وهو قول علمائنا
مستنداً الى الاجتهاد كما توهمه المحشي فالظاهر كشفه رحمه الله على ان ظني وليس على انه حدسي وتحقيقه قال
المحقق في اول المعتبر في جملة وصية ونعم ما قال ثم اوصيك اياك والخوض من المتفقهة والمقلدة
منهم فربما خادعوك ليجذبوك الى جهالتهم واثاريهم ومن حرمقالتهم ومن ضلالتهم ولا تغتر
لو قال الحق لا يحتج الخطاب اللسان والطريق واضح فخذ الاسهل فانه لا يصعب الحجيبة بان كل ما يمكن ان
يعلم يصلح ان يوصف بالوضوح وان دق فيه وشق تحقيقه وليس اطلاق الوضوح عليه موجباً
كونه بالفعل فانت اذا اعرفت خلاف الفقهاء في المسائل الفقهية وذلك ذلك على صعوبة القطع الا
بعد بحث ونظر فيتحقق ح انه ذكر في عبارته ولبس في حق رتبة الخ انتهى وبما نقلنا من تمام عبارة
ظهر سقوط جميع الايرادات على كلام المحقق لا لان بناء على ان قوله ومعتمدنا الخ مستند الاجماع
لا الحجة على الشافعي وقد ظهر لك خلاف ما قال المحشي والكلام الذي يتوهم منه نقل الاجماع فيه اثناء الخ
فيه ان نقل الاجماع فيهم من موضع آخر غير الموضعين الذين ذكرهما المحشي بهو قول المحقق الذي نقلناه
والمقام الثالث اشتراط عدالة السلطان وهو انفراد الاصحاب خلافاً للباقين الخ قال المحشي فنقول ان
تمام الدليل لحجة ظاهر الاصحاب بالشرائط المذكورة الخ اقول قد بان ذكرنا سابقاً في الحاشية المتعلقة بقوله
واعتقاد الشيعة الخ ظهر لك ان الشرائط في الاضافة الخ ودلت بظاهرها على وجوب الجمعة ليست موجودة
فتذكر قال المحشي وقال الشيخ في الخلاف كلاماً مشوشاً الخ ليس في كلام الشيخ تشويش لانه قال في الخلاف من
شرط انعقاد الجمعة الامام الخ ثم ذكر دليله ثم قال وايضاً عليه اجماع الفرقة فانهم لا يختلفون في ان من شرط
الجمعة الامام او امره ثم قال وايضاً فانه اجماع فان من عهد النبي صلى الله عليه واله الى وقتنا هذا ما اقام
الجمعة الا الخلفاء والامراء ومن ولي للصلوة وتعلم ان ذلك اجماع اهل الاعصار ولو انعقدت بالرعية
لصلوها كذلك والحاصل ان الاجماع الذي ذكره المحقق للحجة على الشافعي ومن يحذو حذوه والدليل
في الاجماع الاول كفاية ويؤيده قوله ما اقام الجمعة الا الخلفاء والامراء وفي فعل الخلفاء والامراء ليس بحجة
على الفرقة المحقة ثم قال الشيخ ره الى قدر روينا الخ ثم ذكر جوابه فقال قلنا ذلك مأذون فيه مرغب فيه
فاقول كلامه دل على انعقاد الجمعة وجوباً مشروطاً بالامام او نائبه واخر كلامه دل على ان الجمعة مستحبة
وما ذكر فيه في زمن الغيبة فان لفظ مأذون فيه ومرغب فيه ظاهر في الاستحباب ويؤيده ما ذهب اليه
صريحاً

الارسال في الاجماع قد رضاه مبيان امكان الاطلاع لكن اخذ عليه بادام كتب اصحاب الائمة عليهم السلام باقية ولكن توهم حصر الاجماع الاطلاعي اخاف منه ومن الخلط بين الاجماع على طريقتنا والاجماع على طريقة العامة او من يغفل من القسم الثاني من الاجماع مع انه هو الذي يدعيه فقهائنا رضوان الله عليهم في كتبهم الفقهية والحاصل ان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة فكيف اذا كاد ان يتواتر او اقترن بما يوجب الجزم فان نقلة الاجماع وهم الشيخ الطوسي وابن ادريس والمحقق والعلامة والشهيدان والمحقق الشيخ علي اقترن نقلهم بموافقة باقي العلماء لهم في الفتوى وهذا مما يوجب القطع بصحة نقلهم وليس في ادلة الخصم على تقدير التسليم الا السكوت عن ذكر شرائط الامام وانما يتمكون بالاصل والاطلاق او العموم على نفي اشتراط الامام وهو ظاهر ان شان الاصل والاطلاق بل العموم ايضا مما لا يمكن ان يصير معارضا لدليل شرعي وهو الاجماع المتواتر او المحفوف بالقرينة فضلا عن ان يتقدم عليه ولا يذهب عليك ان محل النزاع اشتراط هذه الصلوة بالسلطان العادل او نايبه لا الوجوب العيني لصلوة الجمعة فلهذا ترى المشترطين يقطعون بوجوب صلوة الجمعة عينا من غير نقل خلاف ثم يذكرون في الشرائط السلطان على ان اشتراط الامام وارد في عدة من الروايات مثل قول الصادق عليه السلام احدهم الامام وقوله عليه السلام الامام وقاضيه الخ وقول النبي صلى الله عليه واله من ترك الجمعة في حيوته او بعد وفاته وله امام عادل فلا جمع الله شمله الخ وغير ذلك والظاهر من الامام السلطان وهو شايع الشايع من الروايات كلها في غير صلوة الجماعة للقرينة يظهر لمن تتبع روايات اصول الكافي وروايات الجهاد وروايات تقسيم الائمة الى ائمة الجور وائمة الحق والعدل والامام الوارد في كلام امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة والروايات

النبي صلى الله عليه واله الخ صريح في ان الحجة هي الشافعي لا دليل لقوله وهو قول علمائنا ومالك الا لمكن قول علمائنا حجة على ان الشافعي عدل عنه وقال معتمدنا الخ فلا يكون الاجماع الذي نقله المحقق بقوله وهو قول علمائنا مستندا الى الاجتهاد كما توهمه المحشي فانظر كيف دلس على ان ظن ولبس على الصحري وقد قال المحقق في اول المعتبر في جملة وصية ونعم ما قال ثم اوصيك اياك والحشوية من المتفقهة والمقلدة لو قال الحق الذي فلا ارتياب والطريق واضح فخذ الاسباب فانه لا يصعب الا لجهله بان كل ما يمكن ان يعلم يصلح ان يوصف بالوضوح وان دق وتحقيقه وليس اطلاق الوضوح عليه موجبا كونه بالفعل فانت اذا عرفت خلاف الفقهاء في المسائل الفقهية وذلك ذالك على صعوبة القرائن بعد بحثه ونظر فيتحقق انه دلس في عبارته ولبس في اشارته الخ انتهى وانتقاده عبارة

قوله في ذكر عبارة جمع من الفقهاء الخ اقول عبارة الشيخ في الخلاف فيها تشويش عظيم يحملها كل ذي مذهب على مذهبه فلو حمل القائل بالوجوب على الوجوب لا مجال لكونها دالة على الوجوب بل يجوز حمل بعض عبارات الخلاف على القول بالوجوب منه لتحقق الاجماع على العدم فليس في الكتب البعيد وفي بعض تصانيفه الاخر ايضا كلام للآبي عن القول بالوجوب وانت بالفعل صاحب رسالة في اول الرسالة مستغن عن نقل عبارة الخلاف قال المحشي اقول عبارة الشيخ في الخلاف فيه تشويش عظيم الخ انت بالنظر الى السابق الحاشية المتعلقة بقوله وقال الشيخ في الخلاف عرفت ان لا تشويش في كلامه فكيف بالعظيم ومن اي جزء من كلامه يتشبث الخصم بالوجوب العيني في زمن الغيبة ٥٥

تاول الكلام من ان انعقاد الجمعة وجوبا مشروطا بالامام او نايبه واو قلنا وان قال علماءنا ان الجمعة تجب وما ذهب فيه في زمن الغيبة فان لفظ ما ذهبوا فيه ومرغب فيه ظاهر في الاستحباب ويؤيد ما ذهب اليه

مرحا

اللهم صل على محمد وال محمد

الواردة في القضاء والحكومة والائمة الواردة في القران كقوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر وقوله وجعلناهم

ائمة يهدون بامرنا وقوله اني جاعلك للناس اماما وفي كلام الفقهاء ايضا لم يطلق الامام الا

على السلطان في غير صلوة الجمعة قال الكليني باب ان الحكومة انما هي للامام ثم اورد الروايات

المتضمنة ان الحكومة انما هي للنبي او الوصي ومع ابن بابويه وابنه محمد رضي الله عنهما ذهبا الى ان الاعتكاف

لا يصح الا في المساجد الاربعة او الخمسة مستندا بما ورد ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد صلى

فيه عادل جماعة وقال المفيد ره وقد روي ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد صلى فيه نبي او

وصي واراد بالرواية الرواية المشتملة على الامام العادل وقد مر كلام ابن ابي عقيل والسيد المرتضى

والشيخ وغيرهم حيث اطلقوا الامام واراد وابه السلطان العادل بل عند العامة ايضا كذلك

فانهم لما اجتمع فرقة منهم ذهبوا الى عينية الجمعة وعدم اشتراطها بالسلطان بان الروايات

بعضها مقيد بالامام وقاعدة الجمع يقتضي حمل المطلق على المقيد لم يجابوا بعدم ظهور الامام

في السلطان بل اجابوا بتحقق دليل على عدم الاشتراط وهو صلوة علي عليه السلام عند حصر عثمان

بل كلام اهل اللغة ايضا اذ ذكروا ان الامام هو المقتدى والمقتدى به على الاطلاق وهو الامام

وامام الجماعة كامام الخياطة والكتابة والبناء لا يطلق عليه الامام بقول مطلق فلا تغفل

فقصر في ذكر عبارة جمع من الفقهاء توهم الخصم انهم قالوا بالوجوب العيني بالمعنى المذكور

وهم ثلثة الشيخ المفيد وابو الصلاح الحلبي والقاضي ابو الفتح الكراجكي وتوهمه من عبارة

الشيخ الطوسي في الخلاف او عبارة غيره بطلانه اظهر من ان يحتاج الى البيان قال المفيد

في كتاب الاشراق على ما في المدارك باب عدد ما يجب به الاجتماع في صلوة الجمعة عدد ذلك

ثمانية عشر خصلة الحرية والبلوغ والتذكير وسلامة العقل وصحة الجسم والسلامة من العمى

خمس

[illegible] الفقه ... [illegible]

٩٩٩ قوله دام ظله ويمكن ان يكون المراد من الشرائط الخ واعلم ان العلماء يكتبون مقاصدهم وترجيحاتهم في تصانيفهم لينتفع الناظرون بفهم ما فيها والعمل به واذا عرفت هذا فنقول يلزم فبان لفظ للناظران يفهم ان المراد من هذه الصفات صفات النائب وكيف يمكن هذا ويجمع انه حكم المفيد ره بكون عددا تجب الجمعة اثنا عشر خصلة وبوجوب الجمعة بمجرد حصولها وليس شيء منها النيابة به وما ذكره لتعدد ان الفقهاء كثيرا ما يقولون يجب على الامام كذا وكذا وصادق ولكن هذا لا يصح ان يحمل كلام فقيه ما ذكر هذا ما بل قرينة عليه بل خلافه على هذا قال المحشي واعلم ان العلماء يكتبون مقاصدهم الخ اذ الكلام على ما ذكرت واعترفت به فكيف يمكن لك ان تقول ان الاجماعات التي نقلوها على نفي الوجوب العيني محض اجتهاد وليست بشهادات وجه ما ذكر من ان الاجتهاد في تحصيل الاجماع يلزم ان يكون دعوى الاجماع منهم للاضلال ان لم يكن للاشتباه قال المحشي فبان لفظ للناظران يفهم ان المراد من هذه الصفات الخ اقول صاحب الرسالة [illegible] ان في كلام المفيد لفظة تدل على ان هذه الصفات صفات النائب بل حمل كلامه عليه لئلا يخالف الاجماع ولئلا يلزم كذب ناقليه مع انه كثيرة تفحصهم وتتبعهم وجلالة قدرهم وديانتهم المانعة عن الكذب وعدم الاطلاع على قوله وبهذا ظهر وهن قوله ولكن هذا لا يصح ان يحمل الخ ٥٥

ححح مع ان هذا الاحتمال ... [illegible]

هههه [illegible]

وحضور المصر والشهادة للنداء وتخلية السرب ووجود اربعة نفر بما تقدم ذكره من هذه الصفات ووجود خامس يؤمهم له صفات تختص به على الايجاب ظاهر الايمان والطهارة في المولد من السفاح والسلامة من ثلثة ادواء البرص والجذام والمعرة بالحدود المشينة لمن اقيمت عليه في الاسلام والمعرفة بفقه الصلوة والافصاح بالخطبة والقران واقامة فرض الصلوة في وقتها من غير تقديم وتاخير عنه بحال والخطبة بما يصدق فيه من الكلام فاذا اجتمعت هذه الثماني عشر خصلة وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على النصف من فرض الظهر للحاضر في ساير الايام انتهى قال في المدارك وظاهره عدم الفرق عدم الفرق بين الازمان وان الوجوب مع اجتماع هذه الخصال عيني على كافة الانام وقريب منه عبارته في المقنعة ايضا وزاد فيها معتقدا للحق بأسره صادقا في خطبته انتهى والامر في كلامه الوجوب العيني مطلقا على ما قاله في المدارك الاان نقل الاجماع على عدم العينية في زمان الغيبة من جماعة من فحول العلماء مما يستنكره العقول غاية الاستنكار مع قدوة مثل المفيد فالظاهر انهم سمعوا منه شافهة وعلموا من تصانيفه الاخر التي اندرست في هذه الزمان فان اكثر تصانيفهم لم يبق الى زماننا هذا وايضا يمكن ان يكون المراد من الشرائط التي شرطها في امام الجمعة ان النائب الذي نصبه الامام يجب ان تتحقق فيه هذه الشرائط فان من تتبع الفروع الفقهية يظهر عليه ان الفقهاء كثيرا ما يقولون يجب على الامام ان يفعل كذا وكذا وان لا يفعل حتى ان صاحب المدارك كثيرا ما يعرض عن الاستدلال على شيء ويقول ان الامام عليه اعلم بما يجب وما ينبغي له ولما كان اذن الامام امرا معلوما لم يلتفت الى اعتباره كما لم يلتفت الى ذكر الامام الاصل لذلك وايضا يمكن ان يقال طوى ذكر الامام ونائبه للتقية

هههه

[illegible marginal notes]

٥

قوله وفيه ما تر من كلام المفيد اقول من الامور الواضحة على كل احد ان عبارة ابي الصلاح

ان قوله او من تكامل له صفة امام الجمعة عند تعذر الامرين لا يحتمل الامام والنائب وجميع

الممنوع الى ذكره بعد نقل كلام ابي الصلاح عبارة واضحة لا يتاب من يتب في العلم والادنة

وجوب ما قال في كلام القاضي ابو الفتح الكراجكي كذلك ٢/٣ ولا نسلم عدم ظهور مخالفة

لما ادعوه من الاجماع لو لم يحتمل ما ذكرناه من كون ادعائهم الاجماع مستند الى الاجتهاد

ولم يكن مخالفة المفيد وابي الصلاح وعلى تقدير عدم الظهور به منوذ الجميع قوله تأييد قوله

مع ان قول كل منها كاف باوزاره محمد السراب

قوله وقد تنبه ... الثقة ... البعض ... البداية ... النقيض ... يتأول ... النقل ... الثقة ... جماعة ... الفعل ... الروايات

بعض القول بالوجوب العيني ... بعد ما اورده في ... واضحة ... العدد ... والضعفه ...

انه اقول ليس ... الوجوب ... العيني ... الرواية ... الطرق ... والجمله ... اه ... العقد

البعيد ... الجمعة ... الاخبار الدالة على الوجوب ... الروايات ... الاخبار ... المعتبرة ... التعبد ... الوجوب

وذكره في باب الجمعة ... الروايات ... وطرح بعض ... والتضعيف بمنزلة الاشتراط ... ثابت ... الجمعة

فالظاهر ان ... اول الكتاب ... الحكم بالصحة ... والافتاء ... الاخبار ... وليس ... باب وجوب الجمعة

ما يرويه عندنا ... الروايات المنافية ... الضعيفة ... بعض اصحابنا ... الجمع ... التعليم ...

بالصحة وذكر الروايات الضعيفة ... الاسلام محمد بن يعقوب ... الكتاب ... الاصحاب

المورد ... الروايات وانما ... الدالة على الوجوب ... الفضل باب ... الايجاب

الروايات ... وهو ... تتبع كتاب ... نقل ...

... ونقول ...

#

صفات لا يكاد يعلم تحققها في غير الامام الاصل ونائبه من صدقه فيما يقول في خطبته من المواعظ

والزهد في الدنيا واعتقاده للحق باسره وغير ذلك وايضا لما اختار الوجوب بحضرة نفر لا يبعد ان

يكون مراده الوجوب التخييري كما هو راي تلميذه الشيخ الطوسي رحمه الله وقال ابو الصلاح الحلبي ولا

تنعقد الجمعة الا بامام الملة او منصوب من قبله او من تكامل له صفة امام الجمعة عند تعذر الامرين

وقال بعد ذلك واذا تكاملت هذه الشروط انعقدت جمعة وانتقل فرض الظهر من اربع ركعات

الى ركعتين بعد الخطبة وتعين فرض الحضور على كل رجل بالغ حر سليم مخلى السرب حاضر بينه وبينها

فرسخان فما دونها ويسقط فرضها عمن عداه فان حضرها تعين عليه فرض الدخول فيها جمعة وفيه

ما مر سابقا في كلام المفيد وايضا يمكن ان يكون قوله اذا تكاملت هذه الشروط اشارة الى شروط

وجوب الجمعة لا شروط انعقادها وجواز فعلها اعني الوجوب التخييري فينبغي ملاحظة كلامه وقال القاضي

ابو الفتح الكراجكي واذا حضرت العدة التي يصح ان تنعقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة وكان امامهم

مرضيا متمكنا من اقامة الصلوة في وقتها وايراد الخطبة على وجهها وكانوا حاضرين آمنين ذكورا

بالغين كاملي العقول اصحاء وجبت عليهم فريضة الجمعة وكان على الامام ان يخطب بهم خطبتين

ويصلي بهم بعدهما ركعتين انتهى وهذه العبارة ايضا مثل سابقتها في ظهور الوجوب التخييري منها

والكلام فيها كالكلام في سابقتها مع احتمال ان يقال الامام المرضي لصلوة الجمعة لا يتحقق

في غير الامام ونائبه وكذا مورد الخطبة على وجهها فيمكن ان تكون اشارة اليهما الى هذا

الحد ثبت عمن يظهر مخالفته لما ادعوه من الاجماع وليس في تعدادهم وقد اسند بعض القول

بالوجوب العيني الى ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني والى رئيس المحدثين محمد بن علي بن بابويه القمي

حيث قال الاول باب وجوب الجمعة وعلى كم تجب واورد بعض ما مر من النصوص الاخبار وكذا الثاني

فو

في الثاني وانه وصف في كتابه المقنع مذهب الامامية وعد منه صلوة الجمعة فانظر الى هذا الاعتقاد والعصب ودعوى اعتبارهما الاعتبار بالحديث ومن شك احد في وجوب الجمعة اذا كانت جمعة وانها مذهب الامامية والصنفان هذه الاخبار رقد اورد في اكثر الفقهاء كالمحقق والعلامة وغيرهما واستدلوا بها مع المطالب فلو كان مجرد الاعتقاد بصحة هذه الاخبار يستلزم القول بالوجوب العيني بالمعنى المذكور ينبغي اسناده الى هؤلاء الفقهاء ايضا مع انهم صرحوا بعدمه فمن فقد ظهر مما مر انتفاء الوجوب العيني في صلوة الجمعة في زمان الغيبة ونحوه ولكن هل يجوز فعلها ويسقط بها صلوة الظهر اولا ومع الاول فهل يشترط في انعقادها وجود الفقيه الجامع لشرائط الحكم والافتاء فههنا مقامان الاول في جواز فعلها حال الغيبة وهو المشهور بين المتاخرين من اصحابنا واستدلوا عليه بما مر من قول ابي عبد الله عليه السلام لزرارة انما عنيت عندكم وقد مر في الروايات السابقة ومن قول ابي جعفر عليه السلام لعبد الملك صلوا جماعة يعني الجمعة وقد مر في الروايات المذكورة ومن قول الباقر عليه السلام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم وبالرواية الرابعة فان الظاهر من التحثيث الاستحباب وكذا من رواية عبد الملك لان الظاهر ان الانسان لا ينبغي ان يخرج من الدنيا ولم يكن مع هذه الفريضة يعني صلوة الجمعة التي فرضها مع نبيه صلى الله عليه واله ومن يحذو حذوه وكذا الرواية الاخيرة والرابعة لان الجملة الخبرية ظاهرة في الاستحباب قال الشيخ الطوسي في المصباح ويستحب في زمان الغيبة والتقية يجب الاجر عليهم اذا اجتمع المؤمنون وبلغوا سبعة نفر ان يصلوا الجمعة ركعتين بخطبة فان لم يكن من يخطب صلوا اربعا وروى ابن ابي عمير عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني لاحب الرجل ان لا يخرج من الدنيا حتى يتمتع ولو مرة واحدة وان يصلي الجمعة في جماعة ولظهور الرواية ودلالتها على الاستحباب الذي ادعاه ره ظاهرة ويظهر بما مر مما يرد على جعله الادلة

فو

مع انه في الفقيه اورد رواية محمد بن مسلم التي فيها الامام وقاضيه ومدعيا حق الخ وذكروا ان كل ما هو في ذلك الكتاب فهو مذهبه والامام قيل به احد ولا نقلوا عنه انه قائل بطهارة جلد الميتة حيث اورد في اول كتابه جواز جعل [illegible] والان بت فيه فقال منزلا

[illegible]

ومن ان الظاهر ثبوت الاجماع على اشتراط هذه الصلوة بالامام ونائبه بر يحكم القطع بالاجماع عند حضور الامام عليه السلام فثبوت ان هذه الحقيقة جماعة تقع على نحو آخر في زمان الغيبة مما يحتاج الى الدليل وبعد تسليم ان لهذه الروايات دلالة على اذن عام لمن تمكن من الخطبتين لا دلالة لها على جواز فعلها في زمان الغيبة اذ الظاهر ان صلوة الجمعة امر يتعلق بالنبي والامام ونوابهما كالقضاء والجهاد واقامة الحدود وغيرها فان عدم جواز تصدى شيء من هذه الامور في حين سلطنة الامام العادل لغيره الا باذنه من اجلى الضروريات المجمع عليها ويؤيده ما رواه الباقرين على عليهما السلام اذا قدم الخليفة مصرا من الامصار جمع بالناس ليس ذلك لاحد غيره وقد اجمعوا على الافتاء بمضمونها وبانه لا يجوز للامام الاستخلاف فيها مع حضوره وتمكنه ونضم الى هذه المقدمة ان ما يفعله الامام بالامامة والرياسة انما يكون الى زمان آخر بعده الا ما دل دليل على عمومه كالقضاء ولم يقع من صاحب الامر عليه السلام الاذن العام في صلوة الجمعة وقد يستدل على الجواز بما ورد من الروايات من قولهم عليهم السلام فاني قد جعلته عليكم حاكما كما في مقبولة عمر ابن حنظلة وصحيحة احمد ابن عائذ المذكورة في اول كتاب القضاء من الفقيه وغيرها اذ ثبت بهذا ان الفقيه نائب الامام ومنصوب من قبله وكل منصوب من قبله يجوز له صلوة الجمعة وفيه ان غاية ما يمكن فهمه من ظاهر هذه الروايات النيابة في الفتوى وقطع النزاع بين الناس لا في كل الامور ولما ظهر على جماعة ممن قال بالتخيير ضعف التمسك بالروايات السابقة التجاؤا الى هذه الطريقة من الاستدلال ولهذا اعتبروا وجود الفقيه في صلوة الجمعة كما يجيء وبعد فالمسئلة محل تامل وتوقف المقام الثاني في اعتبار وجود الفقيه على تقدير القول بالجواز وعدمه وظاهر جماعة اعتباره وصرح الشهيد به في الدروس واللمعة وفي شرح الارشاد والذكرى اجاب عن دليل المحرم بقوله ثم نقول الفقيه منصوب من قبل الامام لوجوب الترافع اليه وقال ابو الصلاح لا تنعقد الجمعة الا بامام الملة او منصوب من قبله او بمن تتكامل له صفات

اللهم صل على محمد وال محمد

امام الجماعة عند تعذر الامرين وقال العلامة في المختلف بعد ذكر نقل في الكلام حكما لان الاول بعين الجمعة في غيبة الامام مع تمكن الفقهاء من اقامتها والخطبة وهو صريح في حمل كلام ابي الصلاح على اعتبار الفقيه وقال هو ايضا في جواب والفقيه فانا نقول بوجوبه لان الفقيه المأمون منصوب من قبل الامام الخ وقال المفيد في المقنعة في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وللفقهاء من شيعة الائمة عليهم السلام ان يجمعوا باخوانهم في الصلوات الخمس وصلوات الاعياد والاستسقاء والكسوف والخسوف وقال سلار ولفقهاء الطائفة ان يصلوا بالناس في الاعياد والاستسقاء فاما الجمع فلا فاعتبر الفقيه في العيدين مع اشتراكهما مع الجمعة في دليل الوجوب واعتبار الامام وغيرهما وقال في التذكرة وهل للفقهاء المؤمنين حال الغيبة التمكن من الاجتماع والخطبتين صلوة الجمعة اطبق علماؤنا على عدم الوجوب لانتفاء الشرط وهو ظهور الاذن من الامام واختلفوا في استحبابها فالمشهور ذلك فنسب اعتبار الفقيه الى المشهور والمحقق الشيخ على ادعى الاجماع على اعتبار الفقيه فنسب قوم من المخالفين فيه الى الوهم والغفلة ولم يذكر الشيخ وجماعة ذلك فعرف من خلافهم ولما انجر الكلام الى اعتبار الفقيه والمجتهد في هذا المقام فلابد علينا ان نذكر حقيقة الاجتهاد وشرائطها على طريق فنقول وبالله التوفيق الاجتهاد في الاصطلاح استفراغ الوسع ممن اتصف بالصفات الاتية في تحصيل الظن بحكم شرعي مما ثبت وجوب العمل به في الشرع من الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل فشرائطه وهي التي عبرنا عنها بالصفات امور الاول

ان يعلم من اللغة ومعاني الالفاظ العرفية ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب والسنة
ويدخل في ذلك معرفة الصرف والنحو وشرطيته ظاهرة لان الكتاب والسنة عربيان ولا يعلم
الكلام العربي الا بمعرفة مفردات اللغة ولو بالرجوع الى اصل معتمد علم بالقرائن اعتباره
والاعتماد عليه كالصحاح وغيره وايضا قد يتغير المعنى بتغير اعراب الكلام بالرفع والنصب والجر و
تقديم المفعول وغير ذلك فلا بد من العلم بالنحو وقد يفتقر فهم المفردات الى العلم باشتقاقها
والرجوع الى اصلها واعلالها الى غير ذلك فيحتاج الى العلم بالتصريف فان قلت لا يحتاج
الى هذه العلوم بل يمكن ضبط معاني الكتاب والسنة بالسماع من ثقات اولي معرفة يجزم
العقل بصدقهم اذا اتفقوا قلت هذا لو اتفق تحققه لكنه مجرد فرض لا يكاد ان يقع وبعد تحققه
ومع هذا فهذا يحتاج الى حافظة قوية لا يطرء عليها النسيان وهو ممتنع عادة الثالث ان يعلم
من القرآن قدر ما يتعلق بالاحكام بان يكون عالما بمواقعها ويتمكن عند الحاجة من
الرجوع اليها ولو في كتب الاستدلال فان قلت قد ورد ان القرآن انما يعلم من خوطب
به يعني النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وذلك يقتضي ان لا يمكن الاستدلال
بالقرآن على شيء بالرعية قلت القرآن اسم للجملة ويحتمل ان يكون المعنى انه لا يعلم مجموع القرآن
احد غير النبي والائمة عليهم السلام وهذا لا ينكره احد منا لان فيه المتشابهات التي لا يعلمها
الا الله والراسخون في العلم وفي بالي ان ابن بابويه في بعض مصنفاته عقد بابا
لايراد الاخبار التي تدل على ان القرآن اسم للجملة ولكن المصطلح بين العلماء ان القرآن
لفظ مشترك بين الكل والجزء البعض وعلى التقدير يتم المطلوب وايضا قد ورد في الحديثين
المتعارضين ما خذ ما وافق كتاب الله واطرح ما خالفه وذلك يقتضي فهم كتاب الله
وايضا كثيرا ما يستدل الائمة عليهم السلام بآيات القرآن على الناس وذلك يقتضي فهمهم اياها
وايضا قراءة النبي صلى الله عليه وآله القرآن على الناس عند نزوله يقتضي ذلك وايضا كتب قدماء

اصحابنا

اصحابنا مملوة من الاستدلال على المسائل بآيات القرآن لكن لا يظهر الفقيه والكلام في اوله وغيره
هذا ليس محلا للاستدلال اذ هو من اجلى البديهيات لكن لما سمعت بعض الجهلة يقول
ذلك اوردت بعض ما تيسر لي الرابع ان يعلم من السنة المطهرة الاحاديث
المتعلقة بالاحكام بان يكون عنده من الاصول المصححة ما يجمعها ويعرف موقع كل
باب بحيث يتمكن من الرجوع اليها اذا اراد الوقوف على ما هو بصدده الخامس ان
يعلم احوال الرواة في الجرح والتعديل ولو بالمراجعة الى الكتب المعتمدة في الحديث والرجال
وزعم بعض اهل العصر ان هذا لا يحتاج اليه فتمسك تارة بان احاديث الكتب الاربعة يعني الكافي
والفقيه والتهذيب والاستبصار متواترة فلا يحتاج الى ملاحظة السند وزعم من هو اشد
حماقة منه بان احاديث كل كتاب كان مصنفه من الامامية كذلك ولم يدر ان مناط
التواتر ان يكون ذلك المتواتر محفوظا عنه ولا يكاد يكون شيء من احاديث هذه
الكتب كذلك في زماننا هذا نعم في سالف الزمان كزمان المفيد والمرتضى وقبلهما يمكن ان
يكون بعض هذه الاحاديث او كثير منها متواترا لقرب زمانهم من زمان الائمة عليهم السلام
واما في زماننا هذا فلا يكاد يوجد شيء من احاديث الاحكام يكون نقلته في كل طبقة
ثلاثة فان قلت هل يكفي عمل من لا يعمل الا بالمتواتر في اثبات تواتر الحديث كالسيد المرتضى
وابن ادريس ومن يحذو حذوهما او شهادتهم بان هذا الخبر متواتر قلت لا يكفي اذ الظاهر
انه لا يخرج الخبر بذلك من باب المظنون الى المقطوع غايته ان يكون متواترا منقولا بخبر
الواحد فيصير من قبيل الاجماع المنقول بخبر الواحد وحكمه حكم الخبر الواحد وتارة تمسك
بان هذه الاحاديث صحيحة فلا يحتاج فيها الى الاطلاع على احوال الرواة لانه لا حاجة الى تمييز الصحيح

من غيره اما الكتاب فهذه الاول فلان ابن بابويه ره يقول في اول كتابه الذي اورد في هذا الكتاب
الا الحكم بصحته وافتي به وما هو حجة بيني وبين ربي ويقول ثقة الاسلام في اول الكافي الذي صنفه
لبعض اخوانه الذي كتب اليه ان امورا اشكلت عليه لا يعرف حقايقها لاختلاف الرواية فيها وانه
لا يجد بحضرته من يذاكره ويفاوضه ممن يثق بعلمه وانه يحب ان يكون عنده كتاب كاف
يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد علم
الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل و
بها يؤدى فرض الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله قال مخاطبا له ان تميز الروايات المختلفة لا يمكن
بالرأي الا على ما اطلقه العالم عليه السلام بقوله اعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه
وما خالف كتاب الله فردوه وقوله عليه السلام دعوا ما وافق القوم فان الرشد في خلافهم وقوله
عليه السلام خذوا بالمجمع عليه فان المجمع عليه لا ريب فيه ونحن لا نعرف من جميع ذلك الا اقله ولا نجد
شيئا احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم عليه السلام وقبول ما وسع من الامر فيه بقوله
بايما اخذتم من باب التسليم وسعكم وقد يسر الله وله الحمد تاليف ما سالت وارجو ان يكون بحيث
توخيت فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا في اهداء النصيحة اذ كانت واجبة لاخواننا
واهل ملتنا انتهى وهذه الشهادة منه على صحة احاديث كتابه وجوابه منع شهادة هذين الشيخين بصحة
احاديث كتبهما فان قول ابن بابويه افتي به واحكم بصحته مع [illegible] منه فانه كثيرا ما يورد في
كتابه روايات يطرحها وكثيرا ما يورد فيه روايات متنافية لا يمكن الحكم بصحتها والافتاء بها
ولولا مخافة الاطناب لاوردنا طرفا منها فالظاهر ان مراده الافتاء والحكم بصحة اكثر احاديث

اللهم صل على محمد وال محمد

واما محمد بن يعقوب فانه ليس في كلامه ما يدل على حكمه بصحة احاديث كتابه بل هو صرح بان
تميز الصحيح وغيره لا يمكن الا بما اطلقه العالم عليه السلام وصرح بانه هو لا يعرف الصحيح من غيره
الا في قليل من الروايات المختلفة بقوله ونحن لا نعرف من جميع ذلك الا اقله وقوله
وقد يسر الله وله الحمد تاليف ما سالت لا يدل على صحة اخبار كتابه لانه عنده اولا وايضا
لم يسال السائل الا ان لا يكون في كتابه غير الاخبار الصحيحة بل سال تصنيف كتاب يشتمل
على الاخبار الصحيحة ليرجع اليه في احكامه فاجابه مسئوله وذكر اسانيده مبالغا في عدم
تركها اصلا لتميز الصحيح من غيره بالاسانيد او بما رواه عن العالم عليه السلام ولعدم تسليم
شهادة كل منهما بصحة احاديث كتابه فليس ذلك حجة على غيرهما اذ ليس معنى قول الثقة
هذا الحديث صحيح الا الظن بصدوره عن المعصوم ولا يجوز لنا اتباع ظننا فيما لا دليل عليه
فكيف في اتباع ظن غيرنا فان قلت ما الفرق بين ما اذا قال الثقة سمعت هذا الحديث
من المعصوم وبين ما اذا قال الثقة في حديث رواه مجروح اظنه صدر من المعصوم
قلت الفرق ظاهر اذ دلائل حجية خبر الواحد تشمل الاول دون الثاني وايضا اتباع
القرآن اولى من اتباعهما قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او فتثبتوا
فاحاديث كتابيهما اذا كان الرواة مجروحين يجب التثبت فيها بمقتضى الاية
الشريفة ولا يخرجها عن مقتضى الاية شهادتهما بصحتها فان قلت اذا قال الفاسق
كذا سمعت من المعصوم وقال عدل ان خبره صحيح فيصير هذا الخبر خبر العدل لا خبر
الفاسق فلا يكون داخلا تحت قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ قلت هذا حق

اذ كان السماع من المعصوم محتملا في خبر هذا العدل ايضا وان لم يكن كذلك فالى ما
بالنسبة الى المخبر ليس الا الفاسق والعدل ليس مخبرا غايته انه يشهد على غيره بانه قد حصل له
الظن بصدق هذا الفاسق فاذا اخبر فاسق يجب التثبت بمقتضى الاية ولا دليل على سقوط
هذا الواجب بمجرد هذه الشهادة فيكون حكم الوجوب باقيا فيجب الرجوع في تصحيح خبره الى
الامور الخارجة من الاطلاع على احوال المخبر ونحو ذلك فان قلت قولهم عليهم السلام
اعرضوهما على كتاب الله ودعوا ما وافق القوم وخذوا بالمجمع عليه ليس فيه ترجيح احدى
الروايتين المتنافيتين بحسب احوال الرواة بل ما في هذه الروايات قلت كما انه ليس فيه
الترجيح بالراوي كذلك ليس فيه الترجيح بشهادة عدل على صحة احديهما فالترجيح بهذا على هذا
التقدير اجتهاد باطل في مقابل النص بل النصوص والحق ان مرادهم عليهم السلام من
حصر ترجيح الاخبار بما ذكروه من العرض على كتاب الله او موافقة العامة وعدمها
او الاخذ بالمجمع عليه انما هو لاجل تمكن الشيعة في ذلك الزمان من العمل بالاخبار القطعية
الورود من المعصوم وترك اخبار الاحاد بل هكذا استجيبتهم كما لا يخفى على المتتبع وح فلا
دخل للترجيح بحسب السند لهم وذكر السند عندهم انما هو لاجل حصول التواتر ونحو ذلك
وقوله عليه السلام فان المجمع عليه لا ريب فيه لا يدل على تحقق الريب في ورود
الاخر من المعصوم بل مع الريب في حكمه في نفس الامر اذ ما ورد عنهم للتقية لا يكاد
ان لا يطلع عليه احد فلا يصير مجمعا عليه عند الشيعة او مرادهم بالترجيح بما ذكروا انما هو اذا
كان الترجيح اثر مما ذكرنا ممكنا ويكون الخبران متساويين في الصحة اذ ظاهر ان ما رواه
الفصحاء لا لعارض مثل ابن بابويه والكليني ولو لم يكن الترجيح هذا الحال بما ذكروه

عليهم السلام

عليهم السلام فلابد من الرجوع الى احوال الرواة وغيرها من القرائن ولهذا ضبط القدماء شكر الله
سعيهم احوال الرواة من الجرح والتعديل ويكفيك للاطلاع على البطلان وهكذا ذكر الكليني اسانيده بجميعها
في جميع احاديثه وكذا جرح ابن بابويه وتعديله للرواة في كتابه وذكر الشيخ في اخر كتابيه ولو كان
حكمهما بصحة احاديث كتبهما كافيا في حق غيرهما لكان ذكر الاسانيد والمشيخة عبثا لغوا بل ينبغي لهما ان
تركا اسانيدها ويقولا عذرا لهذا الترك ان شهادتنا تكفي لغيرنا في الحكم بصحة احاديث
كتابنا فظهر انهما ايضا لم يعتقدا ذلك وهذا ظاهر الحمد لله وايضا كثيرا ما يطرح ابن بابويه احاديث
من لا يحضره الفقيه ويقول انا لا افتي به ولا استعمله مع ان هذا الحديث مذكور في الكافي من غير جرح فيه
وكثيرا ما يفتي القدماء لا سيما الامامان الشيخ المفيد والطوسي بخلاف الاحاديث المذكورة في الفقيه
او الكافي مع ان اكثر احاديث الاحكام ليس مذكورا في الكافي والفقيه بل ما فيهما بالنسبة الى
التهذيب من الاحكام صفحة ليس الا قطرة بحر فظهر ان ما يشهد احد هؤلاء الفحول بصحته
كثيرا ما يشهد بعدم صحته الاخر منهم فلابد في الترجيح من العلم باحوال الرواة وبعد هذا كله فالعلم
باحوال الرواة مما يحتاج اليه احاديث التهذيب وهذا القدر يكفينا في هذا المقام فان قلت
نحن نحكم بما حصل لنا الظن بانه كلام المعصوم ومراده او فعله او تقريره وسواء كانت الرواية صحيحة السند
او لا مسندة كانت او مرسلة مضمرة كانت او مقطوعة الى غير ذلك لانا علمنا بالتتبع ان علماءنا
السلف كانوا يعملون بما حصل لهم الظن بانه مراد المعصوم مطلقا وح فلا حاجة الى العلم باحوال
الرواة قلت هذا باطل من وجوه الاول ان النصوص الدالة باطلاقها او عمومها من
من القران والسنة على النهي عن اتباع الظن مطلقا كثيرة بحيث لا تقبل التخصيص الا بالقاطع
والظن الذي صار للفقيه بدلالات القران او خبر العدل او الاجماع بما ثبت وجوب العمل به
لا من حيث انه ظن واتباع له بل من حيث انه اتباع للقران والحديث وعمل بها
فبالحقيقة ليس هذا داخلا تحت النصوص الناهية عن اتباع الظن اذ هذا اتباع لكلام المعصوم

لكن يكفي في هذه النسبة اثر في الحكم بانه كلام المعصوم بناء على حجية حصول الظن الناشئ عن اخبار
العدل بانه كلام المعصوم بناء على حجية خبر الواحد كما قالوا في الحكم بشهادة الشاهدين
انه ليس حكما بالظن بل بما ثبت من الشرع اعتباره وهو شهادتهما فهنا ايضا ليس
اتباعا للظن بل لما ثبت شرعا اتباعه وجوبا وهو القرآن والسنة المطهرة واما فيما
نحن فيه فظاهر انه ليس كذلك اذ لم يثبت من الشرع وجوب اتباع كل ما ظن انه المعصوم
حتى يقال انه ليس اتباعا للظن بل لما ثبت اعتباره شرعا وهو المنسوب الى الامام المعصوم
مطلقا بل ثبت عدم اعتباره لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فلا يمكن جعل مجرد
حصول الظن مناط الحكم الاحكام الشرعية وقولك ان السلف كانوا يعملون بما ظنوا
انه مراد المعصوم باطل لبطلان تاليه اما اولا فلان كثيرا من القدماء منعوا من العمل
بخبر الواحد وعللوه بانه لا يفيد الا الظن كالقياس وهو ممنوع في الشرع فكيف يمكن
نسبة العمل بالظن اليهم بل هذا فرية بلا مرية يظهر لمن تتبع كلام ابن ادريس وابن زهرة
والسيد المرتضى في كتبه الاصولية كالذريعة وغيرها واما ثانيا فلان الاطلاع على الاجماع
على العمل بالمظنون اجماعا داخلا فيه قول المعصوم او تقريره تقرير رضا مما لا سبيل اليه غاية
الاطلاع على انهم عملوا بما هو مظنون لنا على ان علمهم ليس منقولا نقلا يفيد العلم الا في قليل
من المسائل نادرة وليت شعري كيف يحصل العلم باجماع السلف على العمل بالمظنون انه
مراد المعصوم مع انه لم ينقل احد من العلماء ان السلف كانوا يعملون بما يظنون انه من
المعصوم سواء كان الراوي عادلا او فاسقا بل المنقول خلافه كما علمت وما ورد من العمل
بالكتب والتوقيعات باخبار جماعة لم يثبت عندنا توثيقهم لا يدل على عملهم بالظن اذ
حصول

حصول القطع بالقرائن ونحوها في هذه المواضع ميسور وكذا اخبار الثقات فيها يمكن وعدم
ثبوت التوثيق عندنا لا يستلزم عدم ثبوته عندهم بل ثبوت الفسق عندنا بشهادة عدل
او عدلين ايضا لا يستلزم انتفاء التوثيق عندهم كما لا يخفى فكيف يمكن الحكم بمجرد هذا بانهم
كانوا يعملون بالظن مطلقا مع ورود النصوص بالنهي عنه مطلقا وتصريح جمع من فحول العلماء
بمنعه نعم لا يبعد جواز العمل برواية عمل بها عدلان ثقتان فضلاء مع عدم راد لهما ومعارض
علمها ولكن ليس عملا بالظن بل بما ثبت حجيته فتأمل والحق ان الروايات التي عمل بها السلف
كانت عندهم متواترة او صحيحة السند وما وقع من المجهولين او المجروحين في سند هذه
الروايات فانما هم من شيوخ الاجازة ولهذا ترى ابن بابويه كثيرا ما يقدح في رواية بانه
مما تفرد به فلان كما مر من رواية حريز مع ان ما بينه وبين ذلك الراوي ليس مشهورا بالعدالة
والتثبت بل قد يكون مجهولا او مجروحا والمتواتر كتاب ذلك الراوي عنده وعلمه بان
هذه الوسائط من مشايخ الاجازة ولكن لنا بمجرد تصحيح واحد منهم الحكم بالصحة مثل
هذا فان ابن بابويه رحمه الله لما رد رواية مثل حريز ابن عبد الله السجستاني مع ثقته
وجلالته بانه متفرد بها فلنا ايضا ان نرد ما يتفرد هو بالحكم بصحته اقتداء به مع المعارض
الثاني انه لا يجوز ان يكون مجرد الظن مناطا للاحكام ما لم يكن ناشئا عما ثبت
اعتباره شرعا اذ كثيرا ما يحصل هذا الظن باسباب أخر مثل الميل او البغض او التعصب او
الحسد او نحو ذلك فانا نرى جماعة يدعون وجوب شيء مثلا ويتمسكون باخبار لا
يكاد يمكن الاستدلال بها على استحباب ذلك الشيء فضلا عن وجوبه ويدعون انه حصل لنا
الظن منها بان مراد المعصوم ذلك الوجوب وترى جماعة اخرى يدعون عدم حصول ذلك
الظن من اخبار اخر ظاهرة الدلالة على ذلك الوجوب ونرى جماعة ممن لهم ربط بالعربية

الا ويدعون مثل ادعائهم ومن جماعة ليس لهم ربط بالفرقة ان يدعون مثل ادعائهم و
يكفيك اختلاف علماء بلدتين بعد اتفاق علماء كل بلدة لشيخهم كعلماء بصرة وكوفة اذ ظاهر انهم
كلهم ليسوا كاذبين في هذا الادعاء وبسبب حصول هذا الظن لهم الا لاجل هواهم مع شيخهم و
من تلامذة شيخين مختلفين في مسئلة فرقة طائفة بحكم مستنبط من مدركهما وآخر بخلافه
بعديه بحيث يحصل الجزم بصدقهم في دعويهم حصول الظن والحاصل انه بسبب ميل النفس والحب
والحسد ونحوها لحصول الظن مما لاسترة بها والنفس قلما تنفك عن شيء من هذه البواعث
والاسباب بسبب كثرة الاعتياد والانس بها بحيث يعتقد انه ليس فيه شيء من تلك بل يرى انه محض
منها يظهر لغيره واذا كان كذلك فكيف يمكن لمن له ورع وديانة الاعتماد على ظنه ما لم يحصل
من حجة شرعية الثالث انه لو كان مجرد الظن بانه مراد المعصوم مناطا للاحكام الشرعية لزم
الهرج والمرج فيها لما عرفت من اختلافه في الحصول لكثرة الاسباب والبواعث المحصلة
الرابع انه بعد تسليم ما ذكرت لا يلزم عدم الاحتياج الى العلم باحوال الرواة اذ هي ايضا من جملة
الاسباب المحصلة للظن بان مضمون رواياتهم مراد المعصوم فتدبر فان قلت ما الفائدة في
تفتيش حال الراوي لانها مما لا يمكن الاطلاع عليها اذ قد اختلف العلماء في الكباير اختلافا شديدا
فبعضهم يقول انها سبعة وبعضهم سبعون وبعضهم اربعمائة وبعضهم على انها اضافية تختلف
بالنسبة وبعضهم يكتفون بظاهر الايمان في التعديل فاذا عدل عدل شخصا فليس لنا الاعتماد
على تعديله ما لم نعلم اعتقاده في العدالة وانه موافق لاعتقادنا مع ان المعدلين على الاخبار
في زماننا محصورون في جماعة ليس مذهبهم في التعديل والجرح معلوما وهم اكثر والشيخ
ابوجعفر الطوسي والنجاشي وابن الغضايري والعقيقي وابن شهرآشوب المازندراني والعلامه

وابن

وابن داود وقليل من غيرهم وقد صرح الشيخ في بعض كتبه بالاكتفاء في التعديل بكون الراوي
متحرزا عن الكذب وان كان فاسقا في افعال جوارحه وعلى تقدير العلم ايضا بمذهب هؤلاء في
التعديل بمجرد انهم لم يلاقوا المعدلين بل اعتمادهم في الجرح والتعديل على غيرهم وموافقة
مذهبهم لمذهب ذلك الغير فيها غير معلوم والظاهر من بعض العلماء الاكتفاء في الجرح والتعديل بالواحد
بل بعضهم التعدد وعلى هذا ينهدم اساس الحديث الصحيح في هذا الزمان بالكلية اذ قلما يوجد
حديث كان جميع رجال سنده معدلا بتعديل اثنين من هؤلاء العلماء المعدلين وتقدير
وجوده فقدر ان اعتماد هؤلاء في التعديل والجرح على غيرهم فيحتمل ان يكون سبب تعديل جميع
هؤلاء لراو واحد تعديل عدل واحد سابق عليهم اذ ليس مذهبهم في اعتبار التعدد
والواحد في الجرح والتعديل معلوما مع ان الاغلب بناء بعض منهم في الجرح
والتعديل على بعض آخر منهم قلت الجواب من وجوه الاول ان الاختلاف في الكباير
لا يضرنا لان من تتبع كتب الرجال ظهر عليه ان القدماء كانوا يقدحون في الراوي
باسباب لا يكاد يمكن اثبات كونها معصية فضلا عن كونها كبيرة وكانوا يحتاطون
في الحكم بالعدالة غاية الاحتياط ولذا تراهم يقدحون في الراوي بانه
كان مخلطا وبانه كان يروي من الضعفاء وحكاية احمد بن محمد بن عيسى مع احمد بن
محمد بن خالد البرقي واخراجه اياه من قم مشهورة فحكمهم بالتعديل تعديل على كل مذهب
الثاني ان الحق في التعديل الاكتفاء بالايمان مع عدم الاعلان بالمعاصي للروايات

الحجة الدالة على قبول شهادة من لم يكن معروفا بالفسق وصحيحة ابن ابي يعفور التي فيهم منها ان تعرفون
ه اعتبروه في العدالة من المعاشرة وغيره لا دلالة لها على مذهبهم بل يظهر منها الاكتفاء في
العدالة بكون الانسان ساتر العيوب او غير معلن بالمعاصي بشرط المحافظة على مواقيت الصلوات
وحضور الجماعات فالامر فيما عدا الثالث ظاهر من حال هؤلاء العلماء المعدلين المطلعين
على الاختلاف في المعايير اذا عدلوا شخصا ان يكون تعديلهم تعديلا على كل مذهب لعلمهم
بان اعتماد من تاخر عنهم على تعديلهم والا يلزم التدليس فتأمل فيه وما ذكرت من الايراد على
معتبر تعدد في الجرح والتعديل فهو ايراد وارد ولكن لنا عنه مندوحة لضعف مذهبهم في هذا
الزمان الخامس ان يعرف مواقع الاجماع لانه احد المدارك للاحكام ويحتاج للتحرز
من مخالفته في الفتوى وقد عرفت امكانه وامكان الاطلاع عليه فلا تغفل وهذا هو الباعث
لاحتياج المجتهد الى ممارسة الفروع الفقهية السادس ان يعلم الناسخ والمنسوخ واحكامهما
وكذا احكام الاوامر والنواهي والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والبيان
وما يتعلق بمقتضيات الالفاظ عرفا ولغة مما يتوقف عليه فهم الخطاب وهذا هو الباعث
للاحتياج الى علم الاصول اذ استعلام هذه المذكورات من غير هذا العلم مما يحتاج الى
تتبع تام لمواقع كلمات العرب وفطنة ثاقبة وقوة قوية قلما يحصل لابناء هذا الزمان و
استعلامها من علم الاصول اسهل اذ يستدل عليها في هذا العلم بتلاحق الافكار وهذا القسم
اهم للفقيه من غيره من شرائط الاجتهاد لا لكثرة مداركه وقد نبه عليه جمع من المحققين
السابع ان يعلم شرائط البرهان والحد لامتناع الاستدلال من دونه الا من فاز بقوة

قدسية

قدسية تغنيه عن ذلك الثامن ان يعلم جملة من القواعد الكلامية وتوهم ان هذا يحتاج اليه
للايمان لا للاجتهاد فاسد اذ كثير من المسائل الفقهية مما يتوقف العلم بها الى العلم بمباحث
العدل مثل انه تعالى لا يفعل القبيح ولا يامر به وغير ذلك مما تطول هذه الرسالة ببيانه
التاسع ان تكون له قوة قوية وملكة نفسانية يقتدر بها على اقتناص الفروع من الاصول
ورد الجزئيات الى قواعدها وتقوية القوي وتضعيف الضعيف والترجيح في موضع التعارض
ولابد مع ذلك من ممارسة اهل الصناعة وظهور الاستقامة على صفحات احواله بينهم فلا يجوز
لاحد ان يقدم بالقول على الله ورسوله والائمة صلوات الله عليهم بمجرد اعتقاده في نفسه فهم
المراد وظنه سلوك نهج الصواب والسداد ومطالعته عبارات الاولين ونعم ما قال بعض
المحققين ان خياطة ثوب واصلاح طعام مع كونه من الامور الحسية لا يتيسر بدون التوقيف
فما ظنك بالشريعة المطهرة ومن خفي عليه ذلك فلينظر الى قوله عليه السلام خذ العلم من افواه
الرجال وقوله عليه السلام لا يغرنكم الصحفيون ولا يغتر بجواز تجزي الاجتهاد اذ المراد منه القدرة
على الاستنباط في بعض ابواب الفقه دون بعض بعد العلم بالامور المذكورة كلها على الوجه
المعتبر ان اكمل هذا الغرض والى هذه الامور المذكورة كلها وقعت الاشارة بقوله عليه السلام
وروى حديثنا وعرف احكامنا اذ من اجلى البديهيات ان معرفة الاحكام بدون
ذلك ممتنع تتمة ادلة الشرع اربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل اما الثلثة
الاول فقد مر في هذه الرسالة ما يكفيك للعلم بوجوب العمل بها وقد عرفنا ما ثبت حجيتها

بحجيتها من العمومات وفي الشرط والغاية والصفة عند جمع والحصر وانما عند جمع والعدد عند بعض ومفهوم الموافقة بعينها عند جماعة اذ هذه كلها من مدلولات كلام الشارع عند من قال بها فلا يمكن رده واما وجوب مقدمة الواجب وتحريم ضد الواجب فالحق انهما عند من قال بهما ليس من مجرد دلالة اللفظ ولا من مجرد حكم العقل بل منهما معا كما يظهر عند تتبع ادلتهم عليهما وليس هنا موضع ذكره واما القياس الذي نص على علته فهو عند من قال به قسم آخر من الادلة غير الاربعة المذكورة والاقرب رجوعه الى احد الثلثة الاول او اليه مع دليل العقل واما دليل العقل فهو عندنا قسمان الاول ما يقتضي النفي الازلي ويعبر عنه باصالة البرائة الذمة وباستصحاب حكم العقل وهو قسمان احدهما اصالة برائة الذمة من حقوق الله تعالى ما لم ينصب دليلا ما فلا عنها كاصالة برائة الذمة من وجوب صلوة يومية زائدة على الخمس ووجوب صوم يوم سوى صوم رمضان ووجوب الزكوة فيما عدا الاجناس التسعة ونحو ذلك ويرجع الى هذا اصالة الطهارة في الاشياء والاباحة في الافعال والحل في الاعيان نطقا او في غير الحيوانات ونحو ذلك وحجية هذا مجمع عليه وقد ورد التنصيص على بعض موارده من الشرع كقولهم عليه السلام كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر وقولهم عليهم السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي او امر مباح وقولهم عليهم السلام كل شيء فيه حرام وحلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه وقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وثانيهما

اصالة برائة الذمة من حقوق الناس حتى يثبت شغلها وحجية هذا القسم ايضا ظاهر فاذا لم يحدث بين هذا الشخص وبين غيره ما يوجب شغل ذمته اما اذا احدث ذلك ففيه تامل كما اذا اخذ شخص شاة من غيره غصبا من مالكه فمات ولد تلك الشاة لاجل منعه من الرضاع او منع شخص شخصا من ربط دابته فهرت فهلكت فان اكثر الفقهاء حكموا بعدم ضمان الغاصب للولد في الصورة الاولى وللدابة في الثانية لاصالة برائة الذمة من حق المغصوب منه ولم يرد من الشارع ان ذلك يوجب شغلها كذا استدلوا في كثير من المسائل في المعاملات والاحكام ان لا يلزم الانسان في مثل هذه المسائل بشيء من النفي والاثبات الا ما ورد فيه من الشرع نص الثاني ما يقتضي بحكم الشرع ويعبر عنه باستصحاب الحال ومحله ان يثبت حكم في وقت ثم يجيء وقت آخر ولا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم فهل يحكم ببقائه على ما كان وهو الاستصحاب ام يفتقر الحكم به في الوقت الثاني الى دليل فيه خلاف الاكثر على الاول ومنهم المفيد والمرتضى وجماعة على الثاني والحق ان يقال ينبغي ان ينظر في علة ثبوت الحكم في الوقت الاول فان كان يثبت به الحكم مستمرا من غير تفاوت فيه بين الازمنة فيحكم بثبوته في جميع الازمنة الى ان يتحقق ما يزيله كعقد النكاح ان كان ثبوته مما اختص بالزمان الاول فلا يثبت به الحكم في الزمان الثاني وهذان ليسا من الاستصحاب في شيء وان كان يثبت به الحكم مطلقا فان حدث في الوقت الثاني ما ينافيه منافاة للحكم في الجملة فالحق عدم جواز الحكم بثبوته في الوقت الثاني بمجرد الاستصحاب كالمتيمم اذا دخل في الصلوة ثم رأى الماء في اثنائها لانه حكم بوجود معلول من دون العلم بعلته وهو باطل وان لم يكن حدث ذلك في الوقت الثاني فالحق ثبوته في الوقت الثاني لانه يرجع لانه راجع الى القسم الاول وان كان الحكم امر متعلقا بشيء لا يمكن الانفكاك بينهما فظهر انه

علم تحقيق ذلك الشيء الحكم بتحقق ذلك الحكم وكل زمان لم يعلم ذلك التحقق لم يحكم بهذا الحكم لما مر من
استحالة الامر بوجود المعلول مع الجهل بوجود علته سيما اذا كان المعلول مما لا يعلم وجوده الا
من وجود علته لا بالحس ونحو ذلك فالاستصحاب لا يخ من احد هذه الاقسام الخ وقد عرفت
الحال في كل منهما منها وان بعضها ليس من الاستصحاب ويمكن ارجاع هذا التفصيل الى
ما اختاره المرتضى فتامل اذا عرفت هذا ظهر لك ان دليل العقل عندنا منحصر في هذين القسمين اي
باقسامهما وقد يستدل على بعض المسائل ببعض المدارك التي هي غير ما مر من الادلة مثل استحالة
التكليف بما لا يطاق ونحوه ولكنه قليل جدا مخصوص من الشرع ايضا فيرجع الى الكتاب والسنة
ولا ينافي كونه بحيث لو لم يرد به الشرع يحكم به العقل ايضا وعد جماعة من العامة في ادلة العقل
التلازم بين الحكمين من غير تعيين علة والا رجع الى القياس وشرع من قبلنا وقد
يستدل عليه ببعض آيات القران كقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس و
العين بالعين الاية وجوابه ان حكم المسألة في الشرع السابق اذا ذكره الشارع في مقام
تسديد شرعنا ساكتا عليه يفهم منه ثبوته في شرعنا ولا يتوقف على حجية شرع من قبلنا و
عدوا منها ايضا الاستحسان والمصالح المرسلة ونفي المدارك في الاحكام العدمية
الاخير راجع الى بعض اقسام الاستصحاب فتامل ولما لم تكن هذه الامور عندنا ادلة لم
نتعرض لتحقيقها وتفصيل اقسامها تكملة قد ترى بعض اهل هذا العصر ينكر الاجتهاد ويذم المجتهدين
من غير ان يتصور معنى الاجتهاد وهو تحصيل الظن ممن اتصف بشرائط الاجتهاد بحكم شرعي من
الادلة التي ثبت بالدليل وجوب العمل بها فمنكر الاجتهاد ان قال انه لا يجوز العمل بالادلة

الشرعية

الشرعية فبطلانه من اجلى البديهيات بل هذا القائل ممن لا ينبغي عده من نوع الانسان الا انهم
كالانعام بل هم اضل سبيلا اذ الحيوانات يعلمون وجوب اتباع اوامر الشرع ونواهيه
وان قال بعدم جواز العمل ببعض مدلولات الالفاظ كالمفاهيم فبعد تسليم كونه محقا لا يلزم
منه انكار الاجتهاد فان المرتضى رض انكر المفهومات مع انه مقر بصحة الاجتهاد وان قال
بعدم جواز العمل بدليل العقل اعني قسمي الاستصحاب فمع ظهور بطلانه لما مر لا يلزم ايضا نفي
الاجتهاد بل انكر قسما خاصا من الاجتهاد كما ان الشيعة انكروا العمل بالقياس ونحوه من ادلة
العامة فانه لا يلزم منه نفي الاجتهاد بل هذا النفي للمدارك وان قال بعدم جواز العمل
بالقسم الثاني من قسمي القسم الاول من الاستصحاب فنحن معترفون به ونقول ان الحكم و
الافتاء به غاية الجرأة تجاوز الله عنهم عند وجوده فان قلت صحة الاجتهاد يستلزم وجوب
عمل المجتهد بظنه ووجوب التقليد للعوام له فيجب ان يكون الاجتهاد امرا معلوما منضبطا
مع انه ليس كذلك اذ ليس هناك مرتبة معينة كان من فيها مجتهدا دون
من دونها اذ من شرائط الاجتهاد القوة القدسية وهي مختلفة غاية
الاختلاف في الاشخاص وايضا الاجتهاد عند القائل به واجب كفائي ولا بد
الكفائي من لوازمه ان يستطيعه كل مكلف لترتب الاثم على كل مكلف بتركه مع ان الاجتهاد ليس مما يتمكن منه
الا الاحاد من الاذكياء قلت مرتبة الاجتهاد ثبت التمكن من فهم معاني الروايات والاخبار مع
قوة الترجيح والجمع بينها بما يقتضيه الطبع السليم والفهم المستقيم من تقوية القوي وتضعيف الضعيف و
الحمل على التقية والندب والتخيير ونحو ذلك وهذا امر منضبط وبيت شعر كيف يحكم هذا القائل
بان الشخص المعلوم يعلم الحاشية القديمة او الشرح العضدي او القواعد او نحو ذلك ويحكم في آخر

بانه لا نعلم ذلك مع ان العالمية بالحاشية تستلزم حل عباراتها وتطبيق الاجوبة
على الايرادات ودفع الشكوك عنها بحد الجهد وقد نحكم على جماعة بالعالمية بالحاشية مع
ظهور انهم ليسوا متفقين في حل جميع عباراتها وتطبيق جميع الاجوبة ونحو ذلك والحاصل
ان العقل يجد مرتبة يصح منه الحكم بالعالمية لمن كان في هذه المرتبة وان كان لهما اختلافا
وليس الاجتهاد الا بازيد من حل الاحاديث والجمع بين متنافياتها بوجه لا
تنكره العقول السليمة في الاغلب ولا ينافي وقوع الغلط في بعض الاحيان كما في الحكم بالعالمية
في مثل الحاشية والقواعد وامثالهما من الكتب ولو قال قائل انه لا يمكن وجود
عالم بالحاشية القديمة او القواعد او نحوهما لعدم انضباط العالمية بها لعده العلماء
جاهلا او السفه المسخرة للعقل واما الجواب عن الثاني فانا لا نمنع انه وجب كفاية بالنسبة
الى كل المكلفين بل وجب كفائيا على كل منه ولا ينافي ذلك اعتقاد كل شخص بنفسه انه يتمكن منه
ان اعتقد ذلك غاية الامر لكل شخص باعتقاده حين الترك وثانيا بوجوب بل وجوب الاجتهاد
على من يتمكن منه ووجوب المعاونة على من يتمكن منها بمال او اعطاء كتاب او نحو ذلك
والمفاسد اكثر من الاول وثالثا بالالتزام ان كل مكلف متمكن منه ان بذل جهده
ولكن يعوقون فيه العوائق طلب الدنيا او لوجود من يجوز الاستفتاء منه وتقليده او
نحو ذلك فالفعلية للقليل لا الكل والقوة فشاملة وكان منشأ اشتباه هؤلاء ما ورد في الاخبار
من النهي عن القياس والاجتهاد وحسبوا ان الاجتهاد هنا هو المصطلح بين الفقهاء ولم
يتدبروا ان الاجتهاد الوارد في الاخبار مقابل للعمل بالآثار وهو العمل بالرأي المعبر عنه
بالاستحسان في اصطلاح الحنفية ادنياء وهمهم انهم لما رأوا في الكتب الفقهية مسائل كثيرة

لم

لم يكن دلالة ما رواه من النصوص عليه عليها ظاهرة وظهوره تدركه فهمهم القاصرة واذهانهم
الفاترة حسبوا انه لا مدرك لهذه المسائل فذموا فحول العلماء ولم يدروا ان مصنفي هذه الكتب
كلهم مطبقون ومصرحون بانه لا يجوز الحكم والافتاء الا من احد الادلة اي القرآن او
الاحاديث الصحيحة او الاجماع او الاستصحاب دون هذا الاجتهاد والتجاهر وكيف يتأتى من له
ادنى تمييز ان يظن بجماعة بيانا دون باع صوت انه لا يجوز التعرض للاحكام الا بالادلة
خاصة انهم يفتون بغير هذه الادلة في كتبهم الفروعية سيما بمثل المحقق فانه اكثر ثبوت الاجماع
في اكثر مواقعه واكثر حجية الاستصحاب وحجية القياس المنصوص العلة وانما الدليل عنده القول
والحديث لا غير صرح به في كتبه الاصولية كالمختصر وغيره فكيف يظن بمثله انه افتى في
كتبه الفقهية بمسائل لا دليل عليها اصلا ونعم ما قال العلامة في المختلف تشنيعا على ابن ادريس
حين قدح في الشيخ ره في المسئلة بانه افتى فيها بمذهب اهل الخلاف اذ لا دليل عندنا
عليها قال انه لقصور قريحته وخطور فطنته لم يبلغ فهمه ان يدرك كيفية دلالة هذا الدليل
على هذه المسئلة بعد ان بين كيفية دلالة روايته على ما قاله الشيخ وقد ينسبون هؤلاء
الجهلة وهمهم الى القدماء كابن بابويه وغيره حيث انهم لم يذكروا في كتبهم في الفروع
الفقهية ولم يدروا انه لا يلزم من عدم الذكر الانكار فان كل طائفة يشتغلون بشيء اذ به
نظام بقاء نوع الانسان فبعضهم يشتغلون بجمع الحديث وبعضهم يشتغلون ببيان مدلولات
الاحاديث وهم الفقهاء وبعضهم يشتغلون بتحرير مسائل النحو وبعضهم بالصرف وهكذا ولا يلزم
من هذا ان يكون كل طائفة منكرا لما يشتغل به الطائفة الاخرى فان الله تبارك وتعالى
جعل بحكمته رغبة القدماء في جمع الحديث اذ لم يجمعوا الا الدرس بعد زمان الغيبة وجعل

اللهم صل على محمد وآل محمد

وجعل دعية المتأخرين في تحرير المطالب الفقهية والجمع بين الأخبار والافتاء بما
يخالف العامة وتقييد المطلق بالمقيد وتخصيص العام بالخاص وهكذا إذ لو لم يفعلوا
ذلك لتفرق المذاهب تفرقاً غير محصور فإن بعض الأخبار يدل على الجبر وبعضها على التشبيه
وبعضها على جواز الخطاء على الأنبياء وبعضها على عدمه وبعضها على جواز الوضوء
باللبن إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فلو لم يفعلوا ما فعلوا واقتصروا على مجرد نقل
الأحاديث لم يمكن ذلك في مثل عصرنا لبعده عن زمان المعصوم وخفاء القرائن فيه
مع أن ابن بابويه أيضاً ربما ذكر في الفقيه فتاوى من قبيل اجتهادات المتأخرين مما
لم يفعله المتأخرون أيضاً يظهر ذلك لمن تأمل في اختلافاته مع الفضل بن شاذان و
يونس بن عبد الرحمن في كتاب المواريث وليكن هذا آخر ما أوردناه في هذه الرسالة
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين وكتب بيده الفانية مؤلفه
الفقير إلى الله ابن حاجي محمد البشروي الخراساني عبد الله تجاوز الله عنهما عن وجوده
وكان ذلك في تاريخ منتصف شهر شعبان من شهور سنة ثمان وخمسين بعد الألف من
الهجرة النبوية على مهاجرها ألف من السلام والتحية اللهم صل على محمد وآل محمد

بتاريخ جمعه شانزدهم شهر شوال المكرم

١٢٩٩

اللهم اغفر لكاتبه

الذي يظهر من الروايات وتتبع كلام العلماء أن الإمام لا يطلق حقيقة إلا على السلطان
بل في القرآن لم يطلق إلا على الحكام والرؤساء وفي أصول الكافي لم يطلق
إلا على السلطان عادلاً كان أو جائراً وفي نهج البلاغة لم يطلق إلا على الحاكم نعم
ربما وقع إطلاق الإمام على إمام الجماعة في روايات صلاة الجماعة ولكن القرينة
هناك قائمة وفي كلام العلماء أيضاً في غير بحث الجماعة لم يطلق إلا على السلطان
قال الكليني باب أن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام ثم أورد الروايات المتضمنة أن الحكومة
إنما هي للنبي والوصي وعلي بن بابويه وابنه محمد بن بابويه ذهبا إلى أن الاعتكاف
لا يصح إلا في المساجد الأربعة أو الخمسة المشهورة واستدلا عليه بالحديث
الدال على أن الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد صلى فيه إمام عادل جماعة وقال
المفيد وقد روي أن الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد صلى فيه نبي أو وصي و
أشار به إلى الحديث المذكور وقال ابن أبي عقيل صلاة الجمعة فرض على المؤمنين
حضورها مع الإمام في المصر الذي هو فيه وحضورها مع أمرائه في البلدان النائية
عنه وقال المرتضى لا جمعة إلا مع إمام عادل أو من نصبه الإمام العادل ومثله كلام
الخلاف وغيره وكذا الكلام بين العلماء بل عند العامة أيضاً كذلك فإنه لما اعترض على
جمع منهم المغيرة المحققة بأن الروايات بعضها مقيد بالإمام وقاعدة الجمع بين
المطلق والمقيد يقتضي تقييد الروايات المطلقة على المقيدة بالإمام لم يجابوا بمنع ظهور
الإمام في السلطان بل أجابوا بتحقق دليل آخر على عدم اشتراط الإمام وهو صلاة
علي عليه السلام حين كان عثمان محصوراً وهو حق ما كان إماماً ولا مأذوناً من عثمان بل ظاهر كلام
أهل اللغة أيضاً ذلك لما ذكروا أن الإمام هو المقتدى به والمتصدي عند الإطلاق هو
السلطان وإمام الجماعة مقتدى به في أفعال مخصوصة كإمام الخياطة والكتابة والبناء
ونحو ذلك من المكاسب فإنه لا يتبادر إلى الإمام عند الإطلاق كما لا يخفى منه ره

بسم الله الرحمن الرحيم امّا بعد حمد الله على ما انعم
وعلّم والهم والصلوة على محمّد وآله مصابيح الظلم فيقول
الفقير الى الله الغني عمّن سواه حسين بن علي الحسيني عفي عنه
هذه مباحث ونكت نكتت في الخاطر الفاتر فيما يرد على القائلين
بوجوب الجمعة عيناً في زمن الغيبة مستدلّين بظواهر الاخبار
الواردة عنهم عليهم السلام في ذلك فاقول وبالله التوفيق
والعصمة ممّا فيه شين ووصمة انّ الاصل في الخطاب والقاء
الكلام الى الغير ان يتوجّه اوّلاً وبالذات الى المخاطب ثمّ الى غيره
ثانياً وبالعرض ان امكن فيه ذلك كما في خطاب التكاليف فلا يجوز
ان يتوجّه اوّلاً الى الغير من غير نصب قرينة وذلك ظاهر
ولا شكّ فيه اصلاً فلو كانت الاحاديث الواردة في صلوة الجمعة
دالّة على الوجوب العيني بظاهرها واطلاقها لزم المخاطبين بها
ومن في عصرهم العمل بها كذلك وهذا خلاف ما علم منهم بالتتبع
لاحوالهم وايضاً لو كان الامر كما فهموه كانت الشيعة في عصرهم
عليهم السلام وفي سائر الاعصار في الاماكن التي يجب فيها التقية
واقعة بين محذورين لا محيص لهم عن احدهما ترك التقية التي

علم ضرورة من المذهب وجوبها وتركت ما علموا وجوبه مطلقا
كما فرض فان قلت يجوز ان تكون مقيدة بعدم خوف التقية
بل هكذا ينبغي اذ التقية معلوم وجوبها كما ذكرت قلت هذا
عدول عن الظاهر وتشبث بخلافه وهو يحتاج الى دليل او قرينة
فان قلت اي قرينة ادل واظهر من ان الجمعة في عصرهم
عليهم السلام لم تصل بغير اذن السلطان قلت نعم
لو كانت القرينة منحصرة في ذلك اما اذا كانت القرائن
قائمة على خلافه فلا فان الاحاديث الواردة عنهم عليهم
السلام على ثلثة اقسام بعضها مصرح فيه باشتراط الامام
العادل وهو ضد الجائر لغة وعرفا وفي بعضها تصريح بان المراد
من حث الائمة عليهم السلام اصحابهم على صلوة الجمعة
حضورهم لها تقية كما في صحيحة عمران وبعض مطلق منه يحمل
على الحضور معهم تقية ومنه ما يحمل على حضورها مع الامام
العادل بقرينة ما ذكر من التصريح بذلك في عدة اخبار على ان
الراوي للمطلق في اكثرها هو الراوي للمقيد ولو سلمنا لكم

ذلك

ذلك لتعارضت الاحاديث على ما فهمتموه من الوجوب
العيني مطلقا فتحتاج الى الجمع وما دل على اشتراط الامام العادل
ارجح مع انه معتضد بالشهرة والاتفاق او الاجماع كما
نقله الاكثر ولعل عن منافاة التقية ودون ذلك خرط
القتاد ومما يدل على ان الامر ليس على ما ذهبتم اليه انكار الرواة
لحملها مطلقة ومقيدة زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر والصادق
عليهما السلام والذي يدل عليه تتبع احوالهما انهما لم يفهما
منها ما فهمتموه ولذا لما حث ابو عبد الله عليه السلام زرارة
على صلوة الجمعة قال له نغدو عليك فلو لم يكن فهم منه
عليه السلام اشتراطها بالامام العادل لما قال ذلك مع
فقهه وفضله وعلمه بان الامام اشد تقية من غيره
فلما اجابه عليه السلام بقوله انما عنيت عندكم علم انه اراد
حضورها عندهم تقية شفقة منه عليه السلام عليهم
وجوبا على عادتهم في حث اصحابهم عليها فان قلت
انما عنى عند اصحابه لا عند العامة قلت هذا لا علينا

لانه لا يخفى من ان رايه اجتماعهم مع تمكنهم منه استحباباً او وجوباً
فان كان الاول فمع ادنى دارهم بما يفعل بل يعتزم كونه
كان الملائم ان يكون زرارة مع جلالة قدره وكونه
من حواريهم عليهم السلام تاركاً لهذا الفرض العظيم
اكثر عمره عمداً مع تمكنه منه او غير معتقد لفهم ما القوه
عليهم السلام اليه من الفقه والاحكام الشرعية وكذا
محمد ابن مسلم فهم منهم عليهم ذلك كما سبق فلو كان الامر كما زعمتم
هلك اصحاب الائمة وحواريهم ونجومهم وكنتم افقه منهم
واورع والحاصل انا نخص الاحاديث المطلقة بما ذكرناه
ونأتي عليه بدليل وقد ذكرنا بعض الادلة وسنذكر ان شاء
الله تعالى بعضاً آخر وانتم تضطرون الى التخصيص لكن
لا دليل لكم عليه ولو كان لم يكن نصاً بل محتملاً مع انا نكتفي
الاحتمال لانا نافون ولا يكفيكم لانكم مستدلون
ومع ذلك فانا قد اتينا على ما ادعينا بدليل ونأتي
بالنصوص وان لم يلزمنا ذلك حسماً لمادة النزاع وتنزيلاً
للانفس المستعدة منزلة التي روى ابن بابويه في عيون الاخبار

وفي العلل

وفي العلل باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا
عليه السلام انه قال انما صارت صلوة الجمعة اذا كانت
مع الامام ركعتين واذا كانت بغير الامام ركعتين وركعتين
لان الناس يتخطون الى الجمعة من بعد فاحب الله عز وجل
ان يخفف عنهم لموضع التعب الذي صاروا اليه ولان الامام
يحبسهم للخطبة وهم ينتظرون للصلوة ومن انتظر الصلوة
فهو في صلوة في حكم التمام ولان الصلوة مع الامام
اتم واكمل لعلمه وفقهه وفضله وعدله ولان الجمعة عيد وصلوة
العيد ركعتان لمكان الخطبتين ثم قال عليه السلام بعد كلام
فان قال لم جعلت الخطبة قبل لان الجمعة مشهد عام فاراد
ان يكون للامام سبباً لموعظتهم وترغيبهم في الطاعة وترهيبهم
من المعصية وتوقيفهم على ما اراد من مصلحة دينهم ودنياهم
ويخبرهم بما ورد عليه من الآفاق من الاحوال التي لهم فيها المضرة
والمنفعة فان قال فلم جعلت خطبتين قبل لان تكون واحدة
للثناء والتمجيد والتقديس لله عز وجل والاخرى للحوائج والاعذار
والانذار والدعاء ولما يريد ان يعلمهم من امره ونهيه

صح في العلل بعد قوله المضرة ... ويسبح ... الجمعة الناس في ...

ما فيه الصلاح والفساد محمد بن الحسن باسناده
عن عبد الرحمن بن سيابه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ان على الامام ان يخرج المحبسين في الدين
يوم الجمعة الى الجمعة ويوم العيد ويرسل معهم فاذا قضوا
الصلوة والعيد ردهم الى السجن وروى محمد بن يعقوب
باسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تجب
الجمعة على من كان منها على راس فرسخين ومعنى ذلك
اذا كان اماماً عادلاً وعن النبي صلى الله عليه واله ان
الله فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حيوتي او بعد موتي
وله امام عادل الحديث وروت العامة او جاير لمثلها

كاتب التتمة لانم توفي

المدة في النسخة التي استنسخت منه

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد چون از کمال دین پروری پیوسته خاطر ملکوت ناظر
نواب کامیاب همایون اقدس ارفع اعلای شاهی
ظل الهی شاه سلیمان الصفوی الموسوی الحسینی
خلد الله ملکه و سلطانه متوجه توضیح و تنقیح مسائل شرعیه
میباشد عموماً و مسئله نماز جمعه خصوصاً بنا بر این بنده دعاگو
علی رضا از مسئله مذکوره ملخصی که شایسته در یافت
داشته باشد درین فصول بعرض میرساند **فصل** چون
[illegible] در این باب اجماع علمای امامیه هست اولاً اقوال
ایشان معروض میدارد از آنجمله **علامه حلی**
در کتاب منتهی المطلب گفته یشترط فی الجمعة الامام العادل
ای المعصوم عندنا او اذنه یعنی شرط است در وجوب
نماز جمعه امام عادل یعنی امام معصوم یا اذن امام معصوم
نزد علمای ما بعد از آن گفته اما اشتراط الامام او اذنه
فهو مذهب علمائنا اجمع یعنی شرط بودن امام معصوم

فصل

علامه حلی

یا اذن نایبش مذهب جمیع علمای شیعه هست و اجماعی
هست بعد از این گفته و لم یقم الجمعة الا السلطان فی کل عصر
فکان اجماعاً و لو کانت تنعقد بالرعیة لصلوها فی بعض الاعصار
یعنی نکرده هست نماز جمعه مگر سلطان در هر عصری
پس اجماع هست که بدون امام یا اذنش منعقد نمیشود
و اگر منعقد میشد بغیر امام هر آینه بایستی که در بعض
اوقات کرده باشند و حال آنکه نکرده اند و نیز بعد از آنکه
نقل اختلاف نموده در نماز جمعه در زمان غیبت امام کرده
که شیخ طوسی در نهایه جایز میداند و در خلاف
جایز نمیداند همچنانکه سید مرتضی و سلار و ابن ادریس
جایز نمیدانند گفته و هو الاقوی عندی لما تقدم
من اشتراط الامام او نائبه فمع الغیبة یجب الظهر
لفوات الشرط یعنی جایز نبودن قوی تر هست نزد من
از برای شرط بودن امام یا نایبش پس در غیبت امام
واجب باشد ظهر چهار رکعت بواسطه نبودن
شرط نماز جمعه که امام معصوم هست یا نایبش **وهم علامه**

وهم علامه

در کتاب نهایه گفته یشترط فی وجوب الجمعة السلطان
او نائبه عند علمائنا اجمع یعنی شرط است در وجوب
بودن نماز جمعه سلطان یا نائبش نزد علمای شیعه جمیعاً
و اجماعی ایشان است که در ان خلاف نکرده اند و بعد از این
گفته لان النبی صلی الله علیه و آله کان یعین للامامة الجمعة
و کذا الخلفاء بعده کما یعین للقضاء یعنی از برای آنکه پیغمبر
صلی الله علیه و آله تعیین میکرد از برای امامت جمعه
و همچنین خلفاء بعد از او هم چنانکه تعیین میکرد از برای
قضا و بعد از این گفته و کما لا یصح ان ینصب الانسان
نفسه قاضیاً من دون اذن الامام فکذا امامة الجمعة
یعنی و همچنانکه صحیح نیست که کسی خود را از پیش خود قاضی
کند بی اذن امام و فرموده او هم چنین صحیح نیست که کسی
امامت جمعه کند از پیش خود بی فرموده امام و اذنش
بعد از این گفته و السلطان عندنا هو الامام المعصوم
یعنی مراد از سلطان نزد علمای شیعه امام معصوم است
نه دیگری لیکن در حالت نفاذ حکم و فرمان روائی

چنانکه

چنانکه ظاهر است از معنی سلطنت و در کتاب تذکرة
الفقها نیز گفته یشترط فی وجوب الجمعة السلطان العادل
او نائبه عند علمائنا اجمع یعنی نزد جمیع علمای شیعه و باجماع
ایشان شرط است در واجب بودن نماز جمعه امام معصوم
یا نایبش که بفرموده و امر او امامت جمعه میکرده باشد
بعد از این گفته للاجماع علی ان النبی صلی الله علیه و آله
کان یعین للامامة الجماعة و کذا الخلفاء بعده کما یعین
للقضاء فکما لا یصح ان ینصب الانسان نفسه قاضیاً
من دون اذن الامام کذا امامة الجمعة یعنی از برای آنکه
اجماعیست که پیغمبر صلی الله علیه و آله تعیین امام میکرد
در نماز جمعه و هم چنین خلفای بعد از او پس صحیح نیست
که کسی از پیش خود بی اذن امام و تعیین او امامت نماز
جمعه کند هم چنانکه صحیح نیست که از پیش خود قاضی شود
و بعد از آن گفته اجمع علمائنا کافة علی اشتراط عدالة
السلطان و هو الامام المعصوم او من یامره بذلک
یعنی اجماع کرده اند علمای ما همگی بر شرط بودن عدالت

و در کتاب

سلطان که امام معصوم هست یا آنکسی که امام معصوم
او بوی مامور ساخته بامامت نماز جمعه و بعد از این
نیز گفته و قال الفقهاء المؤمنین حال الغیبة والتمکن
من الاجتماع والخطبتین صلوة الجمعة اطبق علمائنا
علی عدم الوجوب یعنی ایا فقهای شیعه در زمان
غیبت امام و قدرت بر اجتماع و خطبه میرسه
که نماز جمعه کنند اجماع کرده اند علمای شیعه بر
واجب نبودن نماز جمعه در زمان غیبت و در کتاب — و در کتاب
تحریر الاحکام نیز گفته من شرط الجمعة الامام العادل
او من نصبه فلو لم یکن الامام ظاهرا او لا نایب له
سقط الوجوب اجماعا یعنی از جمله شرایط جمعه امام
معصوم هست یا آنکسی که امام او را نصب کرده باشد
پس اگر نه امام باشد و نه نایب امام ساقط میشود
وجوب نماز جمعه باجماع و در کتاب ارشاد نیز گفته — و در کتاب [illegible]
لا تجب الا بشروط الامام العادل او من یامره یعنی نماز
جمعه واجب نمیشود مگر بچند شرط اول امام معصوم
یا آنکسی که مامور باشد از جانب او و در [illegible] — و در [illegible]

در کتاب

در کتاب خلاف گفته من شرط انعقاد الجمعة الامام
او من یامره الامام بذلک من قاض او امیر و نحو ذلک
ومتی اقیمت بغیره لم یصح یعنی از شرایط درست بودن
نماز جمعه امام هست یا آنکسی که امام او را مامور ساخته
باشد بآن از قاضی یا سرکرده و مانند آن و هرگاه کرده
شود نماز جمعه بی حضور امام و کسی که از جانب امام
مامور باشد صحیح نخواهد بود و بعد از این گفته علیه
اجماع الفرقة فانهم لا یختلفون ان من شرط الجمعة الامام
او امره یعنی بر درست نبودن نماز جمعه بی امام و آنکسی
که از جانب او منصوب است اجماع کرده اند علمای
شیعه از برای آنکه اتباع خلاف نکرده اند در اینکه
شرط نماز جمعه امام معصوم است یا کسی که از جانب
او مامور باشد بعد از این گفته و ایضا فانه اجماع
فان من عهد النبی صلی الله علیه و آله و قتنا
هذا ما اقام الجمعة الا الخلفاء والامراء ومن ولی
للصلوة یعنی نیز اجماعست که درست نیست نماز
جمعه بی امام و نایبش از برای آنکه از زمان پیغمبر صلی الله علیه و آله

تا این زمان که ما هستیم نکرده است جمعه مگر خلفای وسرکردهای
خلفا و آنان که تعیین شده اند از جانب ایشان از برای
امامت نماز و بعد از این گفته فعلم ان ذلک اجماع
اهل الاعصار ولو انعقدت بالرعیة لصلوها کذلک
یعنی پس دانسته شد که شرط بوده امام و نایبش در نماز جمعه
و درست نبودن نماز جمعه بی امام و نایبش اجماعی علمای
هر عصر است و اگر درست میبود بغیر امام و نایبش هر اینه
میبایست کرده باشند بی امام و نایبش و حال آنکه نکرده اند
وهم شیخ طوسی در کتاب نهایه است که همه آن
از کتب اصحاب ائمه معصومین و علمای قریب العهد
بمعصوم نقل کرده گفته اعلم ان الاجتماع فی صلوة
الجمعة فریضة اذا حصلت شرایطه ومن شرایطه ان یکون
هناک امام عادل او من نصبه الامام للصلوة یعنی بدانکه
اجتماع در نماز جمعه واجب است هرگاه متحقق شود
و از جمله شرایطش آنستکه امام معصوم یا آنکسی که امام
معصوم او را تعیین کرده از برای امامت نماز
در میان باشد و قریب بهمین مضمون در کتاب تبیان

وکتاب

وهم شیخ طوسی

وکتاب تبیان وکتاب مبسوط وکتاب جمل و
عقود نیز گفته محقق حلی در کتاب معتبر گفته ا
السلطان العادل او نایبه شرط وجوب الجمعة وهو
قول علمائنا یعنی امام معصوم یا نایبش شرط است در واجب
بودن نماز جمعه و این مذهب علمای شیعه است که بر آن
اجماع کرده اند بعد از این گفته معتمدنا فعل النبی صلی الله
علیه و آله فانه کان یعین لامامة الجمعة وکذا الخلفاء
بعده کما یعین للقضاء فکما لا یصح ان ینصب الانسان
نفسه قاضیا من دون اذن الامام کذا امامة الجمعة
یعنی تکیه ما در این اعتبار نموده ایم کرده پیغمبر است و آن اینکه
آنحضرت تعیین امام از برای نماز جمعه میکرد و همچنین خلفای
بعد از او و همچنانکه از برای قضا تعیین میکرد پس همچنانکه درست
نیست که کسی خود را قاضی کند از پیش خود درست نیست
که کسی خود را امام نماز جمعه کند بدون آنکه امام او را تعیین کند
و با او بوده باید و بعد از این گفته ولیس هذا قیاسا
بل استدلال بالعمل المستمر فی الاعصار المتخالفة

محقق حلی

خرق الاجماع یعنی آنچه گفته شد نه قیاس است بلکه استدلالست
بآنچه همیشه لبصر است در زمانهای پیشتر تا این زمان پس خلاف
آنکه درین مخالف اجماع گویست و دیگر صاحب شرایع نیز گفته
الجمعة لا تجب الا بشروط الاول السلطان او
من نصبه یعنی نماز جمعه واجب نمیشود مگر بچند شرط شرط
اول امام معصومست یا آنکس که تعیین کرده او را امام معصوم
ابن ادریس در کتاب سرائر گفته ان عندنا بلا خلاف
عندنا بین اصحابنا ان من شرط انعقاد الجمعة ا
الامام او من نصبه الامام للصلوة یعنی بتحقیق نزد
علمای ما بخلافی در میانه اصحاب آنست که شرط درست
بودن نماز جمعه امام معصومست یا آنکس را امام او را معصوم
تعیین کرده باشد از برای نماز جمعه دیگر سید مرتضی
در مسائل میافارقیات گفته و لا جمعة الا مع امام
عادل او من نصبه الامام العادل فاذا عدم صلیت
الظهر اربع رکعات یعنی نماز جمعه درست نیست مگر
با امام معصوم یا آنکس که او را امام معصوم تعیین کرده
و هرگاه که نباشد امام معصوم یا نایبش باید که نماز ظهر گزارد چهار
رکعت

و دیگر صاحب شرایع

ابن ادریس در کتاب سرائر

دیگر سید مرتضی در مسائل

رکعت کرده شود و دیگر صاحب جامع گفته صلوة الجمعة
فرض لازم مع الامام العادل یعنی نماز جمعه واجب
حتمیست با معصوم نافذ الحکم دیگر قاضی عبدالعزیز
بن براج در شرحش بر این جمل در بیان شروط وجوب نماز جمعه گفته
حضور الامام العادل او من نصبه و جری مجراه
یعنی از جمله شرایط وجوب نماز حضور معصوم نافذ الحکمست یا آنکس که
منصوب از جانب او یا نایب مناب او باشد بعد از آن گفته
والدلیل علی صحة ما ذهبنا الیه الاجماع یعنی دلیل
بر صحت آنکه ما رفته ایم بر آن اجماعست دیگر شیخ شهید در
کتاب ذکری گفته شروطها سبعة الاول
السلطان العادل و هو الامام او نائبه اجماعا
یعنی شرط نماز جمعه هفت چیز است اول امام معصومست
یا نایبش از برای آنکه اجماع کرده اند بر آن علمای ما که شیعه ایم
بعد از این در خصوص زمان غیبت گفته عمل الطائفة
یعنی عدم الوجوب فی سائر الاعصار والامصار

و دیگر صاحب جامع

دیگر قاضی عبدالعزیز بن براج

دیگر شیخ شهید در ذکری

یعنی در همه زمانها و مکانها علمای شیعه ازان نقل کرده اند
که وجوب عینی نیست بی امام معصوم و نایبش و دیگر کتاب
بیان نیز در شرایط نماز جمعه گفته الامام العادل او نائبه
و فی الغیبة او العذر یسقط الوجوب یعنی از جمله شروط
وجوب عینی نماز جمعه امام معصوم است یا نایبش و در زمان
غیبت امام و زمانی که حضورش مقدور نباشد وجوب عینی
ساقط میشود و دیگر کتاب دروس نیز گفته تجب صلوة
الجمعة رکعتین بدلا من الظهر بشرط الامام او نائبه
یعنی واجب میشود نماز جمعه دو رکعت بدل از ظهر چهار رکعت
بشرط امام معصوم یا نایبش و دیگر شیخ مقداد در کتاب کنز
العرفان گفته السلطان العادل او نائبه شرط فی وجوبها
و هو اجماع علمائنا یعنی شرط واجب بودن جمعه امام
امام معصوم است یا نایبش و این اجماع علمای ماست که در آن
خلاف نکرده اند و دیگر کتاب تنقیح بعد از آنکه نقل کرده که در زمان
غیبت جمعی منع کرده اند نماز جمعه را و جمعی سنت دانسته
اند گفته و منشأ الخلاف ان حضور الامام هل هو

و در کتاب بیان

و در کتاب دروس

و دیگر شیخ مقداد در کتاب کنز

شرطا

شرط فی ماهیة الجمعة و مشروعیتها ام فی وجوبها
فالسید و السلار و ابن ادریس علی الاول و باقی
الاصحاب علی الثانی یعنی منشأ خلاف آنست که آیا حضور
امام شرطست در درستی و جایز بودن نماز جمعه یا شرطست
در وجوب نماز جمعه سید مرتضی و سلار و ابن ادریس
اولند یعنی شرط درستی و جایز بودن نماز جمعه میدانند حضور
امام را و باقی اصحاب برانند یعنی شرط وجوب نماز جمعه میدا
نند پس باتفاق و اجماع نماز جمعه در زمان غیبت واجب
عینی نباشد چنانکه ظاهر است و همچنین هر یک از علمای
سابق که ذکر اختلاف کرده اند درین مسئله مثل
ابن فهد در مهذب و شیخ فخر الدین در ایضاح و شیخ
علی در شرح قواعد و غیرهم قول علما را منحصر در جایز
بودن و جایز نبودن نقل کرده اند و اصلا و مطلقا مذکور
نساخته اند که احدی بوجوب عینی قایل شده است و دیگر شیخ
ابو علی طبرسی در تفسیر مجمع البیان در سوره جمعه گفته لا

و دیگر شیخ ابو علی طبرسی

لا تجب الا عند حضور السلطان العادل او
من نصبه السلطان للصلوة یعنی واجب نمیشود نماز
جمعه مگر در حضور امام معصوم علیه السلام یا آنکس که او را امام
معصوم نصب کرده باشد دیگر شیخ احمد بن یحیی بن سعید در
کتاب جامعش بعد از ذکر الجمعة واجبة گفته بشرط
حضور امام الاصل او من یأمره یعنی نماز جمعه واجب است
بشرط حضور امام اصلی حاضر بودن کسی که فرموده باشد امام
اصلی او را که بکند و مراد از امام اصلی باتفاق شیعه اثنی عشریه
امام معصوم است دیگر شیخ سلار ابن عبد العزیز در
کتاب مراسم الشرعیه گفته صلوة الجمعة فرض مع
حضور امام الاصل او من یقیمه یعنی نماز جمعه واجب است
با حضور امام زمان یا آنکس که امام زمان او را بازداشته
و نایب کرده باشد دیگر در رساله ارشاد گفته و للفقهاء الطائفة
ایضا ان یصلوا بالناس فی الاعیاد والاستسقاء
فاما الجمعة فلا یعنی فقهای امامیه را میرسد که در زمان

غیبت

[illegible]

[illegible]

غیبت نماز با جماعت کنند در عیدها و طلب باران اما
ایشان را نمیرسد که نماز جمعه کنند دیگر شیخ احمد ابن فهد
در کتاب موجز گفته و تجب الرکعتان عوض
الظهر بظهور الامام یعنی وقتی واجب میشود نماز جمعه
دو رکعتی عوض نماز ظهر چهار رکعتی که امام معصوم ظهور کند
دیگر شیخ مفلح ابن حسن صیمری در شرح موجز ابن فهد گفته
یشترط فی وجوب الجمعة ظهور السلطان العادل
والانبساط یده وهو الامام المعصوم او من یأمره
یعنی شرط است در واجب بودن نماز جمعه ظهور امام معصوم
و فرمان روا بودنش یا آنکس که مأمور ساخته باشد امام معصوم
او را یا مأذون بوده باشد در نماز جمعه دیگر شیخ علی عبد العالی در
رساله نماز جمعه گفته اجمع علماؤنا الامامیة طبقة بعد
طبقة من عصر ائمتنا علیهم السلام الی عصرنا هذا
علی انتفاء الوجوب العینی عن الجمعة یعنی اجماع کرده اند
علمای شیعه در هر عصری از اعصار زمان ائمه معصومین
تا زمان ما بر سقوط وجوب عینی در زمان غیبت و نیز

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

در همین رساله گفته یشترط الصلوة الجمعة وجود
الامام المعصوم او نائبه وعلی ذلک اجماع علمائنا
قاطبة یعنی شرطست در نماز جمعه وجود امام معصوم یا نائبش
و در آن علمای شیعه همه اجماع کرده‌اند دیگر در شرح قواعد گفته
یشترط لوجوب الجمعة السلطان العادل وهو الامام
المعصوم او نائبه عموما او فی صلوة الجمعة باجماعنا
یعنی شرطست در واجب بودن نماز جمعه امام معصوم یا نائبش خواه
آن نائب نائبش باشد در همه کارها و خواه نائبش باشد در خصوص
نماز جمعه باجماع علمای ما دیگر سید ابن زهره در کتاب غنیه در شرایط
وجوب نماز جمعه گفته وحضور الامام العادل او
من نصبه وجری مجراه یعنی از جمله شرایط واجب بودن نماز
جمعه حضور امام معصوم است یا آنکه از جانب او منصوب و
نائب باشد بعد از آن گفته کل ذلک بدلیل الاجماع
یعنی همه آنچه گفته شد از شرایط وجوب نماز جمعه دلیلش اجماع
علمای امامیه است دیگر ابن ابی عقیل که از قدمای اصحابست گفته
صلوة الجمعة فرض علی المؤمنین حضورها

دیگر شیخ مفید در مقنعه

دیگر سید ابن زهره در غنیه

دیگر ابن ابی عقیل

مع الامام فی المصر الذی هو فیه وحضورها مع
امرائه فی الامصار والقری النائبین عنه
یعنی واجبست بر مؤمنان حضور نماز جمعه با امام زمان
در آن شهری که امام زمان در آنجا است و با امرای امام زمان در
شهرها و دهای دور از امام دیگر شیخ ابو الفتوح حسین بن
علی خزاعی در تفسیرش در سوره جمعه گفته بدانکه نماز آدینه
واجب است بشرایطی و از شرایط او یکی امامی عادل یا
یا کسی از جهت او بنصب او چون هیچ در میان نه امام
درست جایز نباشد دیگر ابن حمزه در کتاب وسیله در شرایط
نماز جمعه گفته حضور السلطان العادل او من نصبه لذلک
یعنی از جمله شرایط درست بودن نماز جمعه حضور امام معصوم است
یا کسی که امام او را تعیین کرده باشد از برای امامت نماز
جمعه دیگر شیخ علی بن ابراهیم کفعمی در مصباحش در
شرایط وجوب نماز جمعه گفته السلطان العادل او من
یامره یعنی از شرایط وجوب نماز جمعه معصوم نافذ الحکم
یا کسی که او را معصوم فرموده باشد که امامت کند

[illegible]

[illegible]

[illegible]

دیگر شیخ زین الدین در شرح الفیه در باب نماز جمعه گفته
الشایع اشتراطها بالامام او من نصبه بالنسبة الی
الوجوب العینی یعنی مشهور مشروط بودن نماز جمعه است بامام
یا کسی که امام او را نصب کرده باشد نسبت بوجوب عینی و بعض
از ایشان گفته و هو موضع وفاق یعنی شرط بودن وجود امام
یا نایب او در وجوب عینی نماز جمعه اتفاقی است دیگر شیخ
زین الدین در شرح ارشاد گفته الوجوب العینی منفی حال
الغیبة بالاجماع یعنی وجوب عینی نیست در زمان غیبت باجماع
دیگر میر محمد باقر داماد در کتاب عیون المسائل گفته اجمع
علمائنا علی ان النداء المشروط بوجوب السعی الی
صلوة الجمعة لا بد ان یکون من قبل النبی صلی الله
علیه و آله او الامام او من یاذن له الامام و ینصبه لها
یعنی اجماع کرده اند علمای امامیه بر آنکه ندائی که بآن واجب شود
رفتن بنماز جمعه میباید که بوده باشد از جانب پیغمبر صلی الله علیه و آله
یا امام معصوم یا کسی که تعیین کرده باشد او را امام معصوم و
بعض از ایشان گفته و علی ذلک اطباق الامامیة یعنی
بر آنچه مذکور شد اتفاق دارند علمای امامیه در صلاة در زمان خلاف

نگفته

دیگر شیخ زین الدین در شرح الفیه

دیگر شیخ زین الدین در شرح ارشاد

دیگر میر محمد باقر داماد در کتاب عیون المسائل

نگفته اند و بعض از ایشان نیز در باب قطع بودن وجوب عینی
در زمان غیبت امام گفته قد اطبق الاصحاب علی
نقل الاجماع علیه یعنی علمای امامیه باتفاق نقل اجماع
کرده اند بر آنکه نماز جمعه در زمان غیبت امام معصوم واجب
عینی نیست و بعض از ایشان نیز گفته لا دافع فی الاصحاب
لاشتراط صلوة الجمعة بالامام و منصوبه من قبله
یعنی نیست کسی در علمای امامیه که قبول نداشته باشد شرط
بودن امام یا منصوب از جانب امام را در نماز جمعه دیگر شیخ
بهاء الدین محمد نیز قائل بوجوب عینی نشده و در کتاب
جامع عباسی چنین گفته بدانکه میانه مجتهدین در وجوب نماز
جمعه در زمان غیبت حضرت امام علیه السلام خلاف است
و اصح آنست که مکلف مخیر است میانه گذاردن نماز جمعه و
نماز ظهر تا اینجا عبارت شیخ بهاء الدین محمد است دیگر میر سید
حسین در رساله در باب نماز جمعه گفته انحصرت
اقوال الامامیة فی قولین لا ثالث لهما الوجوب التخییری
او عدم المشروعیة یعنی گفتهای علمای امامیه

دیگر شیخ بهاء الدین در جامع عباسی

دیگر میر سید حسین در رساله

دلیل میرزا رفیعا [illegible]

دلیل ملا محمد طاهر [illegible]

در نماز جمعه منحصر است در دو قول و دو مذهب که بیشتر بدان رو
یکی وجوب تخییری و دیگری تحریم و بعضند دیگر میرزا رفیعا
نائینی در فقه فارسیش در مطلب نماز جمعه گفته اجماع
بر غیر اصل و غیر خلیفه و امام ملت دلیلی بر وجوبش قایم
نیست و ازو ظاهر است که در زمان عدم حضور امام داعی
اسلام و فقهای عظام بفقدان شرط وجوب عینی قائل گشته
اند اتفاق علماء امامیه بر اشتراط وجوب عینی جمعه بقیام امام
عادل و ظهورش نقل نموده اند دیگر ملا محمد طاهر قمی
در رساله اش گفته بدانکه نماز جمعه بعد از هجرت پیغمبر صلی الله
علیه و آله بمدینه طیبه بدل از ظهر مفروض شد بر جمیع مخصوص
بشروط مخصوصه و واجب گشته که از جمله آن شروط امامت آنحضرت
و اوصیای مطهر او یا نایبان ایشان است و بدون ایشان
در غیبت حرام شده بر این معنی اتفاق فرقه ناجیه و اجماع
طایفه محقه طبقه بعد طبقه و عصر بعد عصر العیاذ بالله
و بنقل متواتر علمای اعلام ثابت و محقق شده و بعد از
آن گفته امام در زمان غیبت اصحاب ما رضوان الله علیهم

در آن

در آن اختلاف نموده اند بعضی از آن مستحب دانسته اند
و کاهی تعبیر از آن بلفظ جواز کرده اند و بعضی از ایشان
از آن بدعت و حرام دانسته اند و همه اتفاق نموده اند
که در این زمان عینی نیست و بسیاری از ایشان نقل اجماع
بر نفی عینیت کرده اند و این دو قول تا زمان شیخ زین
الدین متبع بوده دیگر مولانا علینقی کمره در رساله اش در باب
نماز جمعه گفته ذهب السید المرتضی الی القول بالتحریم
والشیخ الطوسی فی الخلاف و ابن ادریس و سلار
والعلامة فی التحریر والمنتهی والمقداد فی کنز ال
العرفان واستدل کل واحد منهم بالاجماع
علی ذلک و نقل ایضا من ابی الصلاح القول بالتحریم
یعنی سید مرتضی و شیخ طوسی در کتاب خلاف و ابن ادریس
و سلار و علامه در کتاب تحریر و کتاب منتهی و شیخ مقداد
در کتاب کنز العرفان گفته قائل شده اند بانکه نماز جمعه
در زمان غیبت امام حرام است و همه ایشان باجماع استناد
کرده اند و گفته اند حرمتش در زمان غیبت اجماعی

قول میرزا علینقی

علمای امامیه در زمان اصلاح نیز نقل شده که قائل بحرمت
چنانچه شیخ شهید در کتاب بیان باینمضمون گفته منع کرده اند
نماز جمعه را در زمان غیبت اهل اصلاح و سلار و ابن ادریس و
ظاهر آنست مرتضی نیز همینست تا اینجا بود مضمون کلام
شیخ شهید و مولانا محمد شوشتری شیخ شهید را در ذکری
و شیخ طبرسی را در تفسیر و قاضی نور الله را در رساله اش نیز از
جمله قائلین بحرمت نماز جمعه شمرده الکفاه گفته و هو
الاقوی فی نظری بعد از این نیز میرزا علینقی مذکور
باینمضمون گفته فالوجوب العینی ساقط بالکلیة با
الاجماع فبقی الامر دائرا بین الجواز والتحریم فا
التارك لها غیر مأثوم بالاتفاق والفاعل لها
علی خطر عظیم عند القائل بالتحریم یعنی وجوب عینی
نماز جمعه در زمان غیبت بالکلیه ساقط است باجماع علمای
امامیه و در ان اصلا خلافی نیست در حالیکه باقی مانده
اهلیت که جایز باشد یا حرام پس تارک این که نمیکند نماز جمعه را
در زمان غیبت گناهکار نخواهد داشت باتفاق علمای امامیه و
الکیکه

قول سید مرتضی

و کسی که میکند خطر عظیم خواهد داشت نوعی که بحرمت
اش رفته اند و این بنهایت ظهور دارد و میر سید مرتضی در
کتاب فقه علیحده نیز همین دستور را گفته فرموده و گفته الاحوط
ان لا تصلی الجمعة الا باذن السلطان و امام
الزمان لانها اذا صلیت علی هذا الوجه
انعقدت و جازت بالاجماع و اذا لم یکن فیها
اذن السلطان لم یقطع علی صحتها واجزائها یعنی
که احتیاط آنست که نگذارند نماز جمعه مگر باذن سلطان
و امام زمان از برای آنکه هرگاه بگذارند نماز جمعه منعقد و
مجزیست باجماع و هرگاه سلطان در او نباشد جزم بد
نمیتوان کرد در روی یقین و اجزای آن نشد
برنهج صحت و اجزاء و میرزا رفیعا نائینی در فقه مذکور
نیز گفته در زمان غیبت احوط آنست نماز ظهر را بجا آورد
نمیشد و مولانا خلیل قزوینی حکم بعدم صحت نموده
و گفته جمیع از ثقات قدمای علمای شیعه امامیه که بوده اند
اند بر زمان ظهور ائمه معصومین صلوات الله علیهم

قول میرزا رفیعا

قول مولانا خلیل

اثبات از اطلاع بر اصحاب ائمه علیهم السلام نقل اجماع
شیعهٔ امامیه کرده اند بر آنکه شرط است در نماز جمعه دو
رکعتی مقارن خطبتین در حضر که فرض است بر سایر
خلایق حضور یکی از آن دو جمع محصوص آنکه قدوه معصوم
مبسوط الید بوده باشد خواه خودش متولی آن شود خواه
کسی که از جهت او معتمد الیه و مامور بخصوصه از جانب او
باشد مثل وکیل او در حالت بیماری او پس در زمان
غیبت امام مفترض الطاعه نماز جمعهٔ دو رکعتی در حضر تمام
که با خطبتین است ناقص و باطلست و نماز جمعهٔ صحیح در حضر
منحصر است در چهار رکعتی و مولانا عبدالله تونی در رساله اش

و مولانا عبدالله تونی

گفته الظاهر ثبوت الاجماع علی اشتراط هذه
الصلوة بالامام او نائبه بل یمکن القطع بالا
جماع عند حضور الامام علیه السلام فثبوت
ان هذه الحقیقة مما تقع علی نحو آخر فی زمان
الغیبة یحتاج الی الدلیل یعنی ظاهر شرعا ثابت است
بر مشروط بودن نماز جمعه بوجود امام یا نایبش بلکه ممکن است

بدو

جزم باجماع نزد حضور امام علیه السلام پس گذاردن نماز جمعه
بدون شرط مذکور محتاج است بدلیل تا آنجا بود مضمون کلامش
و چون تحقق اجماع بر اشتراط معصوم یا نایبش در زمان حضور
معصوم بمرتبه ایست از ظهور که قائلین وجوب عینی در زمان
غیبت نیز انکار آن نموده اند چنانکه شیخ زین الدین در شرح
لمعه و شرح ارشاد و شرح الفیه گفته و همین رفع دقاق و هم
شیخ حسین بن عبدالصمد در شرح الفیه پس قطع نظر از ثبوت اجماع بر سقوط
وجوب عینی در زمان غیبت حکم بزوال امر ثابت بالاتفاق
متیقن الثبوت بی دلیل قطعی صحیح نخواهد بود و بعضی از آن
ضعف دلیل ایشان معلوم خواهد شد انشاء الله تعالی پس مجوز بقای آن
در زمان غیبت بر همان نحوی که در زمان حضور معصوم بود
چنانکه ظاهر است آن نوعی بود از رعیت جانبداری از خلاف
و شاید اغراض باشد از جهت جاه و ریاست که اعظم مفاسد است
ظاهر بیشتر که احتیاط و سلامت روی در دین الذمه بودن
از روی یقین همه در ترک نماز جمعه است در زمان غیبت
امام علیه السلام **فصل** در عقل بوشیده نیست که کلام از هفته

شیخ زین الدین

شیخ حسین بن عبدالصمد

در تنبیه علی حجیة الاجماع

همه کس تکلیف بکردنش باشد واجب عینی بوده و علما و فقهای
پیشین که زمان ایشان بزمان معصوم نزدیکتر بود جمعی نموده
خصوص با تحدی که دعوی اجماع برخلافش کنند و شهادت
دهند که از زمان پیغمبر تا زمان ما در هیچ وقت نماز جمعه را
کسی نکرده است سوای پیغمبر و خلفا و آنکسی که از قبل ایشان امیر شده اند
از جانب ایشان از روی امامت نماز جمعه با آنکه همواره همگنان
در اقتدار بطریقه رسول خدا و ائمه هدی مصروف بود
و در هر باب نهایت بذل جهد میکردند و هر چه از اخبار
و آثار ائمه معصومین تا کتاب در میان شان است همه از کتب سبع و غیر آن
ایشان بوده است و فی الواقع هرگاه آنچه این بزرگان دین ما
در این باب از اجماع و اتفاق نقل کرده باشند محل اعتبار نه
بوده باشد دیگر بر کدام خبر و کدام اثر و کدام قول و کدام
فعل اعتماد میتوان کرد از کجا راه بطریقه ائمه معصومین علیهم السلام
برد و چگونه علم بحضرتیات دین و مذهب میتوان بهم رسانید
چه همه از اثبات این بار متاثر ایشان بما رسیده است چنانکه ظاهر
هر زمانست بهر که بقضیه از روی انصاف تدبر در این تقریر کند

دارد

دارد پس روشن شد که سخن ایشان درین باب سند است
و مخالفت اجماع جایز نیست باتفاق و ازینجا است که در
کتاب کافی وغیره از ائمه معصومین روایت شده که خذ
بالمجمع علیه فان المجمع علیه لا ریب فیه یعنی عمل کنید آنچه
اجماع بر آن شده که بدرستیکه آنچه اجماع بر آن شده شک و شبهه در آن
نیست پس نماز جمعه واجب عینی نخواهد بود در زمان غیبت امام
باجماع بلکه مردد باشد که در میان بدعت و حرام باتفاق و سلف
نیست که ترک احتیاط اولی از احتیاط تو رب حرام و کردنش احتمال گناه
عظیم دارد و قطع نظر از اتفاق آنچه علما و فقها در نقل اجماع کرده اند
میتوان گفت که بمجرد فتوای ایشان در مصنفات خود و حکم بعدم وجوب
عینی نماز جمعه کردن و خلاف آن را نقل ننمودن صاحبان انصاف را
علم باجماع بودن آن بهم میرسد چه هرگاه جمع کثیر از علمای معتبر که
همه تابع و پیرو گفته ائمه معصومین باشند در کتب خود خبر
دهند و حکم کنند که فلان مسئله متفق علیه است و از هیچ یک خلاف
آن را نقل ننمایند هر آینه منصف بی غرض را علم بهم رسد که آنچه از
معصوم باشان رسیده و ناشی از گفته معصوم شده و اجماع
امامیه که در حقیقت همان برمیگردد که اتفاق اقوال اصحاب

بمرتبه باشد که از آن علم بهم رسد که معصوم نیز با آن
موافقت چنانکه بر اهل خبرت و تتبع مستور نیست و اگر علم
باجماع بعضی از او بهم رسد البته علم بمشهور بودنش بهم میرسد
بلا شک و شبهه همچنانکه نیز از اقوال ایشان معلوم است که گذاردن
نماز جمعه از زمان معصوم تا زمان ایشان معمول و مشهور میان اصحاب
شیعه است و از ائمه معصومین بروایات متعدده در کتب اربعه
و غیرها بصحت پیوسته که در اخبار و اقوال مختلفه عمل بمشهور
میان الاصحاب باید کرد و نادر غیر مشهور را باید ترک کرد چنانکه
در کتاب کافی فقیه و غیره روایت شده که فرموده اند که خذ بما
اشتهر بین اصحابک و دع الشاذ النادر یعنی عمل کن
بآنچه نزد اصحاب تو مشهور است و نادر غیر مشهور را واگذار
پس قول بوجوب عینی نماز جمعه از درجه اعتبار ساقط و مختار
طریقه معمول مشهور میان الاصحاب خواهد بود که نکردن نماز جمعه
باشد و نیز از ائمه این روایات بصحت پیوسته که ائمه ما
فرموده اند که علما باید در اخبار و اقوال مختلفه که از ایشان
بما رسد عمل بخلاف مختار حنفیان باید کرد که راه راست
در مخالفت ایشانست چنانکه در کتاب کافی و غیره روایت شده

که فرموده اند

که فرموده اند دعوا ما وافق القوم فان الرشد فی
خلافهم یعنی واگذارید آنچه موافق طریقه حنفیان است
از برای آنکه راه راست و طریقه حق در مخالفت ایشانست
و مشروط بودن وجوب عینی نماز جمعه بحضور امام معصوم
یا اذنش چنانکه اجماعی علماء شیعه اثنا عشریه است مخالف
مختار ارباب هر چهار مذهب و الا بود شرط آنکه شافعی
و مالک و احمد حنبل امام و اذن امام را در نماز جمعه شرط
نمیدانند و ابو حنیفه اگر چه شرط میدانند اما میگوید امام
عادل در کار نیست بلکه فاسق و جابر نیز کافیست پس با
طریقه هیچ یک از آن چهار مذهب موافقت ندارد
بخلاف قول بمشروط نبودن وجوب در زمان غیبت امام و وجوب
عینی در آن که موافقت دارد با طریقه شافعی و مالک
و حنبلی **فصل** همچنانکه از اجماع علماء اهل بیت محقق متیقن
که شرط وجوب نماز جمعه حضور امام معصوم یا نائب
از احادیث معصوم نیز معلوم میشود چنانکه در کتاب
من لا یحضره الفقیه روایت شده از امام محمد باقر که فرموده تجب

فصل در آنکه ... از احادیث ائمه ...

تجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا تجب
على اقل منهم الامام وقاضيه ومدعي حقا ودو
شاهدان والذي يضرب الحد بين يدي الامام
یعنی واجب میشود نماز جمعه بر هفت کس از صاحبان ایمان و
واجب نمیشود بر کمتر از اینها امام زمان و شش کس دیگر بعد قاضی منصوب
از جانب امام و دو مدعی با هم متنازع در حقی از حقوق و دو شاهد و
آنکس که میزند حدهای شرعی را در حضور امام و در تهذیب نیز روایت
شده از امام محمد باقر علیه السلام باین عبارت که تجب الجمعة
على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على اقل منهم الا
الامام وقاضيه والمدعي حقا والمدعى عليه والشا
هدان والذي يضرب الحد بين يدي الامام یعنی در
روایت نیست و تفاوت در بعض الفاظ است چه در تهذیب
بدل المؤمنین مسلمین واقع شده و بدل مدعیا حق مدعی حقا
والمدعی علیه واقع شده و بدل شاهدان الشاهدان واقع شده
بالف و لام و مخفی نیست که ظاهر و متبادر از امام امام زمان است
قطع نظر از قرائن گفته و مع هذا در خصوص این حدیث در قاضی
امام و آنکس که در حضورش حد میزند دلیل قطعیت بر آنکه مراد
امام زمان

در تهذیب نیز روایت

امام زمان است زیرا که قاضی و حد زننده در شش مخصوص امام
زمان نافذ الحکمت و در حالت غیبت نماز مذکور و در ذکر خصوص
این شش کس اشاره است بر جهة اعتبار عدد هفت کس از این
رو که محض حضور امام زمان شرطیت و اکثر اوقات در خدمت امام
زمان نافذ الحکم اینها نیست از جمعیت بسبب حضور اینجماعت متحقق است
اینقدر هفت مسلمان که یکی امام زمان باشد واجب میشود از این که
شیخ شهید در ذکری بعد از ذکر این حدیث گفته و فیه اشارة
الى ان الاجتماع المذكور لا يتم الا بالسلطان والجمعة
التمدن لا انها انما تجب على المتوطنين یعنی در زمان امام
زمان در نفس دیگر اشارت است بآنکه جمعیت سکنه بلاد و انتظام
حال نمی یابد مگر بآنها و نماز جمعه تابع اقامت در بلاد است و آنکه
واجب نیست بر غیر متوطنین ان مسافرین و آنکه معلوم شد از این
حدیث استدلال نمیتوان کرد بر اینکه چون خصوص این شش
کس غیر امام باجماع شرط نماز جمعه نیست خصوص امام نیز شرط نیست
بلکه همه بعنوان مثال و تعیین عدد مذکور است سخنش بی
صورت است چه از اینکه خصوص شش کس مذکور شرط نماز جمعه نیست
باجماع لازم نیست که خصوص امام نیز شرط نباشد بلکه باید

شیخ شهید در ذکری

خصوص امام شرط باشد تا در شش کس بخصوص وجهی داشته
باشد چنانکه اشاره بآن شد و چون اجتماع و نماز با تقیه
گفته و نایب امام در حکم اجتماع و نماز با امامت است و در بسیاری از
اینمقام اکتفا بذکر امام شده است ومن کتاب من لا یحضره الفقیه روایت شده از امام
محمد باقر که در باب جمعه دیگر که شرط وجوب نماز جمعه است فرموده
تجب علی سبعة نفر من المسلمین ولا جمعة لاقل من خمسة
احدهم الامام یعنی واجب میشود نماز جمعه بر هفت کس از
مسلمانان و نیست نماز جمعه از برای کمتر از پنج کس مسلمان که یکی از ایشان
امام باشد و درین اشاره است باینکه عدد شرط وجوب عینی
نماز جمعه هفت است امام زمان و شش مسلمان دیگر و عدد اقل
مرتبه اعتبار که بعنوان تخییر جواز میتوان کرد پنج است امام زمان
و چهار مسلمان دیگر چنانکه علما در جمع میان دو احادیث
متضمن عدد هفت و متضمن عدد پنج تصریح کرده اند و نقل
از زراره فرموده فاذا اجتمع سبعة ولم یخافوا امّهم بعضهم
وخطبهم یعنی پس هرگاه مجتمع شوند هفت کس که یکی از ایشان
امام تواند باشد و خائف نباشند امامت ایشان خواهد کرد بعضی
از ایشان و خطبه خواهد خواند مراد از آنکه در زمان غیر تقیه که خائف

باطل

باطل صاحب اعتبار ندر جمعه هفت کس مسلمان که یکی از ایشان
امام باشد نماز جمعه واجب میشود و امام خواهد گفت از و مراد
از امام امام معصوم نافذ الحکمت هم بدلالت ظاهر و هم بقرینه
اخبار دیگر است که مناط حکم شیخ مقدم [illegible] این بابویه در کتاب
تهذیب حدیث باشد و حدیث سابق بر این در آنجا که گفته اذا
اجتمع یوم الجمعة سبعة ولم یخافوا امهم بعضهم وخطبهم
بعد از این گفته والسبعة الذین ذکرنا هم الامام والمؤذن
والقاضی والمدعی والمدعی علیه والشاهدان چه متعذر اند
که یک کس هم مؤذنی تواند کرد و هم حد تواند زد و حاصل معنی عبارت
آنکه این هفت کس را که مذکور شد هم و گفتیم هرگاه مجتمع شوند و خوف
نداشته باشند بعضی ایشان امامت کند و خطبه بخواند امام
زمان نافذ الحکمت و شش کس دیگر بعدد مؤذن و قاضی و مدعی و
مدعی علیه و دو شاهد و چون مذکور شد که علت اقل مرتبه
اعتبار نماز جمعه که بعنوان تخییر جواز توان کرد تحقق امام
زمان و چهار مسلمان دیگر نهند شیخ مفید در کتاب در بیان عدد یعنی
که بآن منعقد میشود نماز جمعه گفته الامام والشاهدان
المشهود علیه والمتولی لاقامة الحد ومعنی عبارت

و در کتاب علل الشرایع و عیون اخبار الرضا

ظاهر است و در کتاب علل الشرایع و عیون اخبار الرضا از روایت شده از امام
علی بن موسی الرضا علیه السلام که در جواب سؤال از سبب دو رکعت
بودن نماز جمعه با امام و چهار رکعت بودنش بی امام فرمود
منها ان الصلوة مع الامام اتم و اکمل لعلمه و فقهه
و عدله و فضله یعنی از جمله اسباب آنکه نماز با امام
تامتر و کاملتر است بواسطه علم امام و فقهش و عدلش و فضلش
یعنی که چون امام دانا و عالم باحکام شریعت و عادل و
متصف بفضیلت است دو رکعت نمازی که با او کرده میشود چهار رکعت است
و مخفی نیست که مقصود از امامی که باید عالم و فقیه و عادل و فاضل باشد
امام معصوم است و نیز لکن نه شرط بودن امام معصوم بسبب اینکه
بالبته که هر نماز جماعتی که با اینچنین امامی کرده شود دو رکعتی باشد
و همچنین در جواب سؤال از خطبه نماز جمعه فرموده لان الجمعة
الجمعة مشهد عام فاراد ان یکون للامیر سبباً الی موعظتهم
و ترغیبهم فی الطاعة و ترهیبهم من المعصیة و توقیفهم
علی ما اراد من مصلحة دینهم و دنیاهم و یخبرهم بما یرد
علیه من الآفاق من الاهوال التی لهم فیها المضرة
و المنفعة یعنی از اداء خطبه مقرر شده که جمعه محل حضور همه
کس است

کس است پس شروع خطبه شد که امام زمان مردم را ترغیب کند
بطاعت و ترساند از معصیت و بدارد ایشان را بر آنچه خواهد از
مصلحت دینشان و دنیاشان و مطلع گرداند ایشانرا بر آنچه وارد
شده بر او از اطراف مملکت از امور خطیری که بمضرت یا منفعت
ایشان میرسد و در عیون الاخبار بجای الامیر الامام واقع شده
و مقصود از هر دو یکیست که امام زمان باشد که امیر و خلیفه و والی
مخصوص او است چنانکه ظاهر است زیرا که از امام عادل
عالم که هر هفته از اطراف مملکت با و خبرها برسد و او مردم را
بر آنچه خواهد باز دارد و در کارهای موجب مصالح دینی و دنیوی
بغیر از معصوم نافذ الحکم اراده نمیتوان کرد و بعض از این فرموده
ولیس یقدر عن غیره ممن یؤم من الناس فی غیر یوم الجمعة
یعنی نمیکند غیر امام زمان ایشان را از آنچه که بعضی نماز جمعه
میکنند در غیر روز جمعه در فقیه محض روایت علل الشرایع
و تصریح است باینکه نماز جمعه مخصوص امام زمان است در واقع
بغیر از معصوم یعنی ائمه معصومین دیگر را این مرتبه نیست که
از هر طرف معموره تا بدو برسد که محیط مجموع این دولت و
کبری باشد همه مکلفین در هر هفته جمع شوند و با و اقتدا کنند

و مع هذا مطابق روایت من لا یحضره الفقیه از رسول خدا
بامضمون که مقدم داریم از فضل را و همچنین روایت نهایت
از رسول خدا با مضمون که آنکس که اقامت جمعه کند در
ایشان اعلم از او باشد همیشه کار ایشان در تنزل خواهد بود
تا قیامت عیاناً خصوصاً از چندین هزار هزار کس که در
مثل اینقسم بلادهای اعظم میباشند از فضل و علم و دانش
و لکن کسی در این موضع الهی تأمل کند که در این صفحه مقرر فرموده
که از اطراف هر معموره از معمورهای در تحت حکم معصوم
تمام سپاهی و رعیت بیایند و در شهر جمع شوند به قصد عبادت
خدا تعالی نزد معصوم یا نایب معصوم معلوم میشود
که از برای خصوص مصالح دینی و دنیوی سلطنت معصوم
معصوم است و لکن که در این ضمن هم کارهای ضروری در
هر جمعه صورت پذیرد و هم سپاهی و رعیت از هم
هفته از نظر بگذرند و تربیت یابند و هم دشمنان را
اطراف از کثرت و جمعیت و یکجهتی اهل اسلام خایف و هراسان
باشند و هم بزرگی و عظمت دین و ملت بیفزاید و
هم داد مظلومان با تیغ دلگیر گرفته و رتق و فتق امور ایشان فرماید

چنانکه

[illegible]

[illegible]

چنانکه ظاهر است و در اینجاست که میرزا ابوعبدالله رفیعا مذکورش
در بیان جمعه گفته محتمل است بحسب عرف اهل دین
در اجتماع امت واحده با مر واجب الاطاعه در دین
بر سبیل طاعت و انقیاد تا اجتماع و مطاوعت بهدایت
و مکاومت مرتفع گشته از ضعف و عجز لازم تفرق و نفاق
در ظل حمایت اجتماع و اتفاق بسعادت تقویت دین
و اعلای لوای حق یقین و رفع طغیان ظلم و عناد و تشید
ارکان صلاح و سداد باشند انتهی و نیز روایت از کتاب
در جواب سؤال از سبب خطبه مقرر شده فرموده
لئن تکون واحدة للثناء والتمجید والتقدیس
لله عز وجل والاخری للحوائج والاعذار
والانذار والدعاء وما یرید ان یعلمهم من امره
ما فیه الصلاح والفساد یعنی از برای آنکه دو خطبه مقرر شد
از برای سپاس و ستایش و ذکر بزرگی و ثنای جناب الهی و دیگر
از برای حاجتها و عذر پذیرفتن و بیم دادن و آنچه میخواهد که
بفهماند ایشان را از امر خویش و نهیش و آنچه در او است صلاح

و فرموده در کتاب مجالس شیخ فقیه احمد بن محمد بن خالد برقی
و در کتاب امالی شیخ صدوق محمد بن علی بن بابویه و در کتاب عقاب الاعمال
روایت شده از امام محمد باقر ع که فرمود صلوة الجمعة
فریضة مع الامام یعنی نماز جمعه واجب است با امام و
ظاهر است که متبادر از امام امام زمان است و بقرینه اخبار
دیگر احتمال غیر بعید است و در کتاب تهذیب از امام جعفر صادق
علیه السلام روایت شده که در جواب سؤال از نماز جمعه
فرمود اما مع الامام فرکعتان و اما من یصلی وحده
فهی اربع رکعات وان صلوا جماعة یعنی نماز جمعه
با امام دو رکعت است و کسیکه تنها گذارد بی امام چهار رکعت است
هرچند بجماعت گذارند و مراد از امام درین حدیث
نیز امام زمان است و احتمال پیش نماز نیز دارد چنانکه ظاهر است
از قید آخر حدیث و چون نماز با ماموم از جانب امام در
حکم نماز با امام است اکتفا بامام شده است و همین حدیث
و در من لا یحضره الفقیه بتمام روایت شده باین عبارت که صلوة
الجمعة مع الامام رکعتان فمن صلی وحده فهی اربع رکعات
یعنی نماز جمعه با امام زمان دو رکعت است پس هرکسی گذارد

با امام

بی امام زمان پس آن چهار رکعت است و در کتاب تهذیب
نیز این حدیث روایت شده و از امام جعفر صادق ع
باین عبارت که اما مع الامام فرکعتان واما
من صلی وحده فهی اربع رکعات بمنزلة الظهر یعنی
اذا کان اماما یخطب فاذا لم یکن اماما یخطب
فهی اربع رکعات وان صلوا جماعة یعنی امامی که
خطبه میخواند در جمعه دو رکعت و بی او چهار رکعت مثل
نماز ظهر روزهای دیگر یعنی هرگاه امام خطبه خوان باشد پس
هرگاه نبوده باشد امام خطبه خوان پس نماز چهار رکعت است
هرچند بجماعت گذارده شود و مراد از امام خطبه خوان
امام زمان است که صاحب خطبه است و خطبه با و تعلق دارد
یا نایب او نه هرکس که خطبه در نماز جمعه تواند خواند والا
فقره وان صلوا جماعة درست نخواهد بود از جهت آنکه
هرکس صلاحیت پیش نمازی دارد خطبه میتواند خواند
خصوص آنکه اقل مرتبه از خطبه که حمد خداست بصیغه الحمد لله
و صلوات بر پیغمبر و آل پیغمبر و شهادت بر رسالت و استغفار
از برای مؤمنین با اندک موعظه و خواندن سوره از سورهای
کوچک قرآن مثل قل هو الله احد و خواندن آیه ان الله

يأمر بالعدل والإحسان در آخر زوال نماز
جمعه كافيست باتفاق پس ظاهر شد كه امام در نماز جمعه عوض
از پيش نماز است و بر اين معنی نيز دلالت دارد حديثی كه در
تهذيب روايت كرده عبدالله ابن بكير از امام جعفر صادق
عليه السلام و گفته سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن قوم في قرية ليس لهم من يجمع بهم أيصلون
الظهر يوم الجمعة في جماعة قال نعم إذا لم يخافوا يعنی
پرسيدم از آنحضرت كه جماعتی در دهی باشند و نبوده
باشند آنكس را كه با ايشان نماز جمعه گذارد آيا جايز است كه
نماز ظهر روز جمعه را بجماعت گذارند آنحضرت فرمود آری
اگر خوف نداشته باشند و وجه دلالتش ظاهر است
و در كتاب من لا يحضره الفقيه و تهذيب و علل الشرايع روايت شده از
امام محمد باقر عليه السلام كه فرموده إنما وضعت الركعتان
اللتان أضافهما النبي صلى الله عليه وآله يوم
الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام يعنی دو
ركعت آخر كه حضرت پيغمبر صلى الله عليه وآله افزوده است
در نماز چهار ركعتی از برای مقيم سبب گذاشتنش در نماز جمعه
خطبهٔ نماز جمعه است با امام و تفصيلش آنكه حضرت

امام رضا

امام رضا عليه السلام در روايت علل الشرايع و عيون الاخبار
كه پيش از اين باره مذكور گشت فرموده و منها أن
الإمام يحبسهم للخطبة وهم منتظرون للصلاة
ومن انتظر الصلاة فهو في الصلاة في حكم التمام
يعنی از جملهٔ اسباب يكی آنست كه امام محبوس ميگرداند
از برای خطبه در حالتی كه منتظر نمازند پس انتظار نماز ايشان
در حكم دو ركعت ديگر است و تتمهٔ روايت در فقيه و تهذيب
از امام محمد باقر عليه السلام آنست كه فمن صلى يوم
يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربعا كصلاة
الظهر في سائر الأيام يعنی كسيكه نماز گذارد در روز جمعه
در غير جماعتی كه نماز جمعه بآن منعقد ميشود بايد چهار ركعت
بگذارد و مثل ظهر در روزهای ديگر و در روايت ديگر از من لا يحضره الفقيه
چنين است كه فمن صلى بقوم يوم الجمعة في غير جماعة
فليصلها أربعا كصلاة الظهر في سائر الأيام
يعنی كسيكه نماز گذارد در روز جمعه و معنی اين عبارت كه گذشت
بهمانست تفاوت آنكه در اين عبارت صلى بقوم [illegible]

در علل الشرايع و عيون الاخبار
در فقيه و تهذيب
در من لا يحضره الفقيه
عبدالله بن بكير در تهذيب
در من لا يحضره الفقيه و تهذيب و علل الشرايع

در چهار رکعت کردن نماز با جماعت بخلاف انفرادست
که صریح نیست هر چند بقرینه روایت سابق کافی و تهذیب
ظاهر است و در روایت علل الشرایع چنین است که فمن
صلّی وحده فلیصلّها اربعاً کصلوة الظهر فی
سایر الایام یعنی هر کس بی امام نماز جمعه گذارد باید که چهار
رکعت گذارد هر چند که با جماعه گذارده باشد چنانکه در
روایت سابق کافی تصریح باین شده و مخفی نیست که مراد از
امام در این حدیث امام عادل است چنانکه در روایت سابق
علل الشرایع و عیون الاخبار از حضرت امام رضا علیه السلم
و در جمیع کتب دیگر نیز هست و در تذکرة الفقهاء علامه حلی و در ذکری شیخ شهید
و در الغرویه شیخ مقداد و در شرح ارشاد شیخ زین الدین از رسول خدا
صلی الله علیه و آله روایت شده که فرمود اعلموا ان الله
قد افترض علیکم الجمعة فمن ترکها فی حیوتی و
بعد مماتی وله امام عادل استخفافا او جحودا
فلا جمع الله شمله ولا بارک له فی امره الا و لا
صلوة له الا ولا زکوة له الا ولا حج له الا ولا

در روایت علل الشرایع

و در تذکرة الفقهاء علامه حلی

و در ذکری از شیخ شهید

و در الغرویه از شیخ مقداد و

در شرح ارشاد از شیخ زین الدین

صوم

صوم له الا و لا برّ له حتی یتوب
یعنی بدانید که خدای تعالی واجب گردانیده بر شما نماز
جمعه را پس کسی که ترک کند در زندگی من یا بعد از فوت من از
روی استخفاف یا انکار در حالتی که برای او امام عادلی باشد
پس جمع نکند خدای تعالی کار پراکنده او را و مبارک نگرداند
و همیشه بد بنیاد در کار او آگاه باشید و بدانید که او را نه
نماز باشد نه زکوة و نه حج و نه روزه و نه خیر و خوبی تا وقتی که
توبه کند و مراد از امام عادل معصوم است چنانکه ظاهر است
و در مقنعه روایت شده از امام محمد باقر علیه السلم با این عبارت
که تجب الجمعة علی من کان منها علی فرسخین و معنی
ذلک اذا کان امام عادل یعنی واجب میشود نماز جمعه بر کسی
که از جای نماز جمعه تا جای او دو فرسخ باشد و در روی معنی
از گفته این در وقتی است که امام عادل در میان ایشان باشد
و در تهذیب روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلم که فرمود حقّ
علی الامام ان یخرج المحبسین فی الدّین یوم الجمعة
الی الجمعة و یوم العید الی العید و یرسل معهم
فاذا قضوا الصلوة والعید ردّهم الی السجن

یعنی بر امامت که بیرون آورد و ببرد زندانیان محبوس از
برای ادای دین را روز جمعه بسوی جمعه و روز عید بسوی عید
و همراه کنند کسی با ایشان پس بعد از قضای نماز جمعه و عید
ایشان را باز فرستند بزندان وهم در تهذیب روایت شده از
امیر المؤمنین علیه السلم که فرموده لا جمعة الا فی مصر تقام
فیه الحدود یعنی نیست جمعه مگر در شهری که اجرای حد
و شرعیه در آن بشود و این کنایه است از حضور و تسلط و وجود
سلطان عادل یعنی امام معصوم نافذ الحکم چنانکه ظاهر است و
حمل بر تقیه بدون ضرورت وجهی ندارد وهم در تهذیب
روایت شده از امیر المؤمنین علیه السلم که فرموده اذا
قدم الخلیفة مصرا من الامصار جمع بالناس
لیس لاحد ذلک غیره یعنی هرگاه خلیفه عصر بشهری از
شهرهای اسلام آید نماز جمعه میگذارد با مردم و احدی را
نمیرسد بجای او و از اینجاست که شیخ مفید گفته اعلم
انه لا خلاف فی انه لو حضر الامام الاعظم مصرا
وتمکن من الامامة لم یتقدم غیره تاسیا بفعل

النبی صلی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

النبی صلی الله علیه و آله و لانه تقدم لعلة یعنی
خلافی نیست در اینکه وقتیکه امام زمان در شهری حاضر شود
و متمکن باشد در امامت نماز جمعه او خواهد گذارد و دیگری را
نمیرسد که نماز جمعه گذارد بعد از ین گفته نعم لو کان له
مانع استناب و لا یجوز التقدم بغیر اذنه یعنی
آری اگر او را مانعی باشد نایب تعیین خواهد کرد و جایز نیست
امامت نماز بدون اذن او وهم در تهذیب روایت شده از امام
محمد باقر علیه السلم که فرموده و لا تکون الخطبة و الجمعة
و صلوة رکعتین علی اقل من خمسة رهط الامام
واربعة یعنی نمیباشد خطبه و جمعه و نماز دو رکعتی بکمتر از
پنج نفر امام زمان و چهار کس دیگر و ظاهر است از امام مراد در این حدیث
امام معصوم است و بودن نهایت سابق احتمال دیگر ندارد وهمچنین
بر اختصاص بحضور امام معصوم دلالت دارد کلام حضرت امام
زین العابدین در دعای روز عید اضحی و روز جمعه در صحیفه کامله
آنجا که فرموده اللهم ان هذا المقام لخلفائک واه
اصفیائک و مواضع امنائک فی الدرجة الرفیعة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التي اختصصتهم بها قد ابتزّوها يعني بار خدا
بدرستيكه اين مقام يعني امامت نماز عيد وجمعه كردن وخطبه خوا
خواندن از براي جانشينان پيغمبر وبرگزيدگان است وجاي امينان
ومعتمدان است در پايهٔ بلندي كه مخصوص گردانيده تو ايشان را
بآن وبتحقيق كه ربوده اند از ايشان وغصب نموده اند واز روايات
كه در من لا يحضره الفقيه از امام محمد باقر عليه السلم روايت شده
كه فرموده ما من عيد للمسلمين اضحى ولا فطر الا
وهو يجدّد فيه لآل محمد حزن قيل ولم ذالك
قال لانهم يرون حقهم في يد غيرهم يعني هيچ عيدي نيست
كه تازه نشود در آن از براي آل محمد اندوهي از براي آنكه
مي بينند حق خود را در دست ديگران ودر تهذيب نيز
بهمين مضمون از آنحضرت روايت شده وعلامه
در كتاب منتهى روايت كرده از رسول خدا صلى الله عليه وآله
كه فرموده اربع الى الولاة الفيء والحدود والد
والصدقات والجمعه يعني چهار چيز است كه بوالي
امت تعلق دارد غنيمت جهاد وحدها وخراجهاي شرعي
ونماز جمعه ودر تهذيب از زراره باب خطبه خواندن از امام
جعفر صادق روايت شده كه فرموده ويتوكا على قوس

اوعصا

اوعصا نيز مؤيد است زيرا كه تكيه بر كمان كردن مناسب ائمه
ودرايات ديگر اجماع علماي اماميه در مؤلفات خود تصريح كرده اند
كه شرائط وجوب نماز عيد همان شرائط وجوب نماز جمعه است و
نقل اجماع براين كرده اند چنانكه محقق در معتبر فرموده هو مذهب علمائنا
اجمع وعلامه در منتهى گفته لا خلاف بين علمائنا ودر احاديث
معصومين نيز وارد شده كه وجوب نماز عيد مشروط بحضور امام است چنانكه
در تهذيب روايت شده از امام محمد باقر عليه السلام كه فرموده من لم يصل مع
الامام في جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء عليه
يعني كسي كه نماز جمعه با امام نكند روز عيد پس او را نماز نيست ودر او
قضا نيست وظاهرش امام معصوم است ودر كافي نيز
مثلش روايت شده ودر تهذيب روايت شده از امام محمد باقر عليه السلام
كه فرموده لا صلوة يوم الفطر ولا الاضحى الا مع الامام يعني
واجب روز عيدين نيست مگر با امام ودر كافي نيز مثلش روايت
شده ودر تهذيب ومن لا يحضره الفقيه نيز روايت شده از امام جعفر
صادق عليه السلام كه در نماز عيدين فرموده ولا صلوة الا مع الامام
وشيخ صدوق ابن بابويه در همين مقام گفته وجوب العيد انما هو مع امام

عادل یعنی واجب بودن نماز عید نیست مگر بوجود امام عادل
که مراد معصوم است باصطلاح علمای شیعه و از جمله آنست که شیخ مفید در
کتاب اشراف در بیان عدد هشت کس که با ایشان نماز عید واجب نیست گفته
الامام وقاضیه والمدعی حقا والمدعی علیه والشاهد
والمتولی لاقامة الحد ومعنی عبارت ظاهر است چنانچه
سابقا مذکور گشت پس از این اجماع و اخبار نیز محقق میشود که وجوب
نماز جمعه مشروط است بوجود معصوم و از جمله مؤیدات بودن نماز جمعه با
امام نوشته حضرت امیر است بمالک اشتر [illegible] در معنی نماز که تعیین وقت
هر یک از نمازهای پنجگانه کرده و متعرض نماز جمعه نشده و وقت ظهر را
بعد از وقت نماز جمعه تا وقت فضیلتش مقرر داشته چنانچه در
نهج البلاغه مرقوم [illegible] فصلوا بالناس الظهر حتی تفیء الشمس مثل
مربض العنز نماز ظهر با مردم بگذارید وقتی که سایه بقدر خوابگاه
بزی برگشته باشد زیرا که وقت نماز جمعه تا وقت فضیلتش اول
زوال است و وقت عصر روز جمعه وقت ظهر روزهای دیگر است
بعد مطابق اخبار و اقوال علمای اهل بیت فقط اکنون
بدیده انصاف نظر باید کرد که هرگاه اخبار معتبره در کتب معتمده

و فرقه ناجیه امامیه دلالت کنند بر اختصاص امامت نماز جمعه بحضور امام
معصوم نافذ الحکم و علمای موثق القول بیکی نقل اجماع بر آن کرده شهادت داده
باشند که در هیچ عصری بدون نهی و خلافی کسی امامت جمعه نموده در میان
شیعه معمول نبوده و در بسیاری از اوقات علمای معتمد شیعه نزد سلاطین و ارباب
باب حکم شیعه کمال اعتبار و تمکین داشته اند مثل شیخ صدوق محمد بن علی بن
بابویه قمی و پدرش علی بن بابویه و در سفارش محمد بن حسن بن ولید و [illegible]
ایشان در زمان سلاطین دیالمه که ایشان را اقتدار بودرشته که چند خلیفه را
در بغداد میل کشیدند و همچنین شیخ مفید و سید مرتضی و سید رضی و [illegible]
ایشان باز در زمان دیالمه و محقق طوسی در زمان سلطان محمد اولجایتو و
غیر ایشان بوده [illegible] علمای معظم شیعه در اتباع ایشان بسیار بوده اند حتی آنکه
در وقتی که مأمون علیه اللعنه حضرت امام رضا علیه السلام را از مدینه طلبید
مقرر کرده که از راه قم نیاید از بیم اجتماع شیعه و هم اهل قم بنقل شیخ ثقة علی
ابن عیسی اربلی در اواخر کشف الغمه مکرر حکام بنی عباس را از
کمیه از قم اخراج نموده و لشکر خلیفه را که بر سر ایشان می فرستادند میکشتند
تا آنکه خلیفه ناصر الدین الله ابن احمد از آنکه امیر الامراء شیعه بود و فرستاده
ایشان بود بواسطه تشیع او از راه اطاعت بیرون آمدند و [illegible]
رسانیدند [illegible] داده اند و مع هذا در هیچ جا مذکور نشده که در وقتی

از محققات علمای شیعه نماز جمعه از کسی ممکن نداند پس دیگر حکم نه در فقه
شیعهٔ امامیه مدعی وجوب عینی نماز جمعه در زمان غیبت نشود شد
والله الملهم للصواب و الیه المرجع والمآب

فصل

از اقوال و شهادات علمای پیشین ظاهر و محقق میشود که هیچ یک از
سابقین اصحاب فرقهٔ ناجیهٔ شیعهٔ اثنا عشریه وجوب عینی نماز
جمعه در زمان غیبت لازم ندانسته اند و بعد از اتفاق بر عدم وجوب عینی
بعضی اختلاف کرده اند آیا در زمان غیبت امام جایز است
کردنش یا جایز نیست جمعی بر آن رفته اند که جایز نیست از آنروکه
مشروط است بحضور سلطان عادل یعنی معصوم نافذ الحکم یا حضور
نایبی که تعیین شده باشد از جانب او از برای امامت نماز جمعه و غیره
کارهای دیگر یا مفوض باشد یا نباشد و در زمان غیبت نه حضور
سلطان عادل متحقق است و نه حضور نایب او و جمعی دیگر بر آن
رفته اند که جایز است از آنچه که حضور سلطان عادل یا حضور
نایبش شرط وجوب عینی است نه شرط جواز پس در زمان غیبت
معصوم نافذ الحکم بودنش در ظاهر بعنوان تخییر جایز باشد
باین معنی که مختار باشد مکلف میانهٔ کردن نماز جمعه و کردن نماز
ظهر و هر یک را که بکند کافی باشد بدل از دیگری و در

تحقیقات

در ینقسم واجب را واجب تخییری میگویند و بنا بر این مذهب نماز
جمعه بحسب زیادتی فضیلت افضل فردین واجب تخییری است یا
بمعنی که ایندو نماز که هر یک بدل از دیگری میتوان کرد افضل نماز
جمعه است بعد از تحقق شرایط و منحصر است قول علمای سابق در این
دو قول چنانکه از سخنان ایشان بوضوح پیوسته پس در هر جا که حکم به بودن
نماز جمعه کرده اند بی حضور معصوم و نایبش مقصود کردن بطریق
وجوب عینی نیست و مشهور از وجوب تخییری است که مذکور شد و از میر
محمد باقر داماد مشهور است که بعد از رحلت ... فقیه و اتفاق اجتماع و حصول
جمیع شرایط واجب عینی میشود بر همه چنانکه ظاهر کلام اوست
در جواب مسائل که گفته فاذا اختاره الفقیه واتفق الاجتماع
وحصل الشرائط بتمامها وجب علی الناس السعی لتمامها
لکن از تلامذهٔ ایشان میر محمد تقی استرابادی در شرح ... وجوب سعی را
بر سبیل تخییر حمل کرده والله یعلم و قول بوجوب عینی نماز جمعه شیخ
زین الدین در میان علمای شیعه و هیچ یک از سابقین قائل بآن نشده اند
و همانا که در اواخر عمر شیخ زین الدین در حوالی نهصد و شصت از هجرت
که در این باب رساله نوشت شروع شد در ترجیح این قول و جمعی دیگر

[illegible]

که بعد از او آمدند و خواهش مفرط با همت جماعت داشتند از
پیش اضافه او شیر کرده شده مبالغها افزودند و مولانا محمد تقی در رساله
اش که در رد وجوب عینی نماز جمعه نوشته بعد از آنکه قول وجوب عینی را
تخشیع و بدعت شمرده باین مضمون گفته که بر تقدیر صحت نقلش رساله
از شیخ زین الدین ظاهر است که مختار او اول عمرش باشد و بعد
و بعد از آن در کتب دیگرش از آن برگشته باشد انتهی و از جمله
دلایلی که در این باب اقامت کرده اند یکی آیه شریفه است که در سوره
جمعه فرموده یا ایها الذین آمنوا اذا نودی للصلوة
من یوم الجمعة فاسعوا الی ذکر الله وذروا البیع ذلکم
خیر لکم ان کنتم تعلمون و معنی ظاهرش اینست که ای آنکسانی که
ایمان آورده اید هرگاه ندا کرده شود از برای نماز در روز جمعه پس بشتابید
بسوی ذکر خدا و وا گذارید سودا و معامله را آن بهتر است از برای شما
اگر بدانید و شکی نیست که این آیه مجملست و دلالت بر خصوصیات
و شرایط نماز جمعه ندارد باتفاق و نهایت آنچه اعم است از نماز
جمعه و در ظاهر هر چند جمعی از ارباب تفسیر مخصوص نماز جمعه دانسته
اند و مع هذا مراد از ذکر اند از جمیع مخصوصیت و الا لازم می آید
که هر کسی ندای نماز جمعه کند واجب باشد اطاعت کردن حتی
اگر همه جاهل و فاسق و مخالف مذهب نیز باشد و این
باتفاق

[illegible] ابی عبد الله [illegible] در جلد [illegible] الامم الشرعیه [illegible] به آیه شریفه [illegible]

باتفاق باطلست پس محقق شد که بر تقدیری که مراد از ذکر الله
نماز جمعه باشد مقصود از آیه شریفه آنست که بعد از آنکه
استحقاق امامت نماز جمعه را دارد بسوی نماز جمعه بشتابید بعد
از تحقق شرایط نماز جمعه لکه ادن درشان و تحقق امامت جمعه در
غیر معصوم و در کسی که معصوم او را تعیین کند از کجا ثابت میشود بلکه
ثابت و محقق استحقاق معصومیت و تعیین کرده معصوم و نیز
که بر نماز مخصوص روز جمعه بدون امامت معصوم یا نایبش نماز جمعه
صادق نباشد چنانکه از کلام جمعی مفهوم میشود مثل ظاهر کلام
عبد العزیز بن براج در شرح جمل العلم که بعد از ذکر شرایط نماز جمعه که امام عادل
را از جمله شمرده گفته فهذه الشروط اذا اجتمعت ثبتت
کون هذه الصلوة فریضة جمعة وان لم تجتمع لم یثبت
کونها لذلک و میرزا [illegible] در تفسیرش تصریح بآن کرده و گفته جمعه
حقیقة اجتماع بر سلطان واجب الاطاعه است یا بر منصوب از
جانب او منهم و مولانا محمد تقی در رساله اش بمضمون گفته که
محققست که نماز جمعه واجب عبارتست از دو رکعتی که بجا آورده
میشود با امام یا نایب خاص آن شرایط مخصوص و تعیین

[illegible] الی الله [illegible]

ازین گفته الحق ان صلوة الجمعة عبارة عن ثلث و
غیره آنکس که باشتراط در زمان حضور اعتراف دارد چون اشتراط در زمان
غیبت چگونه از آیه در اختیار حکم شامل هر دو زمان میتوان فهمید و لهذا
مولانا احمد اردبیلی در شرح ارشاد گفته وکیف یفهم من قوله تعالی فاسعوا مثلا
وجوب السعی حال الحضور لشرط الامام او نائبه وعدمها
حال الغیبة وکذا من الاخبار وحمل بر خصوص حکم زمان
غیبت معقول نیست چه امثال این قسم خطاب و حکم تبعیت حاضر
و مرجع متوجه غایب و معدوم میشود پس بالضروره یا محمول بر خصوص زمان
حضور خواهد بود که باتفاق بشرط معصوم یا نایبش باشد چنانکه
مولانا احمد نیز در شرح مذکور اشارت داده و گفته لا شک ان لا
للتخصیص بالامام المعصوم او نائبه حال الحضور و
الامکان مع الوجوب العینی من غیر نزاع یا بر آنکه سابق ذکر رفت
فتدبر و بعد از تسلیم عمومیت نماز جمعه و صحتش از آنکه در آن معصوم
یا نایبش مقتدا نباشد و جز ظاهر از حرف تعریف عدالت پی
میتوان برد که معهود خصوص نماز زیست خدا باشد یا نمازی که در آن
معصوم یا نایبش امامت کنند و افاده کهف کلمه الف لام در عمومیت

بکی

پس آیه شریفه دلالت ظاهر بر مطلوب قائلین بوجوب عینی در زمان
غیبت ندارد بوجوه متعدده و بر تقدیری که دلالت ظاهر در شته
باشد بر مطلوب ایشان جمعی از علما که گفته شده که وجوب نماز جمعه مشروطست
بوجود معصوم یا نایبش هر آینه واجب باشد حملش بر زمان حضور نبی و
امام و اذن ایشان چنانکه ظاهر است در توضیح مجمل بودن آیه شریفه
آنکه نماز جمعه قطع نظر از مشروط بودن بحضور معصوم یا نایبش خصوصیات
چند نیز دارد مثل دو رکعتی بودن و دو خطبه داشتن و جماعت
منعقد شدن در وقتی معین و شرایط چند دیگر نیز دارد مثل بودن
الجماعة بعددی خاص که از پنج کمتر جایز نباشد و بهفت شخص
واجب شود و همچنین همگی بالغ و عاقل و مرد و آزاد و حاضر
و بینا و سالم از مرض بودن و بیرون از زن بودن و حرف ندای
بود خصوص شمار برای این صفات عدالت داشتن بمعنی ملکه
کبیره نکردن و بر صغیره مصر نبودن چنانکه شیخ شهید در ذکری و علامه
در منتهی و غیرهما دران نقل اجماع علمای امامیه کرده اند و نیز لکن
ندرت داشتن و ولد الزنا نبودن بود خصوص امام زیاده از آن و شیخ
در ... جای نماز ندرشتن چنانکه بتفصیل در کتب اصحاب مذکور است

و نتیجه نیست از آیه شریفه بحسب ظاهر بغیر از امر بسعی بسوی ذکر خدا بعد از
ندا کردن در روز جمعه چیز دیگر مفهوم نمیشود در تقدیری که مراد
از ذکر الله نماز روز جمعه باشد و امر اقتضای وجوب کند همان
وجوب نماز روز جمعه فی الجمله ثابت میشود اعم از عینی و تخییری و مطلق
و اعم از آنکه مخصوص بزمان و حضور معصوم باشد یا نه و از اشتراک
وجوب میانه عینی و تخییری شیخ زین الدین نیز در شرح ارشاد تصریح کرده و گفته
اصل الوجوب مطلق و مشترک بین العینی و التخییری پس
بغیر از نماز در حجب مجملی بمفاد آیه شریفه نیست و خصوصیات و شرایط
همگی از قول و فعل معصوم مستفاد میگردد و در این بسیار ظاهر است و در اکثر
آیات احکام بحسب مصلحت الهی مطالب بطریق اجمال اندراج
یافته و بیانش بمعصوم مفوض شده چنانکه از آیه اقم الصلوة لدلوک
الشمس که در باب نماز ظهر است و ظاهر آنچه مطابق گفته معظم
مفسرین است که نماز بگذارید در وقت زوال بغیر از امر بنماز گذاردن
در وقت زوال هیچ چیز دیگر از خصوصیات و شرایط نماز ظهر مفهوم
نمیشود و همگی مناط تبیان معصوم است پس همچنانکه این آیه شریفه نیز
دلالت بر وجوب ۸ رکعت گذاردن نماز ظهر در سفر مثلا ندارد آن

آیه شریفه

[illegible]

آیه شریفه نیز دلالت بر وجوب عینی نماز دو رکعتی روز جمعه با همه خصوصیات
و شرایط ندارد و بتخصیص وجوب عینی در زمان غیبت معصوم و الله
ولی التوفیق دیگر خبریست در کافی و تهذیب و من لا یحضره الفقیه
روایت شده از امام محمد باقر علیه السلام که فرمود فرض الله عز و جل
علی الناس من الجمعة الی الجمعة خمسا و ثلاثین صلوة
منها صلوة واحدة فرضها الله عز و جل فی جماعة و هی الجمعة
و وضعها عن تسعة عن الصغیر و الکبیر و المجنون و
المسافر و العبد و المرأة و المریض و الاعمی و من کان
علی رأس فرسخین یعنی واجب کرده خدای تعالی بر مردمان از جمعه تا
جمعه سی و پنج نماز از آنجمله یک نماز است که فرض کرده شده از خدا عز و جل
که بجماعت گذارده شود و آن نماز جمعه است و برداشته است از نه
از نه کس طفل نابالغ و پیر ناتوان و دیوانه و مسافر و بنده و زن و بیمار
و کور و آنکه بر سر دو فرسنگ باشد یعنی زیاده از دو فرسنگ دور
داشته باشد چنانکه علمای شیعه بیان نموده اند و مخفی نیست که
این خبر نیز مجملست زیرا که از ظاهرش همین مفهوم میشود که از جمعه تا جمعه
نماز فرض هست در جایی که بجماعت گذارده میشود و از نه کس مخصوص
ساقط است و آن نماز جمعه است و خصوصیات دیگر آن از دلا

[illegible]

در نماز جماعت و شرایطی که باتفاق در پیش نماز معتبر است از عدالت
و قرائت و حلال زادگی و خطبه خواندن هیچیک از خارج مستفاد است و فرض
نیز مثل وجوب عام است از عینی و تخییری و کفائی دارد آنکه مخصوص بزمان
و حضور معصوم باشد مانند بسیار شاید که مراد از نماز نمازی باشد
که در آن معصوم یا نایبش مقتدا باشد و همچنین شاید که مراد از جماعت
نیز جماعتی باشد که معصوم یا نایبش در آن باشد زیرا که عمده دلالت
مفادش عموم نیست تا شامل هر جماعت بوده باشد و نیز همچنانکه بر هر
نفری از افراد شخصیه نماز جمعه حضری و سفری و هر یک از مکلفین صادق است
که بعضی از آن سی و پنج نماز است بر نماز جمعه که صاحب الامر علیه السلام
در زمان غیبت میکند از در جمعی که نفسش حاضر نشده باشند مثل آنکه
در خدمتش نباشند و خاصه مردانیکه از مکان نزدیک اند که در باب العنقه
کما حکی از حضرت صادق علیه السلام روایت شده نیز صادق است که
که بعضی از آن سی و پنج نماز است که فرض شده بر جماعتی و ساقط شده
از جماعتی و نماز رکعه مثل مکلفین ملاد و از آنکه حقیر را آن
نماز نیست و زیاده از آن فرستند و از اینها استدلالات
فاسد و قطع نظر از اینها هرگاه سقوط وجوب عینی در زمان غیبت
اجماعی باشد و از اجماع و احادیث معصومین نیز محقق گشته شرط
حضور

حضور معصوم یا نایبش بخصوص دیگری باشد محمول خواهد بود بر آنکه
فرضیت بشرط مذکور پس چگونه دلیل بر وجوب عینی در زمان غیبت میتواند
شد و از اینجا است که میر نور رضا در رقعه مذکورش گفته اما روایات
قائله بوجوب جمعه بلا تعرض شرط وجوب پس از ظهور اجماع کل
اهل اسلام محمول باشد بر وجوب مشروط به شرط مطلق و دلیل وجوب مطلق
نشود و معارض احادیث دال بر اشتراط بشرط نباشد انتهی
مخفی نماند از شیخ مرحوم گذشت که احادیثی را که بمضمون ظاهرش عمل
میکنند یا رد میکنند یا تأویل و تتمه که از آن احادیث روایت کرده مثل
دو قنوت یکی در رکعت اول پیش از رکوع هم در نماز جمعه و هم در نماز دیگر
و دیگری در رکعت ثانیه بعد از رکوع در خصوص نماز جمعه بعد از روایت
آن حدیث گفته و تفرد بهذا الی واحد من حریز عن زراره
والذی استعمله و افتی به و مضی علیه مشایخی رحمه
الله علیهم هو ان القنوت فی جمیع الصلوات فی الجمعه
وغیرها فی الرکعه الثانیه بعد القراءه و قبل الرکوع
یعنی آن حدیث را همین حریز از زراره روایت کرده است
و آنکه را عمل میکنیم و بان فتوی میدهیم و بان رفته اند استادان من
آنست که قنوت در جمیع نمازها خواه نماز جمعه خواه غیر آن در رکعت

در ازای آنکه محمد بن مسلم در ...
چنانچه از صحیح صدوق در ...
یعنی ابی عبدالله جعفر صادق

[illegible]

لازم است مثل ازرکوع نمازیست بمضمون کلام صدوق والله یعلم

دیگر خبریست که در من لا یحضره الفقیه روایت شده از امام جعفر صادق علیه

السلام که فرموده ان الله عز وجل فرض فی کل سبعة ایام

خمسا وثلثین صلوة منها صلوة واجبة علی کل مسلم ان

یشهدها الا خمسة المریض والمملوک والمسافر والمرأة

والصبی یعنی بدرستیکه خدای عز وجل فرض کرده بر بنده در هر هفت روز

سی و پنج نماز از انجمله نمازیست واجب بر هر مسلمانی که حاضر شوند

از برای گذاردنش مگر پنج کس بیمار و بنده و مسافر و زن و نابالغ و دلالتش

نیست که کسی در وجوب حضور این نماز بر هر مسلمان برای جمعه مخصوص سخنی

ندارد سخنی که هست در اینست که این نماز مثل نمازهای دیگر درین حدیث

بجز احکام مذکور است و کیفیتش معلوم نیست شاید که امامت

معصوم یا نایبش در حقیقت این نماز معتبر باشد یا از لوازم و شرایط امامت باشد

که بدون آن متحقق نشود و صادق نیاید پس این حدیث نیز مثل حدیث سابق

است و محمول است بر آنکه واجبست بشرط وجود معصوم و اذن او و چون

اعاده تفصیل سخن موجب تکرار است نهند در منافی این مقام با آنکه

سابقا تحریر یافته اکتفا نموده بر اجمال اشارت ملتفت باید از رجوع بدان

وضوح می نمود و ازانکه قایل بوجوب عینی در شهری که آنجا ستة یا هفت نفر از

جمعه

[illegible]

جمعه یا بیشتر بهم رسد بر کدام یک بموجب این حدیث واجب خواهد بود

حضور بنماز دیگری فیتدبر دیگر خبریست که در تهذیب روایت شده از

امام جعفر صادق علیه السلام که فرموده یجمع القوم یوم الجمعة اذا

کانوا خمسة فما زادوا فان کانوا اقل من خمسة فلا جمعة

لهم والجمعة واجبة علی کل واحد لا یعذر الناس فیها

الا خمسة المرأة والمملوک والمسافر والمریض والصبی

یعنی نماز جمعه میکنند گروه جماعت در روز جمعه هرگاه پنج باشند پنج کس

و زیاده بر آن پس اگر کمتر باشند از پنج کس بر ایشان نماز جمعه نیست

و نماز جمعه واجبست بر هر کس و معذور نیستند مردم در ان

مگر پنج کس زن و بنده و مسافر و بیمار و نابالغ و مخفی نیست که میتواند

بگوید مراد از قوم جماعتی باشند که در انها معصوم یا نایبش بوده باشد

خصوص با وجود حرف تعریف که ظاهر در عهد است و از جمعه نیز

جمعه خصوص با حرف تعریف و سخن در حقیقة و کیفیة جمعه از ثبوت

و همچنین در وجوبش پس این خبر نیز مثل اند و خبر سابق است و

محمولست بر آنکه بعد از تحقق شرایط واجبست الا بانسبت که بر هر

پنج که بالغ آزاد حاضر در غیر بیمار یا وجود قدرت همه دعا حضور نیز در آن

و خطبه بدانستن واجب باشد که یا نایبش نماز شود و چهار دیگر

اقتدا به وی کنند نماز جمعه بگذارند و این باتفاق باطلست و مع هذا به
پنج کس با تحقق شرایط واجب عینی نمیشود بلکه هفت کس باید چنانکه در
سابق بآن اشاره شد و باید که در این چند حدیث و حدیث سابق علما
و بیرا را در تحت مرض اعتبار کرده و بیرا در تحت صحیح باید حدیث را
اول مخالفت نداشته باشد و در این باب احادیث از این مجمل تر
بسیار است که همه محمولست بر وقت تحقق شرایط مثل روایت تهذیب
از امام جعفر صادق علیه السلام که فرموده لا تکون جمعة ما لم یکن
القوم خمس یعنی نمیباشد نماز جمعه مادامیکه نبوده باشند از جماعت
پنج کس ونیز فرموده که ادنی ما یجزی فی الجمعة سبعة او خمسة
ادناه یعنی اقل آنچه مجزیست در نماز جمعه هفت کس است یا پنج کس
و کمتر از پنج نیست ونیز فرموده که اذا کانوا سبعة یوم الجمعة فلیصلوا فی
جماعة یعنی هرگاه هفت کس باشند روز جمعه پس باید که نماز گذارند
در جماعت صحیحه از امام محمد باقر علیه السلام که فرموده الجمعة واجبة
علی من صلی الغداة فی اهله ادرک الجمعة وکان رسول
الله صلی الله علیه وآله انما یصلی العصر فی وقت الظهر
فی سائر الایام کی اذا قضوا الصلوة مع رسول الله
صلی الله علیه وآله رجعوا الی رحالهم قبل اللیل
ذلک سنة الی یوم القیمة یعنی نماز جمعه واجبست بر
که او

که او نماز صبح در خانه خویش گذارده از جای او تا جای نماز جمعه بقدر
مسافت باشد که نماز جمعه را دریابد و رسول خدا صلی الله علیه و
آله نماز عصر روز جمعه را در وقت ظهر روزهای دیگر میگذارد تا آنکه
مصلیان را در دولت بعد از فراغ از نماز با رسول خدا بمنزلهای خود توانند
برگشت پیش از شب و این سنت و طریقه ثابت تا قیامت ومثل
روایت کافی و تهذیب از امام محمد باقر علیه السلام که فرموده تجب
الجمعة علی من کان منها علی راس فرسخین یعنی واجبست
نماز جمعه بر آنکس که از جای نماز جمعه بدو فرسخی باشد وصحیحه از امام محمد
باقر که فرموده تجب الجمعة علی من کان منها راس فرسخین
فان زاد علی ذلک فلیس علیه شیء یعنی واجبست نماز
جمعه بر هر کس که از جای نماز جمعه بقدر دو فرسخی باشد و اگر زیاده
از دو فرسخ دور باشد بر او چیزی نیست و ظاهر حکم در این بقدر
و همچنین در این که با این مضمون وارد شده که هر که ترک سه جمعه
پی در پی کند خدای تعالی دل او را تیره میکند و با اینها هیچ مقید نیست
بوقت تحقق شرایط و از جمله شرایط وجود معصوم یا نایب الحکم است
یا آنکه با جماع و اخبار فصل سابق پیش از این فصل استقلال بر وجوب
عینی در زمان غیبت شرایطی که و در زمان که مولانا احمد اردبیلی

در شرح ارشاد گفته الاخبار مجملة لا نفهم كون المراد منها
صلوة الجمعة مفصّلة الّا بالاجماع ونحوه وكذا اكثر
الاخبار خالية عن تفصيلها مثل واحدة فرض الله جمعة
ووضعها عن تسعة ومثل ومنها واجبة على كل مسلم
ان تشهدها الا خمس الخ وغيرها ولا نفهم التفصيل
والاحكام الا بالاجماع والحاصل انّا لا نقدر ان
نخلّي الاجماع لضعفه ونثبت بالاخبار لانه لا خبر ولا
لاجمال فلا بدّ لنا من التثبت والاعتبار وحاصل
آنكه آیه شریفه واکثر اخبار واقعه در باب نماز جمعه مجملست و تفصیلش
معلوم نمیشود مگر باجماع ومعلوم نمیشود احکامش پس نمیتوان دست برداشت
از اجماع و تمسک بآیه و اخبار شد بلکه ناچار است از تمسک باجماع و
اعتبارش **دیگر** خبرست که در تهذیب روایت شده از امام جعفر صادق
علیه السلام که فرموده اذا كان قوم في قرية صلّوا الجمعة اربع
ركعات فان كان لهم من يخطب بهم جمّعوا اذا كانوا
خمسة نفر وانّما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين يعني
هرگاه بوده باشند جماعتی در دهی باید نماز جمعه را چهار رکعت
گذارند ولیکن اگر با ایشان باشد کسی که خطبه بخواند باید نماز جمعه را دو رکعتی
گذارند وقتی که پنج کس باشند و آنکه دو رکعت قرار شده است

الحديث الرابع
دیگر خبرست که در تهذیب روایت شده

از زرا

از زراره خطبه دو شنیده نمیست که میخوانند پس که مراد از من یخطب
امام معصوم باشد که صاحب خطبه است و خطبه با وتعلق دارد
یا نایبش بلکه احتمال غیر منتفیست در دلالت اجماع و اخبار چنانکه
در احادیث فصل سابق مذکور شد در حدیث سیوم ان
بروایت تهذیب در خصوص من یخطب نیز ضمنی چند تحریر یافت
دیگر خبرست که روایت شده از یکی از ائمه معصومین علیهم السلام
که در جواب سؤال از نماز جماعت گذاردن در روز جمعه فرموده
نعم يصلّون اربعا اذا لم يكن من يخطب يعني نماز چهار
رکعتی میگذارند جماعت وقتی که نبوده باشد کسی که خطبه میخواند
و چنانکه دانسته شد که مراد از کسی که خطبه جمعه میخواند معصومست
یا نایبش ظاهر شد که این حدیث بر نقیض مطلق وینفی وجوب
عینی دلالت دارد نه بر مطلب ایشان مثل حدیث سیم فصل سابق بروایت
تهذیب در فرض عموم من یخطب نیز مستلزم وجوب عینی نماز جمعه
رکعتی در زمان غیبت نیست زیرا که بمجرد جواز نماز جمعه دو رکعتی
وجوب عینی چهار رکعتی ساقط نمیشود فتدبّر **دیگر** خبرست که
در تهذیب روایت شده که زراره گفت حثّنا ابو عبد الله عليه السلام

الحديث الخامس
دیگر خبرست که در تهذیب روایت شده

الحديث السادس
دیگر خبرست که در تهذیب روایت شده

علی صلوة الجمعة حتی ظننت انه یرید ان ناتیه فقلت
نغدو علیک فقال لا انما عنیت عندکم یعنی ترغیب و
تحریض نمود زراره را ابو عبد الله علیه السلام که امام جعفر صادق است بر
نماز جمعه تا آنکه گمان بردم که میخواهد که بیائیم و باو نماز جمعه بگزاریم
پس گفتم فردا نزد تو مجتمع خواهیم شد پس فرمود که مراد من نه این است
که تو گمان برده من خواستم از آنچه گفتم جز آنکه تا شما خود با یاران نماز
جمعه بگزارید و این حدیث نیز دلالت بر نقیض مدعای مستدل دارد بواسطه
آنکه دلالت میکند بر آنکه آنحضرت تمکن داشت و همچنین زراره که از
بزرگان اصحاب آنحضرت است و نیز لکن زراره و امثال او ترک آن کرده
که بود باعث که آنحضرت نهایت عتاب کند و نیز در روایات
اطلاق امثال کلمات بعنوان ترغیب و تحریض متعارف نیست
بلکه در مستحبات متعارف است پس و بنا بر حمل بر استحباب مستلزم جواز
در زمان غیبت نیست زیرا که میتواند بود که مخصوص باین جماعت بوده باشند
و معصوم نسبت به ایشان مصلحتی در تخصیص دیده باشد چنانکه
شهید در ذکری تصریح بآن کرده و از قبل کسانی که جایز نمیدانند نماز جمعه را
در زمان غیبت لفقه یحملون وجود الاذن فی عصر الائمة

علی من سمع ذلک الاذن ولیس حجة علی من یاتی
یعنی آنکه کسانی که جایز نمیدانند نماز جمعه را در زمان غیبت حمل میکنند ا
ذن را که ائمه معصومین علیهم السلام در زمان خود داده باشند بر
آنکه مخصوص است بکسی که آن اذن را شنیده است و بر آینده ها
حجت نیست و بر تقدیر افاده جواز در زمان غیبت بکار قائلین
بوجوب تخییری خواهد آمد و به هیچ وجه نفعی بقائل بوجوب عینی ندارد
و بر تقدیر افاده وجوب عینی محمول بر تقیه خواهد بود زیرا که ائمه
ما علیهم السلام ~~[illegible]~~ اصحاب خود را بخصوص زراره بتقیه با اقتدا از آن
بدلیل نمازهای ایشان امر میفرموده اند که چنانکه در من لا یحضره الفقیه
روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلم که زید شحام که از جمله ثقات
اصحاب آنحضرت شمرده میشود فرمود یا زید خالقوا الناس
باخلاقهم صلوا فی مساجدهم وعودوا مرضاهم
واشهدوا جنائزهم وان استطعتم ان تکونوا
الائمة والمؤذنین فافعلوا حاصلش آنکه ای زید
بطور ایشان حرکت نمائید نماز کنید در مسجدهای ایشان و عیادت
کنید بیماران ایشان را و حاضر شوید جنازه ایشان را و اگر توانید
پیشنماز ایشان شوید و موذن نماز ایشان گردید و از اینجا است

که شیخ مفید رحمه گفته ویجب حضور الجمعة مع من وصفناه
من الائمة فرضا ویستحب مع من خالفهم تقیة
وندبا یعنی لازمست حاضر شدن نماز جمعه با آنکه او وصف
کردیم از ائمه لزومی از جهت فرض شرعی و از غیر وی مستحسن است اینکه
که مخالف ایشانند استحبابی از جهت تقیه و بعد از این گفته
بلا فاصله این حدیث را از زراره نقل نموده است دیگر خبریست که هم
از زراره روایت شده از امام محمد باقر علیه السلام که بعبد الملک ابن اعین برادر
زراره فرموده مثلک یهلک ولم یصل فریضة فرضها الله قال
قلت فکیف اصنع قال صلوا جماعة یعنی صلوة الجمعة یعنی
آنحضرت فرمود مثل تو بمیرد و نکرده باشد واجبی را که خدای تعالی فرض کرده است و
عبد الملک گفت فکیف اصنع یعنی پس چکنم آنحضرت فرمود صلوا
جماعة یعنی صلوة الجمعة یعنی نماز جمعه بگذارید و مخفی نیست که این حدیث نیز
مثل حدیث سابق دلالتش بر عدم وجوب عینی ظاهر است زیرا که مثل عبد الملک
که از جمله بزرگان اصحاب آنحضرت بوده باشد تعجبی ندارد که تا آن وقت
اینچنین در حضر را نکرده باشد و با اینحال آنحضرت این طریق ما را در این باب
سخن گوید و او را عتاب نفرماید و از خدمت آنحضرت حرف زند و نیز
در محل استحباب یا وجوب از روی تقیه چنانکه مذکور شد مثل حدیث
بعض

و بنا بر افاده عموم در زمان غیبت بکار قایلین بوجوب تخییری می آید
نه قائل بوجوب عینی چنانکه ظاهر است دیگر خبریست که در مصباح شیخ
طوسی روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلام که فرمود انی لاحب
للرجل ان لا یخرج من الدنیا حتی یتمتع ولو مرة واحدة
وان یصلی الجمعة فی جماعة یعنی بدرستیکه من دوست میدارم از
برای مرد اینکه بیرون نرود از دنیا تا وقتی که متعه کند اگر همه یکمرتبه باشد
و نماز جمعه گذارد در جماعت و این حدیث نیز بکار قائل بوجوب تخییری می آید
نه قائل بوجوب عینی چه ظاهر استحبابست بقرینه انضمامش بمتعه و قرینه
کلمه احب و کلمه ولو مرة زیرا که این قسم الفاظ را در مستحبات استعمال
میکنند و از قبیل جمعی که حاضر نمیدانند نماز جمعه را در زمان غیبت
میتوان گفت که شاید این حدیث کنایه باشد از تمنای ظهور سلطنت
معصوم و حاصلش آنکه دوست میدارم که مرد مؤمن از دنیا نرود تا
وقتی که زمان سلطنت معصوم در یابد و بزعم انقضای خلافتی از دو
جمعیت خاطر هم متعه کنند اگر همه یکمرتبه باشد و هم نماز جمعه را با کسی
گذارد که خدای تعالی از روی توفیق و منزه از عیب او کار دیده است
و در پیغمبر گواهی میدهد فی جماعة چنانکه ظاهر است از صاحبان

در باب ثبوت درست و قطع نظر از زمن هرگاه با جماع ثابت باشد
اثر از طرف حضرت معصوم یا بیش دیگر عمل نظر هر یکی قسم اخبارش نکرده
بلکه اگر قایل تأویل باشد تأویل باید که تخصیص عام نموده باشند
از جانب معصوم یا تخصیص زمان معصوم یا غیر آن و اگر قایل تأویل نباشد
طرح باید کرد زیرا که راوی با جماع ثابت اند که دیگر حدیث که
در کافی و تهذیب روایت کرده عمر بن حنظله گفته سألت ابا عبد الله علیه السلام
عن رجلین من اصحابنا بینهما منازعة فی دین او
میراث فتحاکما الی السلطان والی القضاة ایحل ذلک
یعنی از ابی عبد الله که امام جعفر صادق علیه السلام باشد پرسیدم
که دو مرد شیعه که در میان ایشان نزاعی باشد در دینی یا میراثی پس
داوری برند بخلیفه باطل و سلطان ناحق و قاضیان که منصوب ایشان اند
از قبل آن آیا حلالست این داوری پس آنحضرت فرمود من تحاکم
الیهم فی حق او باطل فانما تحاکم الی الطاغوت وما
یحکم له فانما یأخذ سحتا وان کان حقا ثابتا لانه
اخذه بحکم الطاغوت وقد امر الله ان یکفر به یعنی
هر کس داوری برد بایشان چه در حقی یا باطلی پس داوری برده باشد بسوی
طاغوت و آنچه را حکم میکنند از برای او پس نمیگیرد مگر ناحق و حرام
هر چند

هر چند بوده باشد حق ثابت و لازم از برای او بواسطه آنکه
گرفته است او را بحکم طاغوت و حال آنکه بتحقیق امر کرده است
خدا بشیعه بکفر ورزیدن بطاغوت و اطاعت نکردن و طاغوت شیطان
است و این کنایه است از تبعه شیطان که از آنجمله است حاکم جابر و
خلیفه ناحق بعد از آن راوی گفته قلت کیف یصنعان
یعنی گفتم پس چه کنند آنحضرت فرمود ینظران من کان
منکم ممن قد روی حدیثنا ونظر الی حلالنا
وحرامنا وعرف احکامنا فلیرضوا به حکما فانی
قد جعلته علیکم حاکما یعنی ببینند آنکس را از شما که بوده باشد
از آنکسانی که بتحقیق روایت کرده باشد حدیث ما را و نظر کرده
باشد در حلال و حرام ما و شناخته باشد حکمهای ما را پس
راضی شوند بداوری او پس بدرستیکه من گردانیده ام او را بر شما
حاکم و از این حدیث چنین استدلال کرده اند که جز معصوم راوی
حدیث ناظر در حلال و حرام عارف باحکام اهلبیت را از شیعیان
نیز حاکم کردانیده است پس فقها و مجتهدین نایب معصوم نیز
هستند بهر دو وجه نایب معصوم از جمعه و جماعت و این دلیل
نیز بصورت است نه بواسطه آنکه معصوم در این حدیث بغیر از
این لفظ که حکم از برای رفع منازع میانه شیعیان در تنقل

[illegible]

دین و میراث ایشان یکی را حاکم ساختم تا مشار الیه آنکه با و
فتوی دهد عمل نمایند و بنزد حکام جور بداوری نروند بر این باب اسم حکومت
مستور نیست که این معنی دخلی بنیابت در خصوص امامت نماز جمعه ندارد
تا نیابت در جمیع امور چه رسد چنانکه ظاهر است والله الهادی
الی سبیل الرشاد ابن بابویه عمده دلایله که اثبات اقامت جمعه
کتب علیکم الجمعة فریضة واجبة الی یوم القیمة یعنی
مکتوب شده بر شما نماز جمعه فرض واجب تا روز قیامت که
بعنوان لقوله علیه السلم بعنوان قال علیه السلم مذکور است
و بعضی از آن استدلال کرده اند قطع نظر از آنکه مرسلست و تصریح بامام ننموده
و بظاهر از طرق عامه است میتواند بود که مراد از الجمعه نمازی باشد
که معصوم یا نایبش مقتدای آن باشد چنانکه در اخبار سابق در وجود
منذران با نقصان است که بی نقص عذر از روح طلبی [illegible]
چونکه در این فصول تأمل نمایند تا بر ارباب روشن گردد که در زمان
غیبت جواز امامت نماز جمعه مطلق بسیار دشوار است چه جای
وجوب که بعنوان وجوب عینی باشد و بر واقفان احوال و آثار
ائمه معصومین صلوات الله علیهم اجمعین معلوم است که حضرات
ائمه معصومین علیهم السلم بنابر آنکه سلطنت ظاهر نداشتند هرگز
نماز جمعه

[illegible]

نماز جمعه نمیکردند مگر چندی حضرت امیر و امام حسن علیهما السلام
در اوانی که سلطنت ظاهر داشتند و وقتی که بر سبیل تقیه بجمعه
مخالفین میرفته اند با ایشان نماز ظهر در منزل خود میکردند یا آنکه بعد از
سلام پیشنماز بلا فاصله برخاسته اند و دو رکعت دیگر در اسطوانه اتمام
ظهر میکرده اند و اصحاب خود را نیز بهمین طریق تعلیم میفرموده اند و احادیث
درین باب بسیار است چنانکه روایت شده از ابی بکر حضرمی که گفت
قلت لابی جعفر علیه السلام کیف تصنع یوم الجمعة قال
کیف تصنع انت قلت اصلی فی منزلی ثم اخرج فاصلی
معهم قال کذلک اصنع انا یعنی گفتم به ابی جعفر که امام محمد باقر
علیه السلم باشد که چه میکنی روز جمعه آنحضرت فرمود تو چه میکنی
گفتم نماز میگذارم در منزلم پس بعد از آن نماز میگذارم با مخالفان
آنحضرت فرمود من نیز چنین میکنم و روایت شده از امام جعفر
صادق علیه السلم که فرمود فی کتاب علی علیه السلام اذا صلوا الجمعة
فی وقت فصلوا معهم ولا تقومن من
مقعدک حتی تصلی رکعتین اخریین یعنی در کتاب حضرت
امیر المؤمنین علی بن ابی طالب علیه السلم مذکور است که هرگاه نماز جمعه بگذارند
مخالفین در وقتش پس بگذارید با ایشان نماز را و برمخیزید از جای خود
دیگر تا آنکه بگذارید دو رکعت آخر را و گاه بود که بعد از سلام پیشنماز

[illegible]

[illegible]

چهار رکعت بیک سلام میکذارده اند چنانکه در روایت
حضرت امیر مومنان کذارده است که بحکم آیه
آیات بسیار و اخبار بیشمار بر وجوب جمعه کردن و تفصیل صحیح آن
ناطق است و مع هذا بدلیل اجماع و اخبار محمول بر وقت حضور معصوم است
همچنین آنکه در باب وجوب نماز جمعه و فضیلتش وارد شده نیز محمول است
بر وقت حضور معصوم با آنکه اضعاف مضاعف آنها در باب نماز ظهر چهار
رکعتی در تمام هفته وارد شده و معلوم المحقق است که ظهر مراتب زیاده
است از نماز جمعه وارد است   در شرح اثنا عشریه
شیخ حسن گفته اخبار الجمعة معارضة بالاخبار الدالة
علی وجوب اربع رکعات بعد الزوال فی کل یوم
وهی اکثر منها فان تحتمی چنانکه   از کتاب   روایت شده
از حضرت صادق علیه السلام که فرمود بعد از بیان افزودن رسول
خدا دو رکعت آخر را در ظهر و عصر و عشا فرمود لا یجوز
ترکهن الا فی سفر ولم یرخص رسول الله صلی
الله علیه و آله لاحد تقصیر الرکعتین اللتین ضمهما
الی ما فرض الله عز و جل بل الزمهم ذلک الزاما
واجبا لم یرخص لاحد فی شیء من ذلک الا للمسافر
حاصلش

[illegible]

حاصلش آنکه جایز نیست ترک دو رکعتهای آخر و مرخص نساخته
است رسول خدا صلی الله علیه و آله کسی را و نکذارده آنها
از برای احدی مکر از برای مسافر   بر ارباب عقول کامله
پوشیده نیست که اختیار هر امری از امور که بدون خصوص
معصوم یعنی نبی و ولی مستلزم مفاسده و اختلال نظام دینی و دنیوی
باشد خدای تعالی بمقتضای حکمت بالغه ازو منوط باذن خصوص
معصوم میکرداند تا هر کسی که سزاوار دانند تفویض فرمایند چنانکه
در تعیین خلیفه بطریقه علمای اهل بیت و همچنین تعیین حکومت
بلاد و جهاد با کفار و فتح امصار و از جمله این امور است نماز جمعه
بعنوان وجوب زیرا که بدون اذن خصوص معصوم بر وجه شفقت عظیمه
است و بتخصیص در بلادهای اعظم و معمورهای معظم از برای
آنکه چون در طبع اکثر مردم عالم حب جاه و خواهش ریاست مرکوز است
یقین که اینچنین امری که جمیع مکلفان بان تابند و بسخن او بدان
روی وجوب فی الزوم در جای اجتماع نمایند همکی بیکسی اقتدا کنند
و پند و موعظه اش گوش نمایند و بآن عمل نمایند خواهان بسیار
میدارد و در عوض ها و تمناهای باطل آنها کی تاسیخ اطلاع
بهم نرسانند و اکثر از جمله آنها بعضی را خلوص نیست

وصلاح طریقت نصب باشد جمعی دیگر را شرارت ذاتی و دقت
جبلّی آتش افروز نایره فتنه خواهند بود و از زیاده ساختگیها و تقلبات
امتیازی در نظر بر الناس ندارند و مع هذا از زیاده تفاوت طبایع
و اخلاق و تباین اغراض و اطوار روحی اف میلها و ارادها هیچ یک
دیگری را از منازعات و ارادت خود قبول ندارد پس اگر مشروط باذن
خصوص معصوم نباشد و مردم را از پیش خود اختیار امامت نماز
جمعه رسد بی شک و شبهه چندین کس در هر معموره مدعی امامت
نماز جمعه خواهند شد و جمعی با هم منضم نشدند لو بالضروره هر یک
نفر تحقق امامت دیگری خواهد بود و کار به نزاع و جدال خواهد
انجامید و در روز جمعه بسبب فتنه انگیزی و آشوب طلبی عوام شر زاید
خواهد شد با آنکه کار بقتل و غارت رسد و هرج و مرج پدید
آید و از این است که علمای ما مثل محقق و علامه و غیر هما از جمله
دلایل واجب تخییری بودن گفته اند از برای آنکه این مفسده را اصلاح و محل
بر انگیختن فتنها و فساد است پس بحکم ضرورت عقل نیز محقق شد
که وجوب عینی مشروط بوجود معصوم و اذن معصوم است و این مأخوذ
است از آنچه ارباب عصمت فرموده اند که قائل نماز جمعه
و نظام جمعیت اهل ایمان بوجود امام معصوم است چنانکه
بروایت فضل ابن شاذان از حضرت امام رضا
ع

خلاصه وجوب عینی از ... علل الشرایع

علیه السلام مرویست که از جمله سببهای نصب امام زمان فرموده
منها انا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل بقوا
وعاشوا الا بقيّم ورئيس لما لا بد لهم
منه في امر الدين فلم يجز في حكمة الحكيم ان يترك
الخلق مما لا يعلم انه لا بد لهم منه ولا قوام لهم
الا به فيقاتلون به عدوهم ويقسمون به فيئهم و
ويقيم لهم جمعتهم وجماعتهم ويمنع ظالمهم من
مظلومهم حاصلش آنکه از جمله اسباب نصب امام زمان آنست
که هیچ طایفه از طوایف امم و اهل ادیان نزیسته اند مگر باصحاب
اختیاری و سر کرده از برای آنکه ناچار لابد است برای ایشان از
در کار دین پس در حکمت الهی روا نیست واگذاشتن ایشان که تا
ریاست خلایق را از او در نظام نمی‌باید احوال ایشان یا به سیاست
سلطنتی با دشمنان جنگ کنند و بحکم عدالت غنایم را قسمت
نمایند و برپای دارد امام از برای ایشان جمعه و جماعت ایشان را و
کوتاه سازد دست ظالم را از مظلوم و در علل الشرایع بدل
فقره یقیم لهم یقیمون به واقع شده یعنی برپای میدارند

او جمعه و جمعیتها را و مرجع همه اینست چه رهبر بقدر او
است که تحقق جمعه و جمعیت و اتفاق اهل ایمان منوط
بوجود امام زمانست چنانکه ظاهر است و از اینجاست که
در کتاب ارشاد از جمله دلایل بر وجود صاحب الامر علیه
السلام گفته فمن الدلائل على ذلك ما يقتضيه
العقل بالاستدلال الصحيح من وجود امام معصوم
كامل غني عن رعاياه في الاحكام والعلوم في كل
زمان لاستحالة خلو المكلفين من سلطان
يكونون بوجوده اقرب الى الصلاح وابعد من
الفساد وحاجة الكل من ذوي النقصان الى
مؤدب للجناة مقوم للعصاة رادع للغواة
معلم للجهال منبه للغافلين محذر للضلال مقيم
للحدود منفذ للاحكام فاصل بين اهل الاختلاف
ناصب للامراء ساد للثغور حافظ للاموال حام
عن بيضة الاسلام جامع للناس في الجمعات
والاعياد حاصلش آنکه از جمله دلایل بر وجود آنحضرت حکم
عقلست از روی فکر صحیح و اندیشه درست باینکه ناچار است

شیخ مفید در ارشاد

در هر زمانی

در هر زمانی از امام معصوم کاملی که در احکام و علوم مستغنی باشد از رعایا
بواسطه محال بودن خالی ماندن مکلفین از سلطانی که بسبب باشند به
برکت وجودش نزدیکتر بصلاح و دورتر از فساد و احتیاج داشتن همه
مکلفین که در حد ذات خود ناقصند بکامل معصومی که اهل آزار و ستم
را ادب کند و گناهکاران و بجفاکاران را از معصیت باز دارد و گمراهان
را براه آورد و جاهلان را تعلیم دهد و غافلان را آگاه نماید و اهل ضلالت
را بترساند و حدود را اجرا کند و حکمها را نفاذ بخشد حق را از باطل
جدا سازد و امرا را نصب فرماید و اطراف مملکت را ضبط کند و
حفظ اموال و حمایت بیضه اسلام نماید و جامع مردم باشد در
جمعها و عیدها تا اینجا مضمون کلام شیخ مفید که در آخر سخن بجهت
تأکید اجتماع مردم در نماز جمعه و عید منوط است بحضور امام معصوم و وجوب
او چنانکه ظاهر است و مراد از مؤدب مثلا در این دلیل مؤدب
غیر محتاج بمؤدب است و همچنین معلم و غیره تا لازم نیاید تسلسل پس
اوصاف مذکوره همگی مخصوص خواهد بود بمعصوم و چون شیخ نقل برا
اشتراط وجود معصوم دارد نیش در وجوب عینی نماز جمعه شهادت
میدهند امیدوار است که هرگاه تأمل در تحقیق حق در نظر
در نظر ارباب تمیز جلوه گر آید قل جاء الحق و زهق

الباطل ان الباطل كان زهوقا تمت النسخة

الشريفة الميمونة في ثامن عشر

شهر شوال المعظم من شهور

سنة ١٢٩٩

والله العالم

بالصواب

ب

جمعه بدان که تمام این رساله با ارجحیت وجوب در رساله

که جناب غفران مآب آخوند مولانا محمد باقر سبزواری بفارسی در باب وجوب

عینی نماز جمعه تألیف نموده بود نزد نظر اقل عباد علیرضا شیرازی در آمد

بنا بر این رساله چند از آنها مینماید از آن جمله در اوایل تقدمه گفته

کسی از علمای شیعه خلاف ندارد در آنکه در زمان مقدس حضرت

رسول صلی الله علیه وآله نماز جمعه واجب عینی بود بر همه مسلمانان

سوای چند صنف که از ایشان ساقط بود انتهی حرمت

مستور نیست که در زمان رسول خدا صلی الله علیه وآله نماز جمعه یعنی

در مدینه منوره گذارده میشد چنانکه شیخ اوسی

علامه حلی روایت شده از ابن عباس که گفته ا

اوّل

1

اوّل جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة في مسجد

النبي ص بالمدينة جمعة جمعت بجواثا یعنی اول نماز

جمعه در اسلام گذارده شده بعد از نماز جمعه مسجد مدینه رسول خدا نماز

جمعه ایست که گذارده شد در جواثا و جواثا بضم جیم وفتح واو

بعد الف و همچنین مثلثه بروزن بخارا قریه ایست از قرای بحرین و در

در باب وفد عبد القیس باین عبارت روایت شده

که اوّل جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد

رسول الله ص في مسجد عبد القيس بجواثا من

البحرين وبهمین طریق نیز در تفسیر شیخ روایت نموده حق

نزول آیه شریفه در مبادی هجرت بمدینه بوده و اسلام اهل بحرین

بقول موثقین مثل صاحب روضة الاحباب وغیره در سال هشتم

هجرت رسول خدا صلی الله علیه وآله اتفاق افتاده بود از و بسبب آنکه

علا ابن زرین حضرمی را برسالت نزد المنذر بن ساوی عبدی

والی بحرین و مسلمان شده بنش در دست علا و بعضی از آن بلاد از

اطراف مدینه مثل خیبر وغیره بتصرف اسلام در آمده بود و

جمع کثیر از مسلمانان در آن از حرب بودند و بقول جمعی از ارباب سیر

در سال ششم یا هفتم از هجرت بوده و بر هر تقدیر لکن بر همه

مسلمانان را حث عینی بلیغ هرآینه بایستی در آنچه وقوع یافتی از
جوانا نماز جمعه گذارده تحقیق خصوص آنکه از روایت اصحاب کتاب بدایه
نهایه و غیر معلوم میشود که نماز جمعه جوانا بعد از وفات حضرت رسول
خدا صلی الله علیه وآله در مسجد اهل بحرین بود و مؤید مشیت
آنکه در باب نماز اعرابی که مشهور بین الذمت آورده
که از زید بن ثابت که گفته بعضی از اعراب نزد حضرت رسول خدا
صلی الله علیه وآله آمد و گفت ما در این بادیه میباشیم که دور است از
مدینه و قادر نیستیم که در هر جمعه نزد تو حاضر شویم پس بیاموز مرا عملی که
فضل نماز جمعه داشته باشد تا وقتی که نزد قوم خود روم ایشان را
از آن خبر دهم پس آنحضرت او را ده رکعت نماز بتفصیلی که در مصابیح و غیره
مذکور است تعلیم کرد از وقتی که آیه نماز جمعه نازل شده
تا وقتی که حضرت رسول از دار غرور بسرای سرور رحلت نمودند همیشه مداومت
و مواظبت بر نماز جمعه میکرده انتهی آیه شریفه در تفسیر
ولقد ولقد با مضمون منقول است که انصار پیش از
آمدن رسول خدا بمدینه نشسته و گفتند یهود در هر هفته روز
اجتماعی دارند و آن روز شنبه است و همچنین نصاری را روز
یکشنبه است پس ما را نیز روزی باید که در هر هفته در آن روز جمع
شویم

جمعیت

اجتماع در روز ... در باب

البحث الثانی
در ذکر فضل از روی ...

نقل حدیث ... از ... و تفسیر ... از ...

جمعیت ما واقع شده بذکر خدا و نماز قیام نمائیم پس اینروز را که
در آن وقت یوم العروبه میگفتند جمعیتین قبل از ورود پس مقرّر کرده
از رای خود تعیین نموده مسمّی بجمعه ساختند نزد اسعد بن زراره که
لقبش ... ساعده بود مجتمع شدند و او با ایشان دو رکعت نماز گذارد
و ایشان را موعظه کرد پس آیه شریفه بحضرت رسول نازل شد
و منقول است که اسعد در آنروز گوسفندی برای ایشان کشت و غذا
بر قلت الجماعت کافیست و شام ایشان را از همه روزها همان گوسفند
مهیا نمود و گفته اند که این اول جمعه بود که در اسلام انعقاد یافت
و بعد از آنکه رسول خدا از مکه مهاجرت فرمود در روز دوشنبه دوازدهم
ربیع الاول یا هشتم مطابق گفته ابن اثیر در جامع الاصول نقباکه قریه
ایست در حوالی مدینه رسید نزد بنی عمرو بن عوف فرود آمد
و سه روز دیگر در آنجا اقامت نمود و در روایت بخاری زیاده از
ده روز اقامت نمود و بر هر تقدیر در روز جمعه متوجه مدینه شدند
و نماز جمعه را در آن روز در بنی سالم ابن عوف گذاردند و این اول
نماز جمعه بود که رسول خدا صلی الله علیه وآله در اسلام اقامت نمود
و خطبه ایشان اول خطبه بود که در مدینه خواندند و در

نماز اول ... مذکور است

که آیهٔ شریفه مدنیست و نماز جمعه در مکه فرض شد و مؤید ا
الیث آنچه صاحب کتاب بامضمون گفته که آنحضرت
در صحابش در مکه از شدت مخالفه مشرکین میسر نشد اقامت نماز
جمعه با خطبه نموده نیز در رساله اش تصریح کرده که آیه
شریفه بعد از وجوب نماز جمعه و بیان جمیع شرایط و ارکان و احکام آن
بمدتی نازل شده در سبب نزولش باره از جهال صحابه که گاهی بقافله حاضر نمیشدند و گاهی بعد از حضور قطع کرده از پی کارهای بی حاصل میرفتند
و بالجمله از گفته حضرت آخوند مغفور مستفاد میشود که نزول آیه شریفه و وجوب
اقامت رسول خدا صلی الله علیه و آله نماز جمعه را متقارن اند بعد
باتفاق و از اقوال مذکوره خلاف آن معلوم میشود چون
دولت خلفای جور و ضلال قایم شد و از تغلب و جور و ظلم مسلمانان مضطر
شدند امامت جمعه را ایشان میکردند و حضرت مقدس امیر المؤمنین
علی بن ابیطالب علیه الصلوة و السلام بنا بر تقیه اقتدا بایشان
میکردند و بعد از این نیز گفته همچنین حضرت ائمه هدی علیهم السلام
از روی تقیه اقتدا بخلفای جور ایشان و از روایات نقل بما رسیده
که در خفیه و پنهان حضرات علیهم السلام نماز جمعه میکرده اند

الفصل الثالث

یا نمیکرده اند و همان نماز جمعه که با مخالفان میکرده اند اکتفا
مینموده اند بهیچ از احادیث علمای امامیه اهل بیت و اقوال بتحقیق پیوسته
آنکه ائمه معصومین علیهم السلام نماز جمعه در خفیه میکرده اند
و اقتدا نمیکرده اند در نماز جمعه که در ظاهر با مخالفین میکرده اند
و بآن اکتفا نمینموده اند بلکه یا پیشتر در منزل نماز ظهر میکرده اند
یا بعد از سلام امام مخالفین بلا فاصله بر میخواسته اند و دو رکعت آخر
میکرده اند و گاه چهار رکعت همه را میکرده اند و اصحاب خود را
باین طریقه نیز تعلیم میفرموده اند و گاه بود که بجمعه حاضر نمیشدند
چنانچه روایت اخبار وارد است چنانچه در روایت
شده از امام جعفر صادق ع که در باب اقتدا کردن بمخالفین
فرموده هو والله فاسق لا ینبغی لنا ان نقتدی به
و سمعت اباه یقول ان لا تعتد بالصلوة خلف
الغاصب واقرء لنفسک کانک وحدک
روایت شده از امام محمد باقر علیه السلم در باب نماز در پشت سر
مخالفین فرموده ما هم عندی الا بمنزلة الجدر
روایت شده از ابو جعفر که گفته قلت لابی جعفر

از امام جعفر صادق علیه السلام که فرموده من صلی فی منزله
ثم اتی مسجداً من مساجدهم فصلی معهم خرج
بحسناتهم و در روایت شده از ابی بکر حضرمی که گفته
قلت لابی جعفر علیه السلام کیف تصنع یوم الجمعة قال
کیف تصنع انت قلت اصلی فی منزلی ثم اخرج فاصلی معهم
قال کذلک اصنع انا روایت شده از امام محمد باقر علیه السلام
که فرموده کان علی ابن الحسین ع یصلی معهم رکعتین فاذا
فرغوا قام فاضاف الیها رکعتین روایت شده
از امام جعفر صادق علیه السلام که فرموده فی کتاب علی علیه السلام
اذا صلوا الجمعة فی وقت فصلوا معهم ولا تقومن
من مقعدک حتی تصلی رکعتین اخریین
روایت شده از امام محمد باقر علیه السلام که فرموده که ان امیر
المؤمنین علیه السلام صلی خلف فاسق فلما سلم و
انصرف قام امیر المؤمنین علیه السلام فصلی اربع
رکعات لم یفصل بینهن بتسلیم فقال له رجل
الی جنبه یا ابا الحسن صلیت اربع رکعات لم تفصل
بینهن

[illegible]

بینهن بتسلیم فقال انها اربع رکعات متشبهات
بعد از این حضرت امام محمد باقر علیه السلام فرموده فسکت فوالله
ما عقل ما قال له روایت شده از ابی بصیر که گفته
دخلت علی ابی عبد الله علیه السلام فی یوم الجمعة وقد
صلیت الجمعة والعصر فوجدته قد باهی یعنی من الباه
ای جامع فخرج الی فی ملحفة ثم دعا جاریته فامرها
ان تضع له ماء یصبه علیه فقلت له اصلحک الله
ما اغتسلت فقال ما اغتسلت بعد ولا صلیت
فقلت له قد صلینا الظهر والعصر جمیعاً قال لا
باس لانه لا یمنع تاخیر الظهر عن وقت زوال ا
الشمس اذا کان عذراً و احادیث در این باب بسیار است
و نیز اصحاب ما در مؤلفات خود بر طبق فرموده گفته بعضی هم
حکم نموده اند چنانکه در باب جمعه کتاب گفته و اذا
صلی الانسان خلف من لا یقتدی به جمعة
للتقیة فان یمکن ان یقدم صلوته علی صلوته
فعل وان لم یمکن یصلی معه رکعتین فاذا سلم الا

[illegible]

الامام قام فاضاف الیها رکعتین اخراوین ویکون
ذالک تمام صلواته ودر   نیز بهمین مضمون گفته
در مسائل میافارقیات در جواب سؤال نماز جمعه در
پشت سر مخالفین گذاردن گفته ومن اضطر الی ان یصلیها
مع من لا یجوز امامته تقیة وجب علیه ان یصلی
بعد ذالک ظهرا اربعا   در کتاب   گفته ینبغی
ان یقدم المصلی ظهرا علی صلواة الامام اذا کان ممن
لا یقتدی به وان صلی معه رکعتین ینوی بهما الظهر
فاذا سلم الامام اتم کان جائزا   گفته واذا
کان الامام ممن لا یقتدی به فلیقدم صلواته علی
صلواته ولو لم یتمکن صلی معه فاذا سلم الامام قام
فاضاف الیها رکعتین تتم الظهر مضمونش همانست
که در بیان عبارت نهایه شیخ مذکور شد واز این شور در رسالت دیگر
پس معلوم شد که در این مقام نیز آنچه حضرت آخوند گفته خوب
نگفته است   وحضرت صادق علیه السلم اصحاب خود را
ترغیب وتحریص بر کردن نماز جمعه در بلاد شیعیان میکرده اند
وبعضی شیعیان را توبیخ وسرزنش بر ترک نماز جمعه میکرده اند
چنانکه

در مبسوط گفته

و در شرح جمل گفته(؟)

و محقق در کتاب معتبر گفته

و علامه در منتهی گفته

المحقق الثانی … در کتاب گفته(؟)

چنانکه بعد از این خواهد آمد   نماند که اگر ترغیب وتوبیخ حضرت
محمول باشد بر امر بگذاردن شیعیان در زمان نماز جمعه را
یکدیگر یا با مخالفین پس منافی کلام آنچه اوست در سبب نماز جمعه نکردن
گفته تقیة شدید بوده وهم بدلالت بوده چنانکه ظاهر است واگر محمول
باشد بر امر بگذاردن با مخالفین پس گفتار او که قائل بوجوب عینی در
زمان غیبت نخواهد آمد وحیا نماند که لفظ های ترغیب وتوبیخ قیاسی
بخصوص زمان غیبت نماند مخصوص عوض خواهد بود چنانکه برا هل خبرت
روشن است ودر فصل ششم رساله جواب آنکه را آینده خواهد
گفته مذکور است در طی بیان روایت زراره وعبد الملک برادرش
فارجع الیه   در بعضی زمانها که شیعیان را قوتی بوده چون
زمان پادشاهان دیالمه وحکام بنی دلمس وبنی حمدان وسلاطین
طبرستان وغیرهم ظاهر حال آنست که علمای شیعه نماز جمعه میکرده اند
اما در جائی مذکور نشده که میکرده اند یا نمیکرده اند بر این هم
نماند که هرگاه بزرگان علمای اهل بیت مثل شیخ طوسی ومحقق وعلامه
حلی وشیخ شهید وشیخ مفید وابن ادریس وغیرهم حکم بحرمت
داده باشند که از زمان رسول خدا صلی الله علیه وآله تا زمان ایشان
بغیر از نبی وخلفا هیچ کس از غیبت نکرده اند چنانکه در این رساله
بهر یک از کلام هر یک از این بزرگان مرقوم شده

مختصر نافع

در رساله بعضی از …

رسیده اند

[illegible]

البحث السادس
در تقیهٔ جمعه

سبحان الله

منهمک الشیء قدری از شغل تحریر باشند و بر هر که اطلاع
بر اقوال و اعمال مقتدایان و پیشوایان شیعهٔ اثنا عشریه دارد
ظاهر است که در هیچ وقتی از اوقات پیش از عصر شیخ زین الدین
کسی بوجوب عینی نماز جمعه در زمان غیبت قائل نشده و لذا از زمان
هرگز در میان ایشان معمول نبوده پس محقق شد که آنچه حضرت
آخوندی گفته که در جائی مذکور نشده که میکردند یا نمیکردند
محض خلاف و خلاف محض است جمعی از علمای شیعه نماز
جمعه علانیه برطرف شد بنا بر تقیهٔ مذکوره و مذهب ایشان نگشته
و شیعه و سنی در اکثر بلاد اسلام باهم مخلوط بودند و چون مذهب اکثر
سنیان اینست که نماز جمعه بی رخصت خلیفه یا پادشاه درست
نیست و شیعیان میدیدند که مذهب ایشان است که نماز جمعه ظاهر
متروک گشت اشتراط رخصت خلیفه از سنیان شیعیان نیز اخذ
کرده و جمعی از شیعیان نیز باین قائل شدند که بی رخصت
امام نماز جمعه واجب عینی نیست انتهی این صحبت
روا نبوده و مذکور نیست هرگاه علمای اهل بیت از راه اختلاط
با سنیان خلط کنند میانه مذهب خود و مذهب سنیان
خصوص در [illegible] واجبی که افضل فرایض خمسه است
ابرا

و یکی بر گذرم قول و گذرم فعل ایشان اعتبار نمیماند و چگونه
طریقهٔ ائمهٔ معصومین علیهم السلام را از طریقهٔ حنفی اهل سنت تمیز میتوان
کرد حاشا و کلا که اسلاف و اعاظم شیعه حنفی باشند چه
جای بزرگان دین و پیشوایان ملت و از واضح اظهر من الشمس است
که علمای شیعه در کتب و مؤلفات خود همه جا طریقهٔ خود را
که از معصومین فرا گرفته اند با طریقهٔ حنفی اهل سنت نقل نموده اثبات
حقیقت طریقهٔ خود و بطلان طریقهٔ حنفی اهل سنت دلایل و براهین
اقامت کرده اند چنانچه در کتاب خلاف شیخ طوسی و انتصار
سید مرتضی و معتبر محقق و تذکرهٔ علامه حلی و غیر اینها در
بسیاری از مسائل خلافیه که احادیث متناقضه در آن مسئله [illegible]
فرموده معصومین خلاف طریقهٔ حنفی اهل سنت را اختیار کرده اند
دیگر چگونه ایشان را بمذهب اهل سنت متهم میتوان ساخت نعوذ
بالله من امثال هذه الظنون گفته که بمذهب اکثر
سنیان نماز جمعه مشروط برخصت امام است نیز خلاف واقع است
بواسطه آنکه بمذهب شافعی و مالکی و حنبلی مشروط نیست بلکه همان
بمذهب ابی حنیفه تنها مشروط است و از عمدهٔ تابعین ابی
حنیفه مثل محمد بن حسن نیز نقل کرده اند که در وقت [illegible]

[illegible] در جمعه

امام یا بیماری او یا فوتش مشروط نیست در غیبت امامش میتوانند
که چنانکه شیخ طوسی در خلاف و علامه حلی در منتهی تصریح بآن
کرده   لکن چه امام نه از جهت شرطیت اما جایز و فاسق کافیست
و بعلیه ائمه فاسق جایز است نماز میکنند از آنجه اند نیز اگر اشتراط
حضور امام از سنیان بشیعیان سرایت کرده باشد بعض علماء شیعیان
نیز امامت فاسق و جایر را جایز دانند و حال آنکه باتفاق جایز
نمیدانند   آنچه گفته که وجوب عینی قول شیخ مفید است
محض دعوت بلکه خلافش ثابت است هم از گفته شیخ مفید
چنانکه گذشت در خاتمه رساله و بیشتر و بعد از این هم خواهد آمد
و هم از گفته شیخ طوسی که شاگرد بلا واسطه اوست در تهذیب
و استبصار همه جا از روایت میکند و در کتاب خلاف گفته
اجماع شیعه است اشتراط امام و در حتم نبودن در زمان غیبت
و کسی در آن خلاف نکرده است پس هرگاه شیخ مفید که استاد شیخ
بعد بوجوب عینی رفته باشد دیگر حکم به نقل اجماع و اتفاق نمیکرد و
همچنین از گفته علمای دیگر مثل ابن ادریس و علامه و محقق و
شیخ شهید و غیرهم   آنچه گفته که در کتاب   و کتاب
صریحا بوجوب عینی قائل شده نیز محض از غایت دیانت است
در بیان زمین مقصد از ذکر پاره عبارات مقنعه و اشراف
تا ظاهر

[illegible]

تا ظاهر شود که حکم یا کردش ولالاشرف و فراموش کردن ا
کلمه اشراف در رشته است بلکه
در اوایل کتاب مقنعه در باب تحت عنوان عقائد الامامیه و معرفه
ائمة العباد گفته   و یجب علی کل مکلف ان یعرف امام زمانه
و فرض طاعته فانه افضل اهل عصره و سید قومه
وانهم فی العصمة والکمال کالانبیاء علیهم السلام و یعتقد
ان کل رسول فهو نبی امام ولیس کل امام نبیا ولا رسولا
وان الائمة بعد رسول الله صلی الله علیه وآله حجج الله
تعالی واولیاؤه واوصیاؤه وخاصته محمد بن عبد الله
صلی الله علیه وآله اولهم وسیدهم امیر المؤمنین
علی ابن ابی طالب بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد
مناف علیه افضل الصلوة والسلام ثم الحسن ابن علی ابن
ابی طالب ثم الحسین ع وبعد الحسین ع علی ابن الحسین ع
ثم محمد ابن علی ابن الحسین ع ثم جعفر ابن محمد ع ثم موسی
ابن جعفر ع ثم علی ابن موسی ع ثم محمد ابن علی ع ثم علی ابن محمد ع
ثم الحسن ابن علی ع ثم الحجة القائم بالحق ع ابن الحسن
ابن علی ابن محمد ابن علی ابن موسی ابن جعفر ابن محمد
ابن علی ابن الحسین ابن علی ابن ابی طالب علیهم الصلوة
والسلام لا امامة باحد بعد النبی صلی الله علیه وآله

[illegible]

غيرهم ولا يستحقها سواهم وانهم الحجة على كافة الانام
كالانبياء عليهم السلام وانهم افضل خلق الله بعد
نبيه عليه وآله السلام والشهداء على رعاياهم يوم
القيمة كما ان الانبياء عليهم السلام شهداء الله على
أممهم وان بمعرفتهم وولايتهم تقبل الاعمال و
بعداوتهم والجهل بهم يستحق النار

العمل في ليلة
الجمعة در بيان اعمال شب جمعه و روز جمعه

در بيان العمل في ليلة الجمعة

الجمعه ديرمها بدراز ذكر باره از فضائل شب و روز جمعه و از روز غسل بدراز
فجر و از بركوش شارب چيدن ناخن و درشيدن ناگرتن حامها و نكا
كهن خوشبوى و رفتن مسجد اعظم بدو كذاردن نماز ظهر چهار ركعت نماز
و مجتبين نماز عصر گفته اعلم ان الروايات جاءت عن الصادقين
عليهم السلام ان الله جل جلاله فرض على عباده من الجمعة
الى الجمعة خمسا وثلثين صلوة لم يفرض فيها الاجتماع
الا في صلوة الجمعة خاصة فقال جل من قائل يا ايها
الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فا
سعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم
تعلمون وقال الصادق عليه السلام من ترك
الجمعة ثلثا من غير علة طبع الله على قلبه ففرضها

وفقك الله

وفقك الله الاجتماع على ما قدمناه الا انه بشريطة
حضور امام مأمون على صفات يتقدم الجماعة
ويخطب بهم خطبتين يسقط بهما وبالاجتماع من
الجمعتين من الاربع ركعات ركعتان واذا حضر الامام
وجبت الجمعة على ساير المكلفين الا من عذره الله
تعالى منهم وان لم يحضر امام سقط فرض الاجتماع
وان حضر امام يخل بشريطة من يتقدم فيصلح به الا
الاجتماع فحكم حضوره حكم عدم الامام والشرايط
التي تجب فيمن يجب معه الاجتماع ان يكون حرا بالغا
طاهرا في ولادته مجنبا من الامراض الجذام والبرص
خاصة في خلقته مسلما مؤمنا معتقدا للحق باسره
في ديانته صادقا في خطبته مصليا للفرض
في ساعته فاذا كان كذلك واجتمع معه اربعة
نفر وجب الاجتماع ومن صلى خلف امام بهذه
الصفات وجب عليه الانصات عند قرائته والقنوت
في الاولى من الركعتين في فريضته ومن صلى خلف

امام بهذه الصّفات وجب عليه الانصات
عند قرائته والقنوت في الاولى من الركعتين في
وبعضه ومن صلّى خلف امام بخلاف ما وصفناه
وجب الفرض على المشهور فيما قدّمناه و بعد ازو
اين بلا فصل گفته و يجب حضور الجمعة مع من و
صفناه من الائمّة فرضا و يستحبّ مع من خالفهم
تقيّة و ندبا روى هاشم ابن سالم عن زرارة
ابن اعين قال حثّنا ابو عبد الله عليه السّلام
على صلوة الجمعة حتّى ظننت انّه يريد ان ناتيه
فقلت نغدو عليك فقال لا انّما عنيت ذلك
عندكم و بعد از اين بلا فصل گفته و لا باس بالصّلوة
عند عدم الامام في منزله و مسجد قبيلته غير ان
اتيان المسجد الاعظم على كلّ حال لا ضرر فيها ا
افضل و تسقط صلوة الجمعة مع الامام عن تسعة
الطّفل الصّغير و الهرم الكبير و المرئة و المسافر
والعبد والمريض والاعمى والاعرج ومن كان
منها بالمسافة على فرسخين و بعد از اين در آخر
باب

همين باب نيز گفته لا جمعة الّا بخطبة و امام
صلوة العيدين گفته و هذه الصّلوة فرض لازم
لجميع من لزمته الجمعة على شرط حضور الامام
همچنانكه در رساله نيز در خصوص روز عيد فطر گفته صلوة
العيد في هذا اليوم فرض مع الامام و سنّة مع
الانفراد و گفته لا باس ان تصلّي صلوة العيدين
في بلبلت عند عدم امامها او العارض مع وجوده
و در امر بالمعروف و النهى عن المنكر گفته و للفقهاء من
شيعة الائمّة عليهم السّلام ان يجمعوا اخوانهم في ا
الصّلوات الخمس و صلوة الاعياد و الاستسقاء
والخسوف والكسوف اذا تمكّنوا من ذلك و امنوا
فيه من معرّة اهل الفساد و هر كس در اطراف اين
عبارات از روى انديشه تامّل نظر ميكند بر او روشن ميشود كه
نظر اين شيخ بزرگوار مثل ساير مشايخ كبار و علماى عاليمقدار
در وجوب نماز جمعه منوط و مشروط بر حضور امام يا نائب خاص آن جناب است كه
در زمان حضور و خواه در زمان غيبت آيا ديده نميشود كه در باب

الكرشى

تصويب صلوة العيدين
تصويب ... الشمول
تصويب ... الكفش
تصويب ... الادرى

عمل روز جمعه بعد از بیان ظهر چهار رکعتی و امر بگذاردنش با آداب
مشتمل بر وظایف واجبی و سنتی و ادعیهٔ ماثوره چگونه تصریح کرده
گفته اذا حضر الامام وجبت الجمعة علی سائر المکلفین
که بقرینهٔ مقابله اش با سایر مکلفین نص است در معصوم چنانچه
در کلامش در باب استسقا که گفته یتقدم الامام علی کافة
المکلفین و همچنین بعد از ذکر ائمهٔ معصومین بتفصیل و اوصاف
مختص بایشان در اوایل کتاب چگونه در این مقام در تحصیل نص گفته
وتجب حضور الجمعة مع من وصفنا من الائمة فرضا
ویستحب مع من خالفهم تقیة وندبا تا آخر حدیث چنانچه
تحریر یافته و باز اشاره بسابق که نص در معصوم است کرده و گفته لا
باس بالصلوة لمن عدم الامام و نیز در آخر باب بجهت تاکید
گفته لا جمعة الا بخطبة و امام و همچنین در باب عیدین عبارت
حضور الامام را با تصریح بمعصوم کرده و در باب امر بمعروف لازم
جمعه را بر فرض اعتبارش در تحت صلوة خمس یا اعتبار در
ضمن اجتماعی که ذکر شد باتفاق واجب نیست بعبارت
معمول در جواز و استحباب تحریر نموده چنانکه تحریر یافته

واجبا

که در این عبارت نماز جمعه در تحت صلوة خمس یا اعتبار
اعتبار نشده باشد احتمال اظهرش حرمت خواهد بود مرتضی
آنچه از سلار در فصل اول رساله مذکور گشته و ظاهر اعتبار
نشده باشد لکن در باب امر بمعروف تصریح بخصوص
نماز جمعه کرده و گفته و یجوز لفقهاء اهل الحق ان
یجمعوا بالناس الصلوات کلها و صلوة الجمعة و
العیدین و یخطبون الخطبتین و یصلون بهم
صلوة الکسوف مالم یخافوا فی ذلک ضررا فان
خافوا فی ذلک الضرر لم یجز لهم التعرض لذلک علی
حال در مقصد نماز جمعه گفته لو لم یکن امام العصر ظاهرا
اسقط الوجوب ولم یسقط الاستحباب و صلیت
جمعة اذا امکن الاجتماع والخطبتان و از انصاف نیست
که بعد از سقوط وجوب عینی چنانچه باجماع و اخبار محقق است
و از حسن ظن بمتقدمین اکابر و قوت احتمال دلالت بعد است
رسیدن رخصت از معصوم باثبات دلیل قطعی که تا ان از
ظهر چهار رکعتی متیقن التکلیف نمیتوان کرد و بخاطر جمع نماز جمعه

در رکعتی بعیوزان کثیر بوزن لکذرد نیت چنانکه را واتفاق
طریقه فرقه ناجیه امامیه روشن است و از نهایت که در
احتمال حرمت در نظر شیخ شهید راجح آمده چنانکه بر ارباب
از کلامش معلوم خواهد شد هرچند در جواز را اصح دانسته
و گفته و فی الغیبة تجمع الفقهاء مع الامن و تجزی
عن الظهر علی الاصح لکن در تقریب قائلین بجواز که
چنانکه در بیان مذهب ابی الصلاح خواهد آمد مقدر نیز در خصوص
زمان غیبت جواز را اقوی دانسته و گفته و اما فی حال الغیبة
فالاقوی انه یجوز لفقهاء المؤمنین اقامتها
بخبر زراره و عبد الملک که در فصل پنجم رساله مذکور شد استدلال
کرده لکن در فصل ابن معروف حرمت را اقوی دانسته و گفته
لفقهاء اهل الحق ان یجمعوا بالناس الصلوات کلها
من الفرایض الخمس و العیدین استحبابا مؤکدا
مع عدم الخوف اما الجمعة فاختلف علمائنا فاجازها
بعضهم و منع سلار و ابن ادریس من ذلک و
هو قوی و همچنین در فصل ابن معروف اقرب شمرده و گفته
و یجوز لفقهاء اهل الحق ان یجمعوا بالناس الصلوات

کلها

کلها من الفرایض الخمس و العیدین استحبابا
مؤکدا مع عدم الخوف اما الجمعة فقال بعض
اصحابنا یجوز لهم اقامة الجمعة و یخطبون الخطبتین
مع عدم الخوف و منع سلار و ابن ادریس من ذلک
و اوجبا الصلوة اربع رکعات فهو الاقرب
قد سلف فی کتاب الصلوة در مقصد ابن معروف
توقف کرده و بعد از عبارت گفته قد اختلف علمائنا فی الجمعة
حال الغیبة و الامن و التمکن من الخطبتین علی ما
یسوغ فجوزه بعض علمائنا و منعه آخرون و در عبارت
مذکوره کتاب مقنعه که صلاحیت دلالت دارد که در باب ...
حث مفرط بقول بوجوب عینی سند حضرت آخوند شیخ ...
فرضها و فقلت انه ازین تا رکعات دیگر ...
و الشرایط التی تجب فیمن یجب است تا و تضیه چنانکه
همه آنها عینی از این مرقوم شده و در دقیقه باب ...
قدر درست اندیش متتبع نیست که هم بر وجوب عینی ...
محمول میتواند شد و هم بر وجوب تخییری ... بطریقه مشهور

خواه لطیفه میرمحمد باقر داماد و از جمله مؤیدات حمل بر تقدیر ناییست که او صحیح است که در امام شرط کرده امامیت که علمای دیگر در باب ذکر کرده اند مثل که در تهذیب الاحکام است با شرط امام عادل و ناییش گفته وینبغی ان یکون صفة الامام الذی یتقدم اولا ان یکون حرا بالغا طاهرا فی ولادته مجنبا من الامراض الجذام والجنون والبرص ویکون مسلما مؤمنا معتقدا للحق غیر مرتکب لشیء مما یدخل به فی جملة الفساق ویکون صادقا فی خطبته ومصلیا للفرض فی اول وقته الی ان گفته فاذا کان کذلک وجب الاجتماع والاقتداء فی الصلوة والاصغاء الی قراءته ومتی اخل بشیء مما وصفناه لم یجب الاجتماع وکان حکم الجمعة حکم سائر الایام فی لزوم الظهر اربع رکعات و از جمله مؤیدات حمل بر وجوب تخییری است آنکه حکم وجوب را در قوه بعد متصل بکلمه فرضا کرده و گفته ویجب حضور الجمعة مع من وصفناه من الائمة فرضا و در عبارتهای دیگر بوجوب تخییری اکتفا نموده اشاره باینکه

باینکه با حضور ائمه واجب عینی است و با غیبت ائمه واجب تخییری چنانچه ذکر شد باید است مستحب در قوه تالی است اشاره نموده اند باینکه اکتفا نباید کرد به نماز جمعه که با جمعی از مخالفین کرده میشود بلکه از روی جمله نوافل و مستحبات باید دانست چنانکه روایت شده از وی که گفته قال رسول الله صلی الله علیه وآله کیف انت اذا کانت امراء یاخرون الصلوة عن وقتها قلت فما تامرنی قال صل الصلوة لوقتها فان ادرکتها معهم وصل فانها لک نافلة و در این نیز دلالت شده مستور نیست که از امام مامون امام عادل خواسته باشند چه بعید مینماید بجهت آنکه ممکن است که از علی صفات یتقدم الجماعة ویخطب بهم خطبتین یسقط بهم الی رکعتان امام معصوم و نایبش اراده شده باشد از این راه که امام امینی که بر صفات تی باشد که تقدم بر جماعت تواند داشت و خطبه که با نها استقاط رکعتین شود تواند خواند منحصر باشد در معصوم و نایبش و همچنین ممکن است که بجهت فهمین تخییر باشد از معصوم یا نایبش در شعار صفات بعد از آن مبنی بر اشتهار و نیز رفته باشد و مستور نیست که قوه

معتقد المحقق باسرع اشاره بمعصوم باشد از زیر که غیر معصوم
عالم بهمه حقها و بصدق حقوق بالتمام ممیز نبود و همچنین قوه
صاد قانی خطبته که در بعض از نسخ معتبره موجود است چنانکه
در بیان عبارت اشراف مبین خواهد شد ان شاء الله تعالی جمع حال
عبارات کتاب مقنعه معروض شد اکنون عبارت نیز
ببایدتا تحقیق شود که ادنم صریح در وجوب عینی در زمان غیبت نیست
بلکه با انضمام قراین و فقرات دیگر مفید خلاف است از جمله آن
عبارات آنکه بعد از بیان هفده رکعت یومیه حضر و عدد
تکبیرات و تسبیحات در رکوع و سجود اینها   در موضع القنوت گفته
و موضعه فی جمیع الصلوات الفرایض والنوافل فی ا
الی لعة الثانیة قبل الرکوع الا فی صلواة الجمعة لمن صلاها
رکعتین مع الامام فی جماعة فانه فی الاولی قبل الرکوع
وفی الثانیة بعده و بعد از آن   عدد ما یجب الاجتماع فی
صلواة الجمعة گفته و عدد ذلک ثمانی عشر خصلة الحریة
والبلوغ والتذکیر وسلامة العقل وصحة الجسم و ا
السلامة من العمی وحضور المصر والشهادة للنداء

وتخلیة

وتخلیة السرب ووجود اربعة نفر مما تقدم ذکره
من هذه الصفات ووجود خامس یؤمهم له صفات
یختص بها علی الایجاب ظاهر الایمان والطهارة فی
المولد من السفاح والسلامة من ثلثة ادواء البرص
والجذام والمعرة بالحدود والمشتبه الشاهد لمن اقیمت
علیه فی الاسلام والمعرفة بفقه الصلوة والافصاح
بالخطبة والقران واقامة فرض الصلوة فی وقتها
من غیر تقدیم ولا تاخیر عنه بحال والخطبة بما تصدق
فیه من الکلام فاذا اجتمعت هذه الثمانی عشرة خصلة
وجب الاجتماع فی الظهر من یوم الجمعة علی ما ذکرناه
وکان فرضها علی النصف من فرض الظهر للحاضر فی
سائر الایام و بعد از آن   عدد ما یجمع فی الجمعة گفته وعددهم
خمسة نفر فی عدد الامام والشاهدین والمنهو
علیه والمتولی لاقامة الحد و باز   عدد من یجمع فی العید گفته
وعددهم سبعة علی عدد الامامیه و قاضیه
والمدعی حقا والمدعی علیه والشاهدین والمتولی

الا تا قامة الحد پس هرگاه در مواضع مذکوره تصریح بامام ظاهر
در معصوم نموده باشند در عدد جمعه و قاضی و حد زننده را که فرموده
امام معصوم نافذ الحکومه چنانکه در حدیث ... فصل سیم رساله
بیان شده ذکر کرده باشند و مع هذا در عدد ما نحن فیه لا اجتماع وجوب را
که احتمال تخییری دارد مقید یعنی نساخته باشند دیگر چگونه حکم
جزم باراده وجوب عینی در زمان غیبت می توان کرد و با این احتمال
وجوب بر تقدیر نایب نیز دارد و با هذا از اوصاف مذکوره را
هیچ یا اکثر آنها علمای دیگر در باب نایب ذکر کرده اند چنانکه در
که سابق مذکور شد و همچنین در ... و غیر آن و
می توان گفت که از فقره لها صفات یختص بها معصوم اراده شده
باشد بنا بر اختصاص صفت عصمت و لوازم آن و از جمله می تواند
آنکه ظاهر الامانة را اختصاص نباشد زیرا که مأموم نیز باید ظاهر الامانة
باشد و همچنین حکمتش که صادق گفته در خطبه اشاره
بمعصوم باشد چه روایت که فعلش مصدق قولش است و گفتارش
مطابق کردار و هر که در خطبه می فرماید خود نیز بجا می آورد
دیگران که نفرمایند و خود نیز بجا نیاورند چنانکه خدای تعالی سرزنش
کرده و فرموده اتامرون الناس بالبر و تنسون انفسکم

دقه

[illegible]

[illegible]

و قطع نظر از اینها هرگاه علمای معتبر شیعه نقل اجماع کرده باشند بر
اشتراط امام یا نایبش و در کتابهای خود شهادت داده باشند
که اتفاق و عمل فرقه ناجیه در همه اعصار و امصار بر عدم وجوب عینی
در زمان غیبت بوده دیگر بمجرد اینکه عبارتی در کتابی محمول بر وجوب
عینی تواند شد چگونه حکم می توان نمود که صاحب کتاب قائل بوجوب
عینی است و از اینجاست که ... در کتاب
در باب سقوط وجوب عینی در زمان غیبت گفته علما اتفاق کرده اند
بر نقل اجماع و حکم بتخییر کرده تنبیه بجهت عوام با مضمون گفته در حاشیه
که ظاهر لفظ بعضی از اصحاب موهم خلاف اجماع باشد و از اینجا
بعضی از متأخرین توهم مذاهب دیگر کرده اند یعنی شیخ زین الدین
و همچنین بعضی از مقلدین او یعنی شیخ بهائی و عبد الصمد ...
پس اعتمادی بر آن نیست و از اینجاست که مضمون کلام میر محمد باقر
... بآن مذهب رفته ابو الصلاح تقی ابن نجم الحلبی
و شیخ ابو الفتح کراجکی انتهی نیز خلاف ظاهر است چه ابو
ابو الصلاح یکی از تلامذه شیخ طوسی و سید مرتضی است پس هرگاه

[illegible]

[illegible]

شیخ طوسی وغیره شهادت داده باشند که خلاف نکرده اند
علمای شیعه در اشتراط معصوم یا نایبش بخصوص در وجوب عینی نماز
جمعه دیگر چه کنی پس دارد که تا کسی بوجوب عینی در زمان غیبت
قائل شود با آنکه بر آن تقدیر نیز ضرر با جماع که شیخ مقدم بر او نقل کرده
ندارد و مع هذا معارض است با آنکه در کتاب با بی
الصلاح نسبت داده از قول بحرمت آنجا که گفته و منع ا
الجواز ابو الصلاح و سلار و ابن ادریس و کراجکی
خود در عداد علمای معتبر متداول التصانیف بر ثبوت القول کی در
آمده تا بحثش در کتابی که بالفعل کسی ندیده است چه رسد
با آنکه نه در منقول از ابی الصلاح تصریح بوجوب عینی شده و نه در
عبارت منقول از کراجکی و اکثر کتاب ایشان در معانی ملیوف الا
در مواضع دیگر کلامی یافت میشد که قرینهٔ ارادهٔ عدم وجوب عینی
میشد و بالجمله چند فقره که در مباحث محمول بر غیر وجوب
عینی میتواند شد و نه هذا قول ابو الصلاح را در برابر
قول بحرمت نقل کرده و حکم با قرب بودن جواز مفهوم از
کلام ابی الصلاح نموده و از قبل او بحث بر دلیل قائلین بحرمت
کرده در آنجا که گفته قال ابی الصلاح لا تنعقد الجمعه

از شیخ [illegible] در [illegible]

و بعد از علامه در [illegible]

الا بامام الملة او منصوب من قبله او بمن تكا
مل له صفات امام الجماعة عند تعذر الامرين
واذان واقامة ففي هذا الكلام حكمان الاول فعل
الجمعة في غيبة الامام مع تمكن الفقهاء من اقامة
منها والحظر كما ينبغي وهذا حكم قد خالف فيه جماعة
و بعد از نقل منع بعض ابن ادريس و سلار نماز جمعه را در زمان
غيبت گفته الاقرب الجواز لنا عموم قوله تعم اذا
نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا وما رواه
عمر ابن يزيد في الصحيح عن الصادق عليه السلم قال
يجمع القوم اذا كانوا خمسة فما زاد وان كانوا اقل
من خمسة فلا جمعة لهم والجمعة واجبة على كل احد
لا يعذر الناس فيها الا خمسة المرأة والمملوك و
المسافر والمريض والصبي وفي الصحيح عن زرارة قال
حثنا ابو عبد الله عليه السلم على صلوة الجمعة حتى
ظننت انه يريد ان ناتيه فقلت نغدو عليك
فقال لا انما عنيت عندكم وفي الموثق عن زرارة
عن عبد الملك عن الباقر عليه السلم قال قال مثلك

بهلك ولم يصل فريضة فرضها الله تعالى قال
قلت كيف اصنع قال صلوة جماعة يعني صلوة الجمعة
دون اصل الاشتراك ولا انها بدل من الظهر فنزيد
حكمها على حكم المبدل لا انتقال فيشمل الخطبتين لانا
نقول انهما بدل من الركعتين ولم يشترط فيهما زيادة
على الركعتين احتج ابن ادريس بان من شرط انعقاد
الجمعة الامام او من نصبه الامام للصلوة والا
الظهر اربع ركعات ثابتة في الذمة بيقين فلا يبرأ
المكلف عن العهدة الا بفعلها واخبار الاحاد مظنونة
لا يجوز التعويل عليها والجواب عن الاول بمنع الا
جماع على صورة النزاع وايضا فانا نقول بموجبه لان
الفقيه المامون منصوب من قبل الامام ولهذا
تمضي احكامه ويجب مساعدته على اقامة الحدود
والقضاء بين الناس وعن الثاني ان اليقين
مشف بما ذكرناه واخبار الاحاد وان افادت الظن
فان الحكم بها قطعي ولولا ذلك سقط اكثر ما سطر في
كتابه دو عبارت ديگر كه از ابي الصلاح نقل كرده اند نيست
كه بعد ازان

كه بعد ازان گفته واذا تكاملت هذه الشروط انعقدت جمعة
وانتقل فرض الظهر من اربع ركعات الى ركعتين بعد الخطبة وتعين
فرض الحضور على كل رجل بالغ حر مسلم مخلى سرب حاضر
بينه وبينها فرسخان فما دونهما ويسقط فرضه عمن عداه
فان حضرها تعين عليه فرض الدخول فيها جمعة
ونيز نقل كرده اند كه در باب الجماعة گفته واولى الناس بها
امام الملة او من نصبه فان تعذر الامران لم ينعقد الا بامام
عدل ومخفى نيست كه انچه در ان مقام سند از راي وجوب
عيني ميتواند شد فقره انتقل فرض الظهر وفقره تعين فرض
الحضور است واول بعد از نظر صحيح معارض جز اين نيست
كه وقتي كه انعقاد يافت منتقل ميشود وجوب از چهار ركعت
بدو ركعت بعد از خطبه واين منافات بوجوب تخييري
ندارد زيرا كه بعد از انعقاد بسبب خطبه حرام است وجايز نيست
وبعد الش ظهر چهار ركعت گذاردن خواه واجب عيني باشد
وخواه تخييري ام بطريقه مشهوره وام بطريقه مرتضي بار
داماد و ثانيه نيز نص در وجوب عيني نيست چه محتمل است
كه مراد اين باشد كه بعد تحقق ميشود فرض حضور جمعه وتعلق

میکیرد بخصوص هر فرد موصوف باوصاف مخصوصه مذکوره
دون دیگران خواه ان فرض حضور عینی باشد خواه تخییری
فتدبر و لهذا علمای معتبر او را از جمله قائلین بتحریم قرار داده اند
مثل شیخ شهید در شرح ارشاد و ابن فهد در مهذب و شیخ علی
در رساله جمعه و مخفی نیست که از عبارات علامه و استدلال
وجوبیه که از قبیل ابی الصلاح ذکر کرده بغیر از جواز مستلزم وجوب
تخییری امری دیگر مفهوم نمیگردد و از جواب آنکه بمجرد اینکه
علامه در مقام از راه بحث با ابن ادریس بر آمده دلالت
حرمت عینی منع کرده و از قبیل ابو الصلاح دلیل بر جواز گفته است
حضرت آخوند ادعا نموده که ظاهر علامه در این کتاب وجوب
عینی است با وجود نقل اجماع بر عدم وجوب عینی و ترجیح و نهی
حرمت چنانکه بخبر یافت چه در فصل اول رساله وجه
در طی بعضی کلام شیخ مفید در این ملحقات و این محض تعسف
و غلط بیّنی است اگر گفته شود که هرگاه غرض شیخ وجوب
عینی نباشد پس استدلال از آیه و خبر دال بر وجوب
معنی ندارد گفته میشود که وجه
استدلال از آیه آنکه امر

و هو اعلم

از آیه فهمیده است خدا متعم بعد در وقت ندا که ظاهر
در وجوب است پس از سقوط وجوب عینی بسبب اجماع متحقق خواهد بود
در ضمن وجوب تخییری و از این است که در جواب آنکه از دلیل او
اوّل ابن ادریس چنین گفته که والجواب عن الاوّل
بمنع الاجماع علی صورة النزاع که حاصلش آنست که آنچه
از اجماع مسلّمست اجماع بر عدم وجوب عینی است اما در متنازع
فیه که جواز و وجوب تخییری است مسلّم نیست و از این نیز وجه استدلال
از خبر اوّل که در آن حکم بوجوب بر همه کس سوای نه کس مخصوص
شده معلوم گشت و اندو خبر دیگر خصوص صحت در استحباب
جنابه در فصل چهارم رساله توضیح یافته و بحث بر استدلال
از آیه و خبر بحث وارد می آید که شاید مراد از آنها خصوص
وجوب عینی بشرط حضور معصوم باشد و در حقیقت نماز جمعه حضور
معصوم یا قدر حکم یا نایبش معتبر باشد لهذا در بینی جواز آن در وقت
لواکه ... منهی و بحرمت راجح دانسته ... مذکوره
توقف نموده و از اینکه در حرمت ... از دلیل اوّل گفته بر آن داشت
اینست که قول بجواز منافات ندارد با آنکه اصل انعقاد نماز جمعه
مشروط باشد بحضور معصوم یا نایبش از این است که قائل بجواز
قائل باشتراط نیز نمیتوان ... با ادعای آنکه فقیه عادل منصوب

منصوب است از جانب معصوم بر وجه عموم و مرخص است از وهم
در این امر و هم در امور دیگر از اجرای احکام و اقامت حدود
شرعیه نیز نفاذ و نیز مطلق انعقاد نماز جمعه و صحتش خواه به سبیل عینیت و
خواه به سبیل جواز و وجوب تخییری مشروط خواهد بود به معصوم
یا نایبش ولیکن در نایب خاص که در زمان نفاذ حکم امام معصوم منصوب است
منصوب است برای امامت نماز جمعه اذن در انعقاد به سبیل وجوب
عینی است و در نایب عام که ماذون و مرخص است در زمان
تقیه و غیبت اذن در انعقاد به سبیل جواز و وجوب تخییری است
که ارجح است و افضل از استحباب چنانکه بعد از این در عبارت
کتاب خلاف شیخ طوسی مصرح است از این خواهد آمد و جواب از دلیل ثانی
ابن ادریس خصوصا ظاهر است که منافاتی ندارد و آنچه از
در کتابش که مصرح است منقول شده است گفته و اذا
حضرت العدة التي يصح ان تنعقد بحضورها الجماعة
يوم الجمعة وكان امامهم مرضيا متمكنا من اقامة
الصلوة في وقتها وايراد الخطبة على وجهها وكانوا
حاضرين آمنين ذكورا بالغين كاملي العقول اصحاء
وجبت عليهم فريضة الجمعة وكان على الامام ان
يخطب بهم خطبتين ويصلي بهم بعدهما ركعتين
و مستور نیست که این کلام هم احتمال وجوب عینی بر تقدیر نایب دارد

وهم

که بعد از آن گفته و اذا اكملت هذه الشروط ا
انعقدت جمعة وانتقل فرض الظهر من اربع ركعات
الى ركعتين بعد الخطبة وتعين فرض الحضور على
كل رجل بالغ حر مسلم مخلى السرب حاضر بلد وبينها
فرسخان فما دونهما فيسقط فرضها عمن عداه
فان حضرها تعين عليه فرض الدخول فيها
جمعة و نیز نقل کرده اند الجماعة كقوله اولى الناس بها
امام الملة او من نصبه فان تعذر الامران لم
تنعقد الا بامام عدل و مخفی نیست که آنچه در این مقام
مستند ازری و جوب عینی تواند شد فقره انتقل فرض ا
الظهر و فقره تعين فرض الحضور است و اول
بعد از لفظ صحیح مفادش جز این نیست که وقتی که انعقاد یافت
منتقل میشود وجوب از چهار رکعت به دو رکعت بعد از خطبه
و این منافات بوجوب تخییری ندارد زیرا که بعد از انعقاد
بسبب خطبه حرامست اگذاشتنش و بدلش ظهر چهار رکعتی
گذاردن خواه واجب عینی باشد خواه تخییری هم بطریقه مشهور
و هم بطریقه میر محمد باقر داماد ثانی نیز نص در وجوب

عینی نیست چه محتمل است که مراد آن باشد که محقق نشود
فرض حضور و تعلق نمیگیرد بخصوص هر یک بر صرف و حاف
مخصوصه بدل از آن دیگران خواه آن فرض حضور عینی باشد
و خواه تخییری فتدبر و بعضی از فضلای معتبر و در از جمله قائلین
باستحباب شمرده اند مثل شیخ شهید در شرح ارشاد و ابن فهد
در مهذب و شیخ علی در رساله نماز جمعه و مخفی نیست که از
عبارات علامه در استدلال و جوابی که از قبل ابی الصلاح
ذکر کرده بغیر از جواز مطلق وجوب تخییری امری دیگر مفهوم نمیگردد
و از غرایب آنکه بمجرد همینکه علامه در این مقام از زراره حجت ابن
ادریس در آمده دلایل حرمت را منع کرده و از قبل ابی
الصلاح دلیل بر جواز گفته است حضرت آخوند [illegible]
نموده که ظاهر علامه در این کتاب وجوب عینی است و حق نقل
اجماع بر عدم وجوب عینی و ترجیح در نفس حرمت چنانکه تحریر
یافته چه در فصل اول رساله و چه در حاشیه بیان کلام شیخ مفید
در باب ملحقات در این محض تعسف و غلط است اگر
گفته شود که هرگاه غرضش وجوب عینی نباشد پس استدلال از آیه
و خبر دال بر وجوب معنی ندارد گفته نشود که وجه استدلال
از آیه

و هم احتمال وجوب تخییری و نیز معتبر آنست که فقد موضعا مما لنا
من اقامة الصلوة فی وقتها و اتیان الخطبة علی وجهها
کنایه باشد از معصوم و نفاذ الحکم یا نایبش هر چند از ملتها یاد
آنکه ثقة الاسلام محمد ابن یعقوب کلینی نسبت از قول بوجوب
عینی محض است آیا از کی حضرت آخوند ظاهر شده
باشد و اگر در جائی دیده است جز ذکر نکرده است و حال آنکه
ثقة الاسلام در کتاب روایت کرده از امام محمد باقر علیه السلام
که خطبه در نماز جمعه نمیباشد مگر با امام و از امام جعفر صادق علیه السلام
روایت کرده که نماز جمعه با امام دو رکعت است و بی امام چهار
رکعت است هر چند ما خاتمه کذا زده و همچنین روایت
کرده که نماز عید نیست مگر با امام چنانکه در فصل سیم رساله تحریر
یافت و بهیچ وجه توجیه و تفسیر نشده و خلافش را ذکر نکرده و
و مذهب محدثین جز این نیست که احادیث مخالف را از مجرد آنکه
در صدد توجیه و تاویل و منع و رد در می آیند و موافق را روایت
میکنند و رد چنانچه ظاهر است بر ارباب تتبع آنکه بقصد
محمد بن علی ابن بابویه نسبت داده نیز خلافش ظاهر است هم از نقل
علما و هم از تصانیفش چنانکه در کتاب در باب نماز
جمعه حدیث دوم باب اول رساله حضرت آخوند را رد

ورد گفته چنانکه در فصل سیم رساله تحریر یافت و بعد ازان حدیث
مشتمل بر امام و قاضی منصوب از جانب امام روایت کرده به وجهی متعرض
توجیه و تأویل آن شده بعد در باب نماز عید بعد ازانکه روایت کرده
نماز عید با امامت گفته وجوب العید انما هو مع امام
عادل و درین نیز تصریحست باشتراط امام معصوم هم در جمعه و هم
در عید زیرا که شرایط اهلیت باتفاق بعد در رساله و رشی
در باب نماز جمعه گفته واذا اجتمعت یوم الجمعة سبعة و
لم یخافوا امّهم بعضهم وخطبهم والخطبة بعد الصلوة
لانّ الخطبتین مکان الرکعتین الاخراوین و
بعد ازان گفته والسبعة الذین ذکرنا هم الامام والمؤذن
والقاضی والمدعی والمدعی علیه والشاهدان و این
نیز ظاهر است در اشتراط معصوم چنانکه در فصل سیم رساله توضیح
پیوسته بعد گفته وان صلّیت الظهر مع الامام
بخطبة صلّیت رکعتین وان صلّیت بغیر خطبة صلّیتها
اربعا وقد فرض الله من الجمعة الی الجمعة خمسا وثلثین
صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله فی جماعة وهی
الجمعة ووضعها عن تسعة عن الصغیر والکبیر والمجنون
والمسافر

در رساله علم الهدی مرتضی

بعد صفحه یک فقره

والمسافر والعبد والمرأة والمریض والاعمی ومن
کان علی رأس فرسخین ومن صلّاها وحده فلیصلّها
فلیصلّها اربعا کصلوة الظهر فی سائر الایام و این
نیز ظاهر در اشتراط معصومست بعد نیز از ذکر آنچه مذکور شد بانکه
حدیث مشهوری که عمده دلایل قائلین بوجوب عینی در زمان غیبت
است مقید است بوجود امام و مضمون آن در صحیحه زراره اعم
از نوادر و جماعتست چنانکه در فصل سیم رساله در حدیث چهارم
روایت کافی در بیان فقره امّا من یصلّی وحده فهی
اربع رکعات وان صلّی جماعة مبین گشته و آنکه در آخر
کتاب گفته که والجماعة یوم الجمعة فریضة واجبة
وفی سائر الایام سنة من ترکها رغبة عنها
وعن جماعة المسلمین من غیر علة فلا صلوة له نیز مراد
وجوب بر تقدیر امام معصوم است چنانکه ظاهر است تا آخر
تحریر بقرینه رغبة عنها بر تقدیری که رغبت متعلق بمطلق جماعت
نباشد از برای آنکه در ترک واجب عینی قید رغبة عنها گنجایش
ندارد در فضیلت نماز جماعت که نوشته است روایت شده
در ... از امام جعفر صادق علیه السلام که فرموده لیس الاجتماع

در کتاب من لا یحضره الفقیه

در شرایع الاسلام

بمفروض فی الصلوات کلها ولکنها سنة من
ترکها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنین من غیر
علة فلا صلوة له ودر کافی نیز همین عبارت روایت شده
ودر کتاب   نیز در باب الجماعة وفضلها بعبارت مشتمل
بر این حدیث گفته فرض الله تبارک وتعالی علی الناس من
الجمعة الی الجمعة خمسا وثلثین صلوة منها صلوة
واحدة فرضها الله فی جماعة وهی الجمعة فاما سائر
الصلوات فلیس الاجتماع علیها بمفروض ولکنه
سنة من ترکها رغبة عنها وعن جماعة المسلمین
من غیر علة فلا صلوة له واز اینجا ظاهر میشود که مراد از سنیت
مگر مطابق زعم معصوم که رغبت متعلق بنماز جماعت باشد
ولیس و   آنچه را در کتاب عیون الاخبار وعلل الشرایع
روایت کرده صریحست در اشتراط وجود معصوم چنانکه در حدیث
دوم فصل سیم رساله بتحقیق انجامید پس از کار حضرت آخوند
معلوم شده که او بوجوب عینی قائلست ولا قائل بوجوب عینی
نماز جمعه بمعنی مذکور در زمان مثل رکن الدوله باشد که در زمان
بهلوی خود بر تخت مرتبت نماز جمعه نمیکرد

ودر کتاب من لا یحضره الفقیه

ونیز [illegible]

ونیز [illegible]

انهم

از همه تازه تر آنکه نسبت قول بوجوب عینی را بشیخ طوسی داده
وگفته مذهب شیخ ابوجعفر طوسی باین باشد انتهی و آنکه در همه
کتابهائی که بالفعل از شیخ ابوجعفر طوسی در میانست مثل کتاب
وکتاب   وکتاب   وکتاب   وکتاب
تصریح شده باشتراط در امام یا نایبش بخصوص ودر هرجا که بیان
رخصت نماز جمعه در زمان غیبت نموده بعبارات دالة بر جواز
واستحباب اداکرده ودر   بلفظ لا بأس گفته و چون در تتمه
بر کجروشیهای بعض اذهان ناچار است از ذکر کلام شیخ بهذه العبارة
مذکور میشود در کتاب   گفته   من شرط انعقاد
الجمعة الامام او من یامره الامام بذلک من قاضی
او امیر ونحو ذلک ومتی اقیمت بغیر امره لم تصح وبه
قال الاوزاعی وابو حنیفة وقال محمد ان مرض
الامام او سافر او مات فقدمت الرعیة من
یصلی بهم الجمعة صحت لانه موضع ضرورة وصلوة
العیدین عندهم مثل صلوة الجمعة وقال الشافعی
لیس من شرط الجمعة الامام ولا امر الامام ومتی
اجتمع جماعة من غیر امر الامام فاقاموها بغیر اذنه

[illegible]

مسئله [illegible]

جائزة وبه قال مالك واحمد دليلنا انه لا خلاف
انها تنعقد بالامام او بامره وليس على انعقادها
اذا لم يكن امام ولا امره دليل فان قيل اليس قد رويتم
فيما مضى وفي كتبكم انه يجوز لاهل القرايا والسواد
المؤمنين اذا اجتمعوا العدد الذي تنعقد بهم
ان يصلوا الجمعة قلنا ذلك مأذون فيه مرغب
فيه فجرى ذلك مجرى ان ينصب الامام من
يصلي بهم وايضا عليه اجماع الفرقة فانهم لا يختلفون
ان من شرط الجمعة الامام او امره وروى محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام قال تجب الجمعة على سبعة نفر
من المسلمين ولا تجب على اقل منهم الامام وقاضيه
والمدعي حقا والمدعى عليه والشاهدان والذي
يضرب الحد بين يدي الامام وايضا فانه اجماع
فانه من عهد النبي صلى الله عليه وآله الى وقتنا
هذا ما اقام الجمعة الا الخلفاء والامراء ومن ولي
الصلوة فعلم ان ذلك اجماع اهل الاعصار ولو انعقدت
بالرعية لصلوها كذلك
كفته واما الشروط
الى جمعه ١٢

[illegible]

الى احد الى صحة الانعقاد فاربعة السلطان العادل
او من يأمره السلطان والعدد سبعة وجوبا وخمسة
والعدد سبعة وجوبا وخمسة ندبا وان يكونا بين الجمعتين
الجمعتين ثلثة اميال فما زاد عليها وان يخطب
خطبتين و كفته تجب الجمعة اذا اجتمعت شروط
وهي على ضربين احدهما يرجع الى من وجب عليه وا
والثاني يرجع الى غيره فما يرجع اليه عشرة شرائط
الذكورة والبلوغ والحرية وكمال العقل والصحة من
المرض وارتفاع العمى وارتفاع العرج وان لا يكون
شيخا لا حراك به وان لا يكون مسافرا ويكون
بينه وبين الموضع الذي تصلى فيه الجمعة فرسخان
فما دونه ومع اجتماع الشروط لا تنعقد الا باربعة
شروط وهي التي ترجع الى غيره السلطان العادل او من
يأمره السلطان والعدد سبعة وجوبا وخمسة
ندبا وان يكون بين الجمعتين ثلثة اميال فما زاد وان
يخطب خطبتين در تفسير شريف سوره جمعه كفته
وتفرض الجمعة لازم جميع المكلفين الا صاحب العذر

[illegible]
[illegible]

من سفر او مرض او عمى وعرج او آفة وغير ذلك
وعند اجتماع شروط بكون سلطان عادل او من
نصبه السلطان للصلوة و كفته اعلم ان الا
جتماع في صلوة الجمعة فريضة اذا حصلت شرائطه و
ومن شرائطه ان يكون هناك امام عادل او من
نصبه الامام للصلوة بالناس ويبلغ عدد من يصلي
بهم سبعة نفر فان كانوا اقل من ذلك لم يجب
عليهم الجمعة ويستحب لهم ان يجتمعوا اذا كانوا خمسة
نفر ومع حصول هذه الشرائط تسقط عن تسعة نفر
الشيخ الكبير والطفل الصغير والمرأة والعبد والمسافر
والاعمى والاعرج والمريض ومن كان على رأس
اكثر من فرسخين و بعد از ان كفته لا باس ان يجتمع المؤمنون
في زمان التقية بحيث لا ضرر عليهم فيصلوا جماعة
بخطبتين فان لم يتمكنوا من الخطبة جاز لهم ان
يصلوا جماعة لكنهم يصلون اربع ركعات و
مثل اين در باب امر بمعروف نيز كفته چنانكه قبل از اين مذكور
در طي تبيان قول شيخ مفيد د نيز در آخر كتاب جمعه همين
عبارت

مراد نهايه [illegible]

مراد جمل السيد

همين عبارت كفته تفاوت انكه در دو فقره آخر باين عبارت
كفته فان لم يتمكنوا من الخطبة صلوا جماعة ظهرا اربع
ركعات كفته ويستحب في زمان الغيبة والا
التقية بحيث لا ضرر عليهم اذا اجتمع المؤمنون
وبلغوا سبعة نفر ان يصلي الجمعة ركعتين فان
لم يكن من يخطب صلوا اربعا وروى ابن ابي عمير
عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلم قال اني
لاحب للرجل ان لا يخرج من الدنيا حتى يتمتع و
ولو مرة واحدة وان يصلي الجمعة في جماعة در اركان
در آخر باب عمل ليلة الجمعة ويومها معتبره شريفه كه حديث
عبد الملك را نيز بهمين معنى از مستحبات جمعه كرفته آن كه كفته
واعلم ان للجمعة حقا قد ذكر عن ابي جعفر عليه السلم
انه قال لعبد الملك مثلك يهلك ولم يصل
فريضة فرضها الله قال قلت كيف اصنع قال
صلوها جماعة يعني الجمعة وسخن در اين حديث در
فصل چهارم رساله مذكور زبت و بر هوشمند زيرك
سليقه درست انديشه بي شك و شبهه واضح ولايح است

مراد مصباح شيخ

مراد امالى صدوق

که عبارتی که از کتب شیخ مسطور گشت احتمال وجوب عینی ندارد
و چون حضرت آخوند عبارت کتاب خلاف و نهایه و مبسوط را
بر وجوب عینی حمل کرده بنابراین اولا اشاره بمعنی مقصود شیخ
می نماید ثانیا بنا را خیال استنباط وجوب عینی و مورد توهم از آن
بیان میکنند باید دانست که شیخ در خلاف در اول مسئله گفته
که شرط انعقاد جمعه امامت یا مأمور از جانب امام و در این
استدلال کرده بر آن اجماع و بعد از آن در خلاف قیل سؤال کرده
که آیا نه شما در کتب خود نقل کرده اید که جایز است که مردم فقها
و سایر مؤمنان در وقت تحقق جمعیتی که جمعه با آن منعقد میشود
نماز جمعه گذارند آنگاه در قلنا جواب داده و گفته که آنچه
ما تجویز کرده ایم مأذون فیه مرغب فیه است یعنی معصوم در
در زمان تقیه و غیبت اذن داده و مستحب است حاصلش
آنکه همچنانکه در زمان نفاذ حکم معصوم اذن بر سبیل وجوبست
داده واجب میشود در غیر زمان نفاذ حکم که تقیه است اذن
بر سبیل استحباب داده و آن واجب نمیشود بلکه استحباب بهم میرساند
پس آنچه گفته ایم که انعقاد جمعه مطلق مشروط بحضور امام یا مأمور
از جانب امامت در صحت جمعه اذن در خصوص در زمان
تقیه جاری مجرای اذن در خصوص در زمان نفاذ حکمست
نفاذت

نفاذت اینست که در زمان نفاذ حکم معصوم مصحح انعقاد بر سبیل
وجوبست و در زمان تقیه مصحح انعقاد بر سبیل استحباب از این
رو که در زمان تقیه اذن بر نحو استحباب از معصوم حاصل شده
حضرت آخوند آنکه شیخ اولا گفته که شرط انعقاد نماز جمعه امامست
یا مأمور از جانب امام بعد ثانیا احکام گفته که گذاردن نماز
جمعه در زمان تقیه و غیبت با اذن امامت و این اذن
در حکم نصب کردن امامست پس همچنانکه با وجود امام و نایبش
واجبست بر این تقدیر نیز واجب خواهد بود و این باطل
صرف کجروی و غلط محض است نیز از زراره تصریح بمرغب فیه
که نص در استحبابست و نیز شیخ در تهذیب بعد از عنوان بابی
گفته که در این نمازی مستحب است و گفته باب الصلوة
المرغب فیها و در اوایل مصباح هم نماز جمعه را مرغب فیها گفته
بود و او رساله در ما جاء فی فضل یوم الجمعة و الاعمال المرغبة
فیها گفته الصلوة المستحب فعلها المرغب فیها پس
صلوة نبی صلی الله علیه و آله و صلوة امیر المؤمنین علیه السلام
و صلوة جعفر و صلوة فاطمه علیها السلام و غیر اینها را ذکر
کرده و در کافی نیز باب صلوة فاطمه و غیرها من الصلوات
المرغب واقع شده و هر چند علم بودن اینکلمه در

در مستحبات احتیاج به بیان نداشت لیکن بنا بر بهانه جوئی منکرین
انصاف اشاره به بازهٔ از مواردی که در استعمال آن شده و این در نهایت
ظهور است و هم از زراره نقل کرده شیخ و علمای دیگر زیرا که در
مبسوط و تبیان و جمل از امام یا سلطان عادل که نقل در بعض
نافذ الحکومة تعبیر کرده چنانکه علامه در تذکره و محقق در
معتبر و شرایع و شیخ شهید در ذکری و شیخ مقداد در کنز العرفان
و شیخ طبرسی در مجمع البیان و ابن حمزه در وسیله و غیر اینها و
در نهایه با امام عادل که آن نیز نقل است در معصوم نافذ
الحکم تعبیر کرده چنانکه علامه در منتهی و تحریر و ارشاد و سید مرتضی
در میافارقیات و شیخ شهید در بیان و ابن زهره در غنیه و
غیر اینها و بعد از این در مبسوط و نهایه حکم کرده به روان نماز جمعه
را در زمان غیبت و تقیه به آنکه نص در جواز است اگر ممنوعه
نبود و مصباح مستحب که نقل در مستحبات بیان کرده همچنانکه علامه
در نهایه به تجویز او در ممنوعه و محقق در معتبر سقوط الوجوب لا
الاستحباب گفته و شیخ شهید در بیان نیز سقوط الوجوب گفته
و نیز شیخ در نهایه و تبیان تصریح باشتراط وجوب کرده مثل علامه
در نهایه و تذکره و ارشاد و محقق در معتبر و شرایع و شیخ شهید در ذکری و
بیان و شیخ مقداد در کنز العرفان و شیخ ابو علی طبرسی در مجمع البیان
و ابن فهد در مهذب و ابن زهره در غنیه و شیخ علی در شرح
قواعد

در شرح قواعد و شیخ زین الدین در شرح الفیه و غیر اینها چنانکه
در فصل اول رساله مرقومه است پس چگونه در کلام شیخ اذن منظور را
مطلق خواه در زمان نفاذ حکم و خواه در زمان تقیه مستلزم وجوب
عینی میتوان اعتبار کرد و چون منشأ توهم در عبارت
خلاف و بطلانش در رساله شده اکنون گفته میشود که مراد
از قول شیخ در نهایه که گفته فان لم یتمکنوا من الخطبة جاز
لهم ان یصلوا جماعة اربعا این است که به تقدیر عدم تمکن از خطبه
نماز ظهر چهار رکعت را هم میتوان کرد پس بر این تقدیر نماز
جماعت متعین خواهد بود و نه نماز به تنهائی بخصوص و به این
مدعا جانب او در ممنوعه هم چنین است در مبسوط که تصریح او در ممنوعه
چنانکه ظاهر است از عبارت مصباح و حضرت آخوند حقیر
از این رسیده هم چنین خیال کرده که هرگاه نماز ظهر بجماعت
بر تقدیر عدم تمکن جایز باشد پس بر تقدیر تمکن جایز نخواهد
بود و این در کمال سخافت و رکاکت است پس محقق شیخ که
نسبت وجوب عینی در زمان غیبت به شیخ علی خطا و غلط محض
بلکه ظاهر چنان آمده که مذهب قدمای اخباریین و
محدثین شیعه همه این باشد چنانکه در رساله نماز جمعه بیان
کرده ایم انتهی ز زین شعری ظاهر است که خصوص

اقوال و مذاهب فقها و علمای سابق یا از کتب و مصنفاتی
که از ایشان در میان باشد معلوم می‌شود یا از نقل علمای دیگر که
معاصر یا متأخرین باشند پس اقوال و مذاهب جمعی که در زمان
این زمان کتب و مصنفات ایشان بین الانام متداول و موجود
چه از متقدمین مثل ثقة الاسلام محمد ابن یعقوب کلینی و صدوق
محمد علی ابن بابویه و شیخ مفید و سید مرتضی و شیخ الطائفه محمد
ابن حسن طوسی و شیخ ابو علی طبرسی و ابن زهره و ابن حمزه و
ابن ادریس و چه از متأخرین مثل محقق و علامه و شیخ مقداد و
شیخ شهید ثانی از مصنفات و کتب و رسایل ایشان معلوم شده
که وجوب نماز جمعه را مشروط بحضور معصوم یا منصوب للحکم یا باذن
میدانند و در آن جمعی کثیر از ثقات و معتبرین نقل اجماع در
اتفاق کرده‌اند و هیچ یک از این بزرگان قول بوجوب عینی
را در زمان غیبت از احدی از سابقین و نه از معاصرین
خود نقل نکرده‌اند و تا زمان محقق و علامه از اصول و کتب
اصحاب ائمه معاصرین و مصنفات و مؤلفات سایر ثقات
در میان بوده چه جای زمان پیشتر و صدوق خود در اول کتاب
من لا یحضره الفقیه بعد از اخبار با آنکه آنچه در این کتاب است
حجت میانه او و خدا است بهمین مضمون گفته که جمیع آنچه
در این

صدوق خود در اول کتاب

در این کتاب حریز بن عبدالله سجستانی از معارف اصحاب
حضرت صادق علیه السلام و کتاب عبیدالله ابن علی حلبی از ثقات
اعاظم اصحاب حضرت صادق علیه السلام و کتب علی ابن مهزیار اهوازی
و کتب حسین ابن سعید اهوازی که از اکابر اصحاب حضرت امام
رضا و جواد و هادی علیهم السلام و نوادر محمد ابن ابی عمیر از اجله ثقات
صحیح الروایه حضرت امام رضا و جواد علیهما السلام و نوادر احمد ابن
محمد ابن عیسی از ثقات جلیل القدر اصحاب حضرت امام رضا
و جواد و هادی علیهم السلام و کتاب نوادر الحکمه محمد ابن احمد ابن
یحیی ابن عمران اشعری از ثقات اصحاب حدیث و کتاب
رحمت سعد ابن عبدالله از مشایخ ثقه عظیم الشأن علی ابن
بابویه و کتب محاسن احمد ابن ابی عبدالله برقی از ثقات
اصحاب حدیث و رساله پدرش علی ابن بابویه از ثقات مشایخ
و جامع شیخش محمد ابن حسن ابن ولید از مشایخ ثقه عظیم القدر
و غیر اینها از اصول و مصنفاتی که طرق روایتش با آنها معلوم
معروف است بعد فهرست کتابهائی که روایت از مشایخ
و پیشینیان شیخ او رسیده تا اینجا بود مضمون کلام صدوق
و این تعریفات صاحب کتاب

و شیخ طوسی در آخر تهذیب و استبصار

ذکر کرده که احادیث این دو کتاب که همه از کتب و اصول صحیح
ائمه و مصنفات مشایخ امامیه روایت نموده و در خصوص آخر
استبصار گفته که کتاب تهذیب مشتمل بر جمیع احادیث فقه
از متفق علیه و مختلف فیه و کتاب نهایه مشتمل بر مجرد فتواها
بود در جمیع ابواب فقه و ذکر جمیع آنچه روایت شده در آن بر
وجهی که مختصر باشد و فایده اش بسیار و استبصار مشتمل بر
جمیع آنچه روایت شده از اخبار مختلف و در اوایل مبسوط
گفته که من پیش از این تألیف نمودم کتاب نهایه را و ذکر کردم
در آن جمیع آنچه روایت کرده بودند اصحاب ما در مصنفات شان
و اصول از مسائل متفرق فقه بودند در کتابهاشان
بلکه ذکر کردم همه آن یا اکثرش بهمان الفاظ که منقول از ایشان
بود تا اینجا مضمون کلام شیخ طوسی که از جمله قابل تحقیق
نا جمعه است در آخر کتاب سرائر از کتب و اصول جمعی از
اصحاب ائمه معصومین علیهم السلام و بعضی از مصنفات دیگر
ثقات سابقین دیگر سوای شیخ طوسی و ابن بابویه استخراج
از احادیث کرده چنانکه ظاهر است که همه آنها نفیس خاص

و ابن ادریس که از جمله

بعد

بعد مثل کتاب موسی ابن بکر واسطی از اصحاب حضرت کاظم علیه السلام
و کتاب نوادر و کتاب جامع احمد ابن محمد ابن ابی نصر بزنطی از
ثقات عظیم الشان حضرت امام رضا علیه السلام و کتاب معاویة
ابن عمار از اعاظم ثقات اصحاب حضرت صادق و کاظم علیهما السلام
و کتاب ابان بن تغلب از ثقات جلیل القدر و قدماء اصحاب حضرت
باقر و صادق علیهما السلام و کتاب جمیل ابن دراج از اجله ثقات اصحاب
حضرت صادق علیه السلام و کتاب سیاری صاحب موسی و الرضا ع
و کتاب مسائل الرجال احمد ابن محمد ابن عیاش جوهری و مسائل علاء
ابن رزین از ثقات رفیع المکان اصحاب حضرت صادق علیه السلام
و مسائل داود صرمی از اصحاب هادی علیه السلام و مسائل محمد ابن علی
ابن عیسی و کتاب حریز ابن عبد الله سجستانی از [illegible] حضرت
صادق علیه السلام و کتاب مشیخه حسن ابن محبوب از ارکان ثقات
صحیح الروایه اصحاب حضرت رضا علیه السلام و کتاب نوادر
المصنفین علی ابن رئاب از مشایخ ثقات و کتاب قرب
الاسناد محمد ابن عبد الله ابن جعفر الحمیری از وجوه ثقات اصحاب
و کتاب جعفر ابن محمد ابن سنان و کتاب عبد الله ابن بکیر ابن اعین
از زرارت که موثق حضرت صادق ع و کتاب روایت [illegible]

ابو القاسم ابن قولویه یعنی جعفر بن محمد ابن قولویه از جملهٔ ثقات
استاد شیخ مفید و کتاب شرح ابن قائم صفوانی و کتاب محاسن احمد ابن
ابی عبد الله برقی و کتاب العیون والمحاسن شیخ مفید تا انتهی بود مضمون
کلام ابن ادریس سوای تعریف ثقات صاحبان کتاب مذکوره و ستایش زرد
چون ابن ادریس او را در آخر کتاب بصاحب موسی و رضا علیه السلام وصف
کرده و علمای رجال ابو عبد الله سیاری متهم با حمد ابن محمد ابن سیار
را از اصحاب ثانی و عسکری شمرده اند متهم تر اند بوده که ابن سیار غیر این
باشد والله یعلم   در آخر فصل ثانی از زوائد کتاب معتبر تقریب
بیان مرتبهٔ علم حضرت جواد و ستایش فضلای اصحاب و اتباع ایشان
گفته مثل حسین ابن سعید و برادرش حسن و احمد ابن محمد ابن ابی نصر
بزنطی و احمد ابن محمد ابن خالد برقی و شاذان ابن خلیل قمی و ایوب
ابن نوح ابن دراج و احمد ابن محمد ابن عیسی و غیر هم از آنکه
که بطول میکشد شمار آنها و کتابهای ایشان الحال معتمد و متداول
میان اصحاب است و بعد از این در زوائد فصل رابع گفته چون
فقهای ما در کثرت بحدی رسیده اند که ضبط عددشان متعسر و
حصر اقوالشان متعذر است از جهت در همه جا بودن و بسیاری
تصانیف و با اینجا منحصر و مندرج بود گفته با ایشان در اقوال
جماعتی

و محقق در اول

جماعتی از فضلای متاخر از ایشان ایراد نمودم در این کتاب بکلام
از ایشان که در فضل و تقدم مثل در نقد اخبار و در سستی اختیار و خوبی
اعتبار معروف بود و اقتصار کردم از کتب ایشان افاضل بر آنکه ظاهر
بود در آن سعی و اجتهاد ایشان و معلوم بود اهتمام ایشان در آن و بود
اعتبار ایشان پس از آن زمان که بر گزیدم حسن ابن محبوب و احمد ابن
محمد ابن ابی نصر بزنطی و حسین ابن سعید و فضل ابن شاذان
و یونس ابن عبد الرحمن و از متاخرین ابو جعفر محمد ابن بابویه قمی و محمد ابن
یعقوب کلینی و از اصحاب کتب فتاوی علی ابن بابویه و ابو علی احمد ابن
جنید و حسن ابن ابی عقیل عمانی و مفید محمد ابن محمد ابن نعمان
و علم الهدی و شیخ ابو جعفر محمد ابن حسن طوسی تا انتهی بود مضمون کلام
محقق و   در اول کتاب تحریر با همین مضمون گفته که بتحقیق جمع
کردیم در این کتاب معظم مسائل فقهیه و اکثر مطالب مختلفه
فرعیه بدون تطویل بذکر حجت و دلیل چه بود رسیده ایم از آن
موکول بکتاب منتهی المطلب پس بدرستیکه آن مشتمل است بر همه مسائل
هم اصولش و هم فروعش و بر ذکر هر خلافی که واقع شده در آنها
میانهٔ علمای ما مگر نادری که بر سبیل ندرت مذکور شده باشد و در
اوایل کتاب نهایه با همین مضمون گفته که بتحقیق جمع کردیم در این
کتاب فتواهای امامیه را بر وجه اختصار و در اول کتاب

و علامه در اول کتاب

کتاب تذکرة الفقهاء نیز با این مضمون گفته که همت گماشته ام
در این کتاب بتلخیص فتاوی علما و قواعد فقها بر طریقهٔ امامیه
و در اول کتاب مختلف نیز با این مضمون گفته که بدرستی که واقف شدم
بر کتب متقدمین اصحاب امامیه و مقالات محققین علمای امامیه
در علم فقه و یافتم در میان ایشان خلاف در بسیاری از مسائل متعدده
و مطالب عظیمه متفرقه پس لازم دانستم آوردن این مسائل مختلف فیها را
بدرستی که مشتمل باشد بر آنچه که بما رسیده است از اختلاف ایشان
در احکام شرعیه و مسائل فقهیه از آن متفق علیه جز آن حواله
شده است بکتاب کبیر ما که مسمی است بمنتهی المطلب در تحقیق المذهب
و از شرط آنکه در آن کتاب مسائل خلافی و اتفاقی هر دو جمع است تا آنجا
که مضمون کلام علامه و [illegible] در اول کتاب ذکری گفته که این
کتاب ذکری الشیعه است در احکام شریعت که قصد کرده ام در آنچه وارد
شده از شریعه مرسلین بواسطت خلفای معصومین ایشان از آنچه دلالت
کند بر آن کتاب مبین و اجماع مسلمین و حدیث مشهور و دلیل
ماثور از معصومین رسیده تا اینجا که مضمون کلام شیخ شهید
در مقدمه رسالهٔ کتاب مهذب هم مضمون گفته که بدرستی
بدرستی که من التزام نمودم که بیان کنم خلاف متحقق در مسئله را
که مصنف اشاره بخلاف در آن کرده باشد و بقدر [illegible]

شیخ شهید در اول

شیخ احمد بن فهد در مقدمه

و توانائی

و توانائی سعی کردم و کوشش کردم و رسیدگی نمودم در آنکسی که خلاف
کرده است اگر چه نادر و متروک بوده باشد و گاه است که تردد
از خصوص مصنف است پس با آن نیز اشاره میکنم و بیان مینمایم در حاشیه
بعد از تتبع و تفحص و بازیافت اقوال اصحاب و فتواهای ایشان و روا
یات ایشان حسب الامکان می آوردم در هر مسئله آنچه را اصحاب گفته اند
از اقوال متعدده اگر چه بعضی متروک باشد و گاه باشد
که مصنف در بعضی مسائل دو قول ذکر میکند و من بیشتر از آن ذکر
میکنم و اگر مسئله ذیل مناسبتی باشد از برای خلافی بعد از آن می آورم هر چند
مصنف اشاره بخلاف در آن نکرده باشد بلکه هر چند از برای
مذکور آن حجه باشد در کتاب غایة المراد اگر مقام شایسته تفریع فقهیه
قصد کرده ام از تفریعات و وجوهی آنچه امکان داشته آورده ام
تا اینجا که مضمون کلام ابن فهد مذهب قدمای اصحاب وجوب
عینی جمعه است نقل از ارکان موثق القول که در کتب خود نسبت
داده اند که آنچه در این کتب از کتب و مصنفات محققین نقل
کرده اند و همه متضمن اقوال اصحاب ائمه معصومین علیهم السلام و فتاوی
و عقاید محققین است چرا که نقل نمیکنند و تا حد نسبت نمیدهند
فاعتبروا یا اولی الالباب حقا که هرکس از روی بی غرضی
کتب اصحاب را قدری تتبع نماید و به بیند که چگونه ایشان

[illegible]

نموده‌اند در همه جا اقوال علما در اختلافات اینها را در کلیات
و جزئیات مسائل مذکور ساخته‌اند و صاحبان اقوال را از اجله
اصحاب ائمه معصومین مثل فضل ابن شاذان و یونس ابن عبد الرحمن
و احمد بن محمد ابن ابی نصر بزنطی و غیرهم و بعد از اصحاب ائمه مثل ابن
جنید و ابن عقیل و علی ابن بابویه و غیرهم چه از متقدمین و چه از
متاخرین نام برده‌اند بتحقیق و یقین معلوم شد که قول بوجوب
عینی در زمان غیبت که اصلا و مطلقا در کتب این بزرگان
بکسی نسبت نداده‌اند و در هیچ جا مذکور نساخته‌اند و بهیچ وجه
من الوجوه متعرض آن نشده‌اند و قائلش تا زمان شیخ زین الدین
نام و نشان نداشته است بدعت محض و اختراع صرف است امید
که حق تعالی بندگان خود را از مکاید اغراض دنیوی بتخصیص
اغراض ناشی از حب جاه و ریاست مصون دارد و نسبتی که محقق
که نسبت قول وجوب عینی اقدم بار اخباریین و محمد تقی مجلسی
اثری و نهایتش داده که حضرت آخوند در این رساله که خلاصه
آن رساله است افاده فرموده معلوم است در آن رساله محمد قاسم
بیان کرده باشند والله الهادی — و کلام شیخ حسین
ابن عبد الصمد الحارثی والد بزرگوار شیخ بهاء الدین محمد آنکه

[illegible] و کلام شیخ

دعوی

دعوی نزدیک باجماع بر وجوب عینی جمعه و نزدیک باین کلام شیخ زین
الدین رحمه الله رسالتی دارد که نص مقتدایان و مجتهدان
متقدم و متاخر بر اجماع و اتفاق بر عدم وجوب عینی منظور و مسموع نیست
و اشتهار بر دعوی اجماع والد بزرگوار شیخ بهاء الدین محمد که فضیلتی بهتر
از پدری شیخ بهاء الدین ندارد و دعویش کذب محض و مخالف
اقوال و اشتهار است همگی علما و فقهای صادق القول است منظور و مسموع نیست
و همچنین اشتهار نزدیک باین از شیخ زین الدین سابقش که مدعی وجوب
عینی است و در این قول منفرد بوده چنانکه از ارباب تتبع ظاهر
است و از اینجاست که محقق ثانی در شرح ارشاد گفته
قول مع عدم القائل در واقع این چه از نیست والله
خیر الحاکمین
و این قول از شیخ شهید ثانی رحمه الله از
ظاهر از شیخ علاء الدین طبرسی نیز نقل کرده و صریحا از اکثر متقدمان
علمای شیعه نقل نموده انتهی — از شیخ علاء الدین طبرسی منقولست
مطابق است با آنکه علامه در کتاب نهج الحق و کشف الصدق
گفته و بهیچ وجه دلالت بر وجوب عینی در زمان غیبت ندارد
و از برای آنکه فی الحال توضیح مقال کلام او برجا مذکور میکرد
علامه در کتاب مذکور آورده پاره از اختلافات میانه
شیعه و اهل سنت را در نماز جمعه بنحوه مثل آنکه امامیه

[illegible]

رفته اند بوجوب حضور نماز جمعه تا بدو فرسخ و ابو حنیفه گفته
است هر گاه خارج از بلد باشد واجب نیست حضور و امامیه رفته
اند باینکه بر هر کسی که از آنجا امام باشد واجب میشود و شافعی
در جمعه و در بعضی گفته اند که واجب نمیشود بر کمتر از چهل کس و امامیه
رفته اند بوجوب چهار چیز در خطبه حمد و ثنای الهی و صلوات
بر پیغمبر و آلش و وعظ و قرائت جزئی از قرآن و ابو حنیفه گفته است
واجب است در خطبه هر یک از الحمد لله و الله اکبر و
سبحان الله و لا اله الا الله و امامیه رفته اند بحرمت سفر
بعد از زوال پیش از نماز جمعه و حنفی تجویز کرده اند و امامیه رفته اند
باینکه جایز است نماز جمعه در صحرا و ابو حنیفه گفته جایز نیست مگر در
شهر یا عیدگاه و شافعی گفته جایز نیست مگر در میان شهر بعد از این
گفته وقد ظهر من هذه المسائل للعاقل المنصف
ان الامامیة اکثر ایجابا للجمعة من الجمهور ومع ذلك
یشنعون علیهم ترکها حیث انهم لم یجوزوا الا
ئتمام بالفاسق و مرتکب الکبائر و المخالف فی
العقیدة الصحیحة مذکور در کتابش که مسمی است
بنهج الحق و هدایة الایمان همین مسطور است که بعد از نقل
خلاف میانه مسلمانان در نماز جمعه گفته ان الامامیة

در نسخ [illegible] مذکور

اکثر

اکثر ایجابا للجمعة تا آخر که از علامه مذکور گشت بهمان
عبارت بی تفاوت و بر صاحبان شعور پوشیده نیست که کلام مذکور
دلالت بر وجوب عینی در زمان غیبت ندارد و اگر میداشت چگونه
مثل علامه که در کتب خود همه جا نقل اجماع بر سقوط وجوب عینی کرده
از آن میگذشت بلکه باندک تدبری دلالتش بر عدم وجوب عینی ظاهر
میشود از برای آنکه از این کلام فهمیده میشود که مخالفین ترک نماز
جمعه را شیوه و عادت امامیه دانسته اند از این راه تشنیع میکر
دند چنانکه صاحب فضائح الروافض در فضیحت بیست و یکم گفته
گفته رافضی نماز آدینه و نمازهای عید بمصلی عیدگاه مسلمانان نکنند
و گویند تا وقت آمدن امام و غزو نکنند تا امام نیاید
قزوینی در کتابش که در [illegible] در نقض فضایح مذکوره
در رد آنها تالیف کرده در جوابش گفته بمذهب ابو حنیفه اگر پادشاه
ور در شهر نباشد جمعه فرض ساقط شود و بمذهب شافعی تا چهل تن
نباشد واجب نباشد و بمذهب شیعه نیز چنانست که امام
معصوم باید یا حاضر باشد یا قایم مقام او تا نماز آدینه واجب
باشد و اگر بمذهب فریقین بی شرط واجب نباشد و خلل
نکنند بمذهب شیعه نیز چون این شرط نباشد بر تشنیع نقصان
نکنند و آنچه گفته در غزو روا ندارند که بی وجود امام و ظهور

در نسخ [illegible]

وظهور او از رنجهای حکمت که گفته شد انتهی نقد بیشتر
نیز گفته معلوم است از مذهب ابو حنیفه که در شهری منعقد باشد
که هر صنفی از اصناف محترفه و صناع در آن شهر باشند اگر یکی در
ماند وجوب ساقط باشد و بمذهب شافعی باید که چهل نفس حاضر باشند
تا نماز آدینه واجب باشد و اگر کمتر از این عدد باشند واجب
نباشد و بمذهب اهل بیت علیهم السلام چنانست که چون هفت
شخص باشند نماز آدینه دو رکعت واجب باشد بعد از دو خطبه
پس نماز آدینه در وجوب بمذهب شیعه سهل تر است از آنکه بمذهب
فریقین روا باشد که بفقد غوغای اکثر و بفوز تکری وجوب
نماز آدینه ساقط باشد و اگر شیعه گویند که با فقدان امام
معصوم نماز فریضه آدینه ساقط باشد مانند قیاس ملیانه کردن
انتهی   نقد امامیه در زمان غیبت واجب غیبتی بیعتی کمتر نیست
بدانست که تا باین مرتبه مستور است شیعه و سرمایه تشنیع خصم اتفاقی
کفعمی چنانکه ظاهر است   شیخ شهید رحمه الله در کتاب
ذکری قول بوجوب عینی با رجعه نقل کرده و از کلام او نیز میلی
باین ظاهر میشود انتهی   حضرت آخوند این چنین نسبت خلاف
واقع و دروغ را بر شیخ شهید داده ناچار است از نقل عبارات
ذکری تا مرتبه دلالت روبهای فکر از این بهتر است معلوم کرده

بیش از نصف
الجنة والسنا و عشر
د بدر نصیحت شیخ شهید
جون حضرت

بدانکه

بنا شیخ شهید در ذکری

بدانکه   در ذکری در فصل نماز جمعه گفته و شروطها
سبعة الاول السلطان العادل و نحوه الامام او نائبه
اجماعا منا وبعد از این با این مضمون گفته که دویم نیابت
نه چنین شرط است اول بلوغ دویم عقل سیم مردی
چهارم آزادی پنجم حلال زاده که یکی دو کبایر و معصیت
نبودن یعنی صغایر ششم حلال زادگی هفتم مسلمانی
انجام و بودن هشتم بینائی و بعد از این گفته
التاسع باذن الامام له کما کان النبی صلعم یاذن
لائمة الجمعات و امیر المؤمنین عم بعده و علیه
اطباق الامامیة هذا مع حضور الامام عم و اما
مع غیبته کهذا الزمان ففی انعقادها قولان
اصحهما و به قال معظم الاصحاب الجواز اذا
امکن الاجتماع و الخطبتان و یعلل بامرین
احدهما ان الاذن حاصل من الائمة الماضین

الى ضيق فهو كان الاذن من امام الوقت واليه اشار الشيخ في الخلاف
ويؤيده صحيح زرارة قال حثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة
الجمعة حتى ظننت انه يريد ان نأتيه فقلت نغدو اليك فقال
لا انما عنيت عندكم ولان الفقهاء حال الغيبة يباشرون ما هو اعظم من ذلك
بالاذن كالحكم والافتاء فهذا اولى والتعليل الثاني ان الاذن
انما يعتبر مع امكانه اما مع عدمه فيسقط اعتباره ويبقى عموم القرآن
والاخبار خاليا عن المعارض وقد روى عمر بن يزيد في الصحيح عن
الصادق عليه السلم اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة و
في الصحيح عن منصور عن الصادق عليه السلم يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد
الجمعة واجبة على كل احد لا يعذر الناس فيها الا خمسة المرأة وا
المملوك والمسافر والمريض والصبي وفي الموثق عن زرارة عن عبد
الملك عن الباقر عليه السلم قال مثلك يهلك ولم يصل فريضة
فرضها الله قال قلت كيف اصنع قال صلوا جماعة يعني صلوة الجمعة
وفي اخبار كثيرة مطلقة والتعليلان حسنان والاعتبار على الثاني
اذا عرفت ذلك قال الفاضلان يسقط وجوب الجمعة حال
الغيبة ولم يسقط الاستحباب وظاهرهما انه لو اتى بها كانت
واجبة مجزية عن الظهر فالاستحباب انما هو في الاجتماع او بمعنى انه
افضل الامرين الواجبين على التخيير وربما يقال بالوجوب ال
المضيّق

المضيق حال الغيبة لان قضية التعليلين ذلك فما الذي اقتضى
سقوط الوجوب الا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر
الاعصار والامصار ونقل الفاضل فيه الاجماع وبالغ بعضهم فنفى
الشرعية اصلا ورأسا وهو ظاهر كلام المرتضى وصريح سلار وابن
ادريس وهو القول الثاني من القولين بناء على ان اذن الامام
شرط الصحة وهؤلاء يسندون التعليل الى الاذن الامام ويمنعون وجود
الاذن ويمنعون ان الاذن الموجود في عصر الائمة عليهم السلام على
سبيل ذلك الاذن وليس حجة على من تأخر من المكلفين والاذن في
الحكم والاذن في الحكم والافتاء امر خارج عن الصلوة ولان المعلوم وجوب
الظهر ولا يزول الا بمعلوم وهذا القول متوجه والا لزم الوجوب العيني وا
اصحاب القول الاول لا يقولون به   كلام شيخ شهيد در اين مقام
آنكه در زمان حضور امام نافذ الحكم باتفاق اماميه نماز جمعه بدون
اذن امام درست نيست نه بر سبيل وجوب و نه بر سبيل جواز و بايد
پيشنماز جمعه را امام زمان نصب كند چنانكه حضرت پيغمبر صلى الله عليه
وآله و امير المؤمنين نصب ميكردند اما در زمان غيبت امام علماء
اماميه را در آن دو قولست اصح قولين كه بيشتر اصحاب برآنند
جواز آنست در وقت امكان اجتماع و خطبها قول دويم حرمتست
كه ظاهر كلام سيد مرتضى و صريح سلار و ابن ادريس است و جواز ا

و اسبابی است سبب اول آنکه اذن ائمه علیهم السلام مثل اذن
از امام وقت است چنانکه شیخ بآن اشاره کرده در کتاب خلاف و
و حدیث صحیح زراره نیز مؤید آنست که حضرت صادق علیه السلام او را
ترغیب و تحریص بنماز جمعه فرموده و نیز فقها در زمان غیبت ملاذ شرع
اعظم از آن میشوند باذن معصوم مثل حکومت مثل حکومت
میانه مشاجرین و فتوا دادن و سبب ثانی آنکه اذن در وقت
امکان معتبر است نه در وقتی که ممکن نباشد پس اعتبار اذن
ساقط میشود و باقی میماند عموم قرآن و اخبار بسیاری صحیح و
بصحتها رسیده از حضرت صادق علیه السلام که فرموده هرگاه هفت
نفر باشند باید که نماز جمعه را بجماعت گذارند و جمعه واجبست
بر هر کس و معدوم در آن معذور نیستند مگر زن و بنده و مسافر
و بیمار و طفل و نیز عبد الملک را فرموده که نماز جمعه گذارد و باد
فرموده که مثل تو کسی هلاک شود در بخیلی واجبی را ترک کند و در
این اخبار مطلق بسیار است و مستفاد میشود ترتیب و اعتبار ر
دو مرتبه و بعد از این علامه و محقق گفته اند وجوب نماز
جمعه در زمان غیبت ساقط است اما استحباب ساقط
نیست و مجزیست از ظهر و بسیاری میتوان گفت و استحباب

باعتبار

باعتبار آنست که افضل فردین واجب تخییریست و بسیار
باشند که حکم کرده شد بوجوب عینی در زمان غیبت از آن رو که
مقتضای آن اسباب جایز نبودن است پس چه جهت است
که اقتضای سقوط وجوب کرده است الا آنکه عمل فرقه امامیه
بر عدم وجوب عینی بوده در همه اعصار و امصار قول لازم که
حرمت مبنی بر آنست که اذن امام زمان شرط صحت
در زمان غیبت نیست و این جماعت که قایلند بحرمت
میگویند بدون اذن امام زمان شرط صحت ~~در زمان غیبت~~
درست نیست و اذن ائمه سابق مخصوص آنکسانی است که
در زمان شنیده اند و حجت بر آینده ها نیست و با آنکه
که در زمان امام دیگر بدیگری سرایت نمیکند و اذن در حکم میان
مشاجرین و فتوی دادن دخلی بنماز ندارد و نیز نماز ظهر داخل
معصوم است و در زمان غیبت مگر بمعصوم و در این قول بحرمت منقوضه
است و در آلازم می آید وجوب عینی و اصحاب قول اول
قایل بآن نیستند تا اینجا بود مضمون کلام شیخ نهند که در رساله
جواب از دلیل وجوب تخییری گفته و تقویت قول بحرمت
کرده و در رساله قال با الوجوب المضیق و امثالی در هذا
القول متوجه و الا لزم الوجوب العینی تزدوم وجوب

عینی را بعنوان مفرده ذکر نموده و قول باشتراط را از احدی نقل نکرده حاصل که
همه اینها را ثبت بر هر صاحب شعوری ادراک میشود و مطالب فهمیده
حضرت آخوند در عبارت اول قول بوجوب عینی را نقل کرده
که برای اهل تمیز خلافش معلوم است و در عبارت ثانی اول قائل
بوجوب عینی را شده که از زبانی او [illegible] است در واقع هیچگاه
میل بحرمت بل تصریح بان از این کلام فهمیده نشود میل بوجوب
عینی چه چگونه از آن فهمیده میتوانند شد آیا جمعی که کلام
علما را با کمال ظهور این قسم میفهمند کلام خدا و رسول خدا را
چه قسم خواهند فهمید   و از متاخران علمای شیعه شیخ شهید
ثانی شیخ زین الدین رحمه الله قائل بوجوب عینی شده در این باب
رساله نوشته و مبالغه تمام کرده و یکی شیخ حسین ابن عبد الصمد
و شیخ محقق شیخ حسن ابن الشیخ زین الدین و شیخ محمد ابن شیخ حسن و
سید علی صایغ و سید محمد صاحب مدارک و مولانا عبد الله
شوشتری و غیرهم باین قول رفته اند انتهی نیست که با کمال
انجماعت که بیان شد و مذکور [illegible] راجع میشود به پدر
و پسر و پسر زاده [illegible] و دختر زاده [illegible] اصل همه
پدر است که از او باشند [illegible] آیا هیچ کدام از علما
و فضلا

و فضلا و صلحا از صد بیش سال در نماز جمعه که [illegible]
وجوب عینی در حضرت آخوند ظاهر باشد چگونه احوال و
آثار را که معاصر با او بوده اند در اتباع ایشان بر علمای قریب العهد
ظاهر نباشد و چگونه بر مثل شیخ ابو جعفر طوسی حال مثل
شیخ مفید که استادش بود مخفی مانده و همچنین حال ثقة الاسلام
محمد ابن یعقوب کلینی و حال شیخ صدوق محمد ابن علی ابن بابویه
و امثال ایشان را که چگونه بدون اطلاع بر طریقه علمای اهل بیت
این همه بزرگان دین و پیشوایان ملت در باب عدم وجوب عینی
در زمان غیبت نقل اجماع کنند فانصفوا عباد الله
مجملا از زمان شیخ زین الدین تا امروز که قریب یکصد سال میشود
علما و فضلا و صلحا و اتقیا و ارباب حدیث نماز جمعه میکرده اند
و اکثر ایشان نماز جمعه را واجب عینی نمیدانسته اند انتهی
بانکه از این کلام [illegible] مفهوم میشود [illegible] شده ان وجوب
عینی نماز جمعه در زمان شیخ زین الدین و از آن [illegible] که ما دیدیم
گذارد [illegible] جمیع اهل علم و فضل و صلاح نماز جمعه را دیدیم
واجب عینی دانستی اکثر اینها و هیچ یک را ندیدیم [illegible] حق است
و خدا [illegible] فاش است چه [illegible] علما و صلحای شیعه که در این

بین بهم رسیده‌اند نمی‌گذارده‌اند مثل مولانا احمد اردبیلی و میرزا
محمد صاحب رجال و شیخ بهاء الدین محمد و شیخ عبد العالی و شیخ حسین
پسر شیخ علی و مولانا محمد امین استرآبادی و شیخ لطف الله و شیخ جعفر بحرینی
و شیخ عبد اللطیف ابن علی ابن ابی جامع و میر فیض الله تفرشی و ملا مراد
تفرشی و ملا حسن خان رازی و میرزا رفیعای نائینی و میرزا قاسم کرمانی
و ملا رجبعلی تبریزی و قاضی معز و شیخ جواد و شیخ احمد بن عبد السلام و
شیخ علی بن نصر الله و میر شرف الدین علی و مولانا صدرا رازی قزلی
و مولانا عبد الله تونی و ملا عبد الکریم طبسی و مولانا صدرا شیرازی قمی
و شاه تقی الدین محمد شیرازی و شاه قوام الدین حمزه شیرازی و میر
نظام الدین احمد دشتکی و شاه ابو الولی شیرازی و میرزا ابراهیم
شیرازی و امثال این بزرگان و بعضی مسکوت عنه گذاشته‌اند و در وجوب
تخییری متردد شده‌اند مثل میر محمد باقر داماد و جمعی به حرمت
رفته‌اند مثل قاضی نور الله شوشتری و میر سید حسین مجتهد و مولانا
علی نقی کمره و مولانا حسن علی شوشتری و مولانا خلیل قزوینی و امثال
اینها که اسامی در خاطر نیست آیا هیچگاه گذاردن جمعی نماز جمعه را

بقصد

بدون قصد سنت و کثرت رسیده و وجوب عینی آن ندانسته
نگذاردن جمیع اصحاب و علمای جلیل القدر عظام آن را در عوض
نه قصد سنت و کثرت چرا رسیده عدم وجوب عینی نخوانده‌اند شده
فانصفوا و تدبروا اعتقاد فقیر آن است که نماز جمعه واجب
عینی است و قریب به یقین است که چنین اعتقاد دارم و نجات توقع
نمایم که در عوض اینها نیست هرگز مرا تشنیع عارض شده باشد
انتهی کلام لکن چه اظهار رجحان ثبات تعیینی و نهایت ترجیح
اعتقاد است هر چند حتی لطف و رقت یا ضبط کامیه باشد اما داخل
مبحث نمی‌دارد و نسبت نوشتن به جمعه در روز جمعه نیز در تحت
قوانین تحریم و قائل آن ابن حمزه ابن ادریس و سلار و ابن عبد
العزیز است که آن مستند بر نص و بعضی اسناد استناد بلا
شبهه کرده‌اند و بعضی استناد به ظاهر کلام مستند بر نص کرده‌اند بعضی
علما در رساله و ملحقات قبل از این معلوم شد که جمعی کثیر
به حرمت نماز جمعه رفته‌اند و مطابق نقل مولانا علی نقی کمره
و مولانا حسن علی شوشتری جمعی که تا زمان مذکور گشته مستند بر نص
و شیخ در خلاف و ابن ادریس و سلار و علامه در تحریر و

در بیان کلام

البحث العشرون

در اقوال علما

الحادی والعشرون

در نقض و رجیم

و منتهی و شیخ مقداد در کنز العرفان و شیخ شهید در ذکری
و شیخ ابو علی طبرسی در تفسیر کبیر و میرزا محمد الله تونی در رساله ارشی
و ابن ابی عقیل از قدما از جمله قائلین بحرمت شمرده است
که جمعی کثیر بحرمت نماز جمعه رفته اند پس نقل اجماع از اوائل در
روایح و جوب عینی ثمره نخواهد بخشید   و جمیع ناقلان خلاف که
شهید ثانی رحمه الله نقل کرده متفقند بر آنکه کلام شهید در نقض دلالت
صریح ندارد و شیخ زین الدین رحمه الله فرموده که چنین قول شنیع که
مخالف قول جمهور مسلمانان باشد و مخالف صریح کتاب خدا و سنت
محمد مصطفی صلی الله علیه و آله باشد سزاوار نیست که نسبت بعلمای فاضل بدهند
با تحقیق تفحص   نیست که هرگاه از شهید در نقض سئوال کنند که
نماز جمعه میتوان کرد یا نه و در جواب گوید نیست نماز جمعه مگر
با امام عادل یا کسی که منصوب باشد از جانب امام عادل
و هرگاه مفقود باشد آن کس که گذشت پس نماز چهار رکعتی را
کس بلفظ کند باید که جایز باشد اما تمتعی نماز جمعه کنند را
در جلالیت بر آنکه بعد از آن نماز ظهر چهار رکعت کند از دلیل
صریح بر عدم منع ندارد و عبارت سئوال و جواب مسائل

میا

مسئله

الجواب

میافارقیات است   ثانیه صلوة الجمعة هل یجوز
ان تصلی خلف المتوافق و المخالف جمیعا و هل هی رکعتان
مع الخطبة تقوم مقام اربع   صلوة الجمعة رکعتان
من غیر زیادة علیها و لا جمعة الا مع امام عادل او
بمنصوب لامام العادل فاذا عدم ذالک صلیت الظهر
اربع رکعات و من اضطر الی ان یصلیها مع من لا
یجوز امامته تقیة وجب علیه ان یصلی بعد ذالک ظهرا
اربعا و در کنز در رحقه یکی بلفظ احوط یاد کرده چنانکه در فصل اول
رساله مذکور است منافات با قول بحرمت ندارد و از آن
آنکه یکی از طرق استدلال قدما طریقه احتیاط و تحقق برائة
ذمه است و هر که تتبع کتاب انتصار سید و خلاف شیخ
و شرح جمل ابن براج کرده میداند که در بسیاری از مسائل واجب
و حرام چنین استدلال کرده اند و از آنجا است که میرزا
رفیعا نائینی در رحقه مذکوره گفته که ظاهر آنست که علم
الهدی از جمله دو منافی صحت جمعه از جهت وجوب احتیاط
متیقن الصحه بر تجویز الف دارست در فرایض متیقن را
الثبوت انتهی پس ظاهر شد که تجویز احتیاط دیگر

دیگر در کلام شهید جدل و مکابره است همچنانکه از اتفاق
علمای امامیه در نقل اجماع بر سقوط وجوب در زمان غیبت معلوم
گشت که قول شنیع قول بوجوب عینی در زمان غیبت است
و بعضی از علمای دیگر که قائل به تحریم شده اند از آن رجوع
کرده اند مجملاً چنانچه ابن فهد نقل نموده بعد از سلار و ابن ادریس که
اسناد این قول باو شده یا از این قول رجوع کرده و بخلاف آن
در کتاب دیگر قائل شده یا کلام او صریح نیست و بنای این رساله
مختصره برهم است انتهی   معذرت این است که بعضی از علما و بعضی از افاضل
نماز جمعه را در زمان غیبت جایز ندانسته اند چه بعضی از
تصانیف جایز دانسته اند و تمثل لا بأس و بخود بتحقیق ادا
کرده اند و بعضی از حرمت بوجوب عینی رجوع کرده و توبه
نامه بمهر عدول رسانیده است بلکه همگی باتفاق در اجماع
وجوب عینی را ساقط دانسته اند پس از این گونه سخنان
قول بوجوب عینی رونقی و رواجی نخواهد بهم رسانید و بیانی
که برساله ارشد نموده گفته همان توجیهات نامربوط است
که در طی ذکر کلام شیخ در خلاف و نهایه و کلام علامه در مختلف
و کلام شیخ شهید در ذکری بآن اشاره شد   بعضی ا

اجتهادرا

اجتهاد را در زمان جمعه شرط دانسته اند و آن شیخ علی است
و شیخ زین الدین رحمه الله از متقدمین است که بعد از شیخ علی از علما
کسی دیگر این قول را قائل نشده انتهی   نیز محض دعوی است
بلکه خلافش ظاهر است زیرا که در اکثر مواضع که علما تحریر مسائل
این امر نموده اند تصریح بفقهای امامیه کرده اند چنانکه در اول
که در طی کلام شیخ مفید بحث شد از عبارت او معروف بمقنعه
للفقهاء من شیعة الائمة ان یجمعوا و در عبارت او معروف
بنهایه شیخ طوسی یجوز لفقهاء اهل الحق ان یجمعوا و در عبارت
نهایه یحضر الفقهاء المؤمنین اقامتها و در عبارت جمعه
دروس شیخ شهید جمع الفقهاء و در عبارت جمعه ذکری لان
الفقهاء یباشرون ما هو اعظم و در عبارت جمعه مختلف
الفقیه المأمون منصوب و در جعفریه در فصل
اول رساله نیز در کلام سلار لفقهاء الطائفة ان یصلوا
فی الاعیاد مذکور است   و در عقیده این فقیر
آنست که هر کس نفس خود را از غرض پاک سازد و باخلاص
متوجه شود حضرت هادی مطلق ارشاد میکند و حق را ظاهر
میسازد انتهی   نیست که عمده اغراض اهل تعصب

ناشی از حسد او در باطن است لکن نفس خود از زن پاک نیست
و همانا که بارش در باطن حق در نظر تو ظاهر خواهد شد والله
الهادی الی سبیل الرشاد — اینکه از در باب وجوب عینی نماز

الغلط الحادی و العشرون — دیگر آنکه

نماز جمعه در زمان غیبت از آیه شریفه و اخبار ایراد نموده جواب آن
همه در فصل چهارم رساله در ضمن ذکر آیه شریفه و اخبار مذکور است
لهذا بعضی از آن نیز در اینجا حواله با آنجا نموده و بسخنی چند که در آنجا
ذکر ننموده اختصار می‌کند از آن جمله آنکه حدیث هشتم یعنی تجب
الجمعة علی من کان منها علی راس فرسخین در تهذیب
بطریق دیگر نیز از محمد بن مسلم روایت شده و در آخرش مذکور است
که و معنی ذلک اذا کان امام عادل و مقصود ایشان
از ایراد در اینجا این مقام آنست که این نیز مذکور است و
همانا که صرفه ندارد است زیرا که امام عادل نص در معصوم
و منافی مطلب حضرت آخوند است خواه از راوی باشد
و خواه از معصوم — از مذکور در حدیث نیز هم نیز

الغلط الثانی و العشرون — دیگر از مذکور

چشم از امام عادل پوشیده اند چه در این حدیث مطابق
روایه علامه در تذکره و نهایه و شیخ شهید در ذکری و شیخ
مقداد در کنز العرفان و شیخ زین الدین در شرح ارشاد

و لا امام

و لا امام عادل مذکور است چنانکه در فصل سیم رساله
ثبت اخبار و مطابق آنچه در معتبر از ابو حنیفه نقل شده و لا
امام عادل و جابی هم مذکور است و در روایت حضرت
آخوند از شیخ زین الدین هیچ یک مذکور نیست اما مرد الف و حمیری که
این حدیث را روایت نقل حضرت آخوند از شیخ زین الدین بی امام
عادل روایت کرده که باشد و نقل در کتاب بنظر ایشان
رسیده باشد و چرا نمی‌نمایند که در کجاست با آنکه بر تقدیری که
بی امام عادل کم روایت شده باشد مقصود ایشان در این باب که چشم
از اینجا که با امام عادل روایت شده نیز شد چنانکه ظاهر است

الغلط السابع و العشرون — دیگر حدیث

حدیث ... هم که از کافی روایت نموده عبارتش در نسخ معتبره
که از کافی بنظر رسیده نیست که اذا کان مع الامام فی رکعتان
و اما من یصلی وحده فهی اربع رکعات و ان صلوها جماعة
ده یک زیاد و تنها در کتاب تهذیب است از کافی چنانکه در فصل سیم
رساله هم مذکور است و ظاهر است عبارت موجود و تهذیب ...
از عمومیت ... یخطب در باب ... مطالب حضرت آخوند
انطباق هم نمی‌توانند رسانید زیرا چشم ... چشم از عبارت نسخ
معتبره کافی پوشیده باشند هر چند این عبارت نیز بعد از
تامل نقص نمی‌رسانند زیرا که مراد از من یخطب امام است یا نایب

چه صاحب خطبه معصوم نافذ الحکمت که خطبه با و تعلق دارد
و بدون اذن او کسی را نمیرسد که در نماز جمعه خطبه بخواند و بر تقدیری
که بر عموم محمول شود دلالتش زیاده از وجوب تخییری در محل منع است
چنانکه ظاهر است   اینکه را در باب فضایل نماز جمعه مذکور ساخته
حقیقت اما شرطها و شروطها چنانکه در جهاد و امثال خصوصیتی بنماز
جمعه و جهاد ندارد بلکه در هر عبادتی از عبادات چنین است
و از اینجاست که حضرت رضا علیه السلم مطابق روایت عیون ا
الاخبار در تصدیق روایت من قال لا اله الا الله وجبت
له الجنة فرموده بشرطها و شروطها و انا من شروطها
پس ترک نماز جمعه مثلا سبب میشود که خدا بمعنی ختم بر دل بگذارد
و دل را تیره سازد لکن بعد از تحقق شرایط که از جمله آنها حضور
معصوم نافذ الحکمت   و لهذا در   چنین روایت
شده از امام محمد باقر علیه السلم که فرموده صلوة الجمعة فریضة
والاجتماع الیها فریضة مع الامام فان ترک رجل
من غیر علة ثلث جمع فقد ترک ثلث فرایض ولا
یدع ثلث فرایض من غیر علة الا منافق
صدوق نیز روایت شده از امام محمد باقر علیه السلم که فرموده
صلوة الجمعة فریضة مع الامام فان ترک من غیر
علة

علة ثلث جمع فقد ترک ثلث فرایض
در باب اول گفته بعضی از فضلا رساله در وجوب عینی نماز جمعه نوشته
دلالت حدیث در آن رساله ایراد نموده باعتقاد او آن احادیث
دلالت بر وجوب عینی نماز جمعه دارد در شهی   نباشد بالافضل
لکن شخصی هرگاه حدیث نقل کند که هیچ یک ربطی بوجوب عینی نماز جمعه
نداشته باشد و ادعا نماید که باعتقاد من همه اینها دلالت بر وجوب
عینی دارد دیگران کی تحقیق میشود پس در اثبات اینچنین مطلبی
غرض از امثال سخنان گول زدن عام فریبی دیگر چه میتواند بود
پنجم در باب پنجم من اهلها در باب پیشنماز روایت شده تا مرتبه هشتی
نماز بنی یهود و نصاری در وقت تنزل شکی بنا بر این چند حدیث
در این مطلب مذکور میشود از انجمله   در باب احکام الجماعة
روایت شده از رسول خدا صلی الله علیه و آله که فرموده من ام
قوما و فیهم من هو اعلم منه لم یزل امرهم الی سفال
الی یوم القیمة یعنی هر کس امامت جمعی کند که در آن جمع از او
داناتر باشد همیشه کار ایشان در تنزل خواهد بود
تا روز قیامت   نیز روایت شده از رسول خدا صلی الله
علیه و آله که فرموده امام القوم وافدهم فقدموا افضلکم
یعنی پیشنماز جماعت پیشرو ایشان است روز قیامت پس مقدم دارید

در باب الصلوة خلف من لا يقتدى به   افضليت از

در باب فضل الصلوة جماعت روایت شده از امام محمد تقی که فرمود

لا تصلّ الا خلف من تثق بدينه وامانته يعنى نماز مكن

مگر از پی کسی که وثوق و اعتماد داشته باشی بدینش و امانتش و در

سرائر ابن ادریس از کتاب ابی عبد الله سیاری که او از اصحاب

موسی و رضا علیه السلم وصف کرده روایت شده از سیاری که گفته

قلت لابى جعفر الثانى عليه السلم قوم من مواليك يجتمعون

فتحضر الصلوة فيتقدم بعضهم فيصلى جماعة فقال ان

كان الذى يؤم بهم ليس بينه وبين الله طلبة فليفعل

یعنی گفتم بابی جعفر دوم که امام محمد تقی علیه السلم باشد که جماعتی از شیعیان

و غلامان تو اجتماع میکنند پس وقت نماز میرسد پس بعض پیشنماز شده

نماز جماعت میکذارند آنحضرت فرمود اگر آنکس که امامت

ایشان میکند میانه او و میانه خدای تعالی بازخواستی نیست بکنند

و ایضا از سیاری نیز گفته قلت له مرة اخرى ان القوم

من مواليك يجتمعون فتحضر الصلوة فيؤذن بعضهم

فيتقدم احدهم فيصلى بهم فقال ان كان قلوبهم كلها

واحدة فلا بأس يعنى گفتم بآنحضرت بار دیگر که جمعی از شیعیان تو

غلامان تو جمع میشوند هر وقت نماز یکی از ایشان امام شده نماز

جماعت

نماز جماعت میکذارند پس آنحضرت فرمود که هر گاه دلهای ایشان یکی

باشد باکی نیست و ایضا از ابن سیاری گفته قلت ومن لهم بمعرفة

ذلك قال فدعوا الامامة لاهلها يعنى گفتم كيست از

از ایشان که متحمل تواند شد او را گفت آنحضرت در جواب

که واگذارید امامت را باهلش   در باب احكام الجماعة روایت

شده از ابی ذر که گفته ان امامك شفيعك الى الله

فلا تجعل شفيعك سفيها ولا فاسقا يعنى پیشنماز تو شفیع

تو است نزد خدای تعالی پس مگردان شفیع خود را نه سفیه و نه فاسق

در باب من تكره الصلوة خلفه روایت شده از رسول خدا

که فرمود يتقدم القوم اقرأهم للقرآن فان كانوا

في القراءة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة

سواء فاكبرهم سنا فان كانوا في السن سواء فليؤمهم

اعلمهم بالسنة وافقههم في الدين يعنى پیشنماز

قوم میکنند آنکسی که قرآن بهتر میخوانند و اگر در قرائت مساوی

باشند هر کس از آنها که هجرت برسول خدا زودتر کرده باشد

و اگر در این برابر باشند هر کس که سنش بیشتر باشد

و اگر در سن مساوی باشند داناتر و فقیه‌تر خواهد بود

در همین باب در خصوص پیشنمازی بنده از امام محمد باقر علیه السلم

روایت شده که فرمود لا باس بها اذا کان فقیها ولم
یکن هناک افقه منه یعنی باکی نیست وقتی عالم باحکام
شریعت باشد ازاو وفقیه‌تری در آنجا نبوده باشد
نیز در باب احکام الجماعة بهمین مضمون روایت شده واخبار
در این باب بسیار است   در طریقهٔ فرقهٔ ناجیه امامیه
اختصاص امام عادل بمعصوم نافذ الحکم در نهایت ظهور است
چنانکه بر ارباب تتبع روشن است ومحتاج به بیان نیست
لیکن از برای اشکالات ارباب جدل ومکابره اشاره به برخی
از موارد استعمالات مینماید از آن جمله   در باب القضاء فی
قتیل الزحام روایت شده از امام محمد باقر علیه السلام که در باب کسی
که با صبی معروف بتصیر ... لیکن شد فرمود اما هولاء
فیقتلونه بیده ولو دفع الی امام عادل لم یقتله بیده واز آن
فرمود ولکن اذا کان له ورثة کان علی الامام ان یعطیهم
من بیت المال   در باب حسن الادیة له   در باب
من جاء فی السارق لکا بر ابرزة روایت شده از امام جعفر
صادق علیه السلام که در باب زنی که قصد کشتنه بخرمش از ارباب
سنگ کشته فرمود لیس علیها شیء فیما بینها وبین الله
وان قدمت علی امام عادل اهدر دمه
در باب التهدید روایت شده از رسول خدا صلی الله علیه وآله
که فرمود

که فرمود ساعة امام عادل افضل من عبادة
سبعین سنة وحد یقام لله فی الارض افضل من مطر
اربعین صباحا   در باب الغزو   در باب جهاد علیه الجبار
حکایت لا غزو الا مع امام عادل در خدمت حضرت
امام جعفر صادق علیه السلام مذکور است   در باب قتال اهل
بغی روایت شده از حضرت امیر المؤمنین علیه السلام که در باره طایفه
از خوارج فرمود ان خرجوا علی امام عادل او جماعة فقا
تلوهم وان خرجوا علی امام جائر فلا تقاتلوهم ومخفی
نیست که در این احادیث همه جا امام عادل بمعنی معصوم است
در باب حد السرقه روایت شده از امام جعفر صادق
علیه السلام که فرمود اذا سرق السارق من البیدر من
امام جائر فلا قطع علیه انما اخذ حقه فاذا کان
مع امام عادل علیه القطع   حضرت امیر المؤمنین
در خطبهٔ عثمان ونصیحتش فرمود واعلم ان افضل عباد الله
عند الله امام عادل و   روایت شده از امام
محمد باقر علیه السلام که فرمود من دان الله بعبادة یجهد
فیها نفسه بلا امام عادل من الله فان سعیه
غیر مقبول ومن اصبح من هذه الامة لا امام
له من الله عادل اصبح تائها متحیرا ان مات

علی حالة ثلث مات میتة کفر و نفاق و

ان الارض لا تخلو من حجة از کتاب حجة روایت شده از حضرت

صادق علیه السلم که فرمود ان الله اجل و اعظم من ان یترک

الارض بغیر امام عادل و در باب فضل الزیارة

عن ائمه علیه السلم و همچنین در باب فضل زیارته علیه السلم

در باب ثواب زیارة النبی صلی الله علیه و آله و الائمة علیهم السلام

محمد ابن قولویه در باب ثواب من زار الحسین یوم العرفه

روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلم که فرمود ایما

مؤمن اتی قبر الحسین عارفا بحقه فی غیر یوم عید

کتب الله له عشرین حجة و عشرین عمرة مبرورات

مقبولات و عشرین حجة و عمرة مع نبی مرسل او

امام عادل و من اتاه فی یوم عید کتب الله له

مائة حجة و مائة عمرة مع نبی مرسل او امام عادل

و شیخ طوسی نیز در اعمال عرفه روایت شده لکن در

بعضی از نسخ امام عادل واقع شده و در بعضی امام عدل واقع

و هر دو بحسب الاستعمال مختص بمعصوم ناقد الحکمة است و

در باب الرجل یصلی وحده روایت شده از سماعه که گفته

سألته عن رجل کان یصلی فخرج الامام و قد صلی

الرجل رکعة من صلوة فریضة فقال ان کان امام

عادل

عادل فلیصل اخری و ینصرف و یجعلها تطوعا و

لیدخل مع الامام فی صلوته کما هو و ان لم یکن

امام عدل فلیبن علی صلوته کما هو و یصلی رکعة

اخری یجلس قدر ما یقول اشهد ان لا اله الا الله

وحده لا شریک له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله

صلی الله علیه و آله و سلم ثم لیتم صلوته معه علی

ما استطاع فان التقیة واسعة و لیس شیء من

التقیة الا و صاحبها مأجور علیها ان شاء الله

و در این حدیث نیز در بعضی از نسخ عادل واقع و در بعضی

عدل و مراد از هر دو امام معصوم است چنانکه در باب النوادر در

کتاب حج روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلم و امام

محمد باقر که فرمودند العدل رسول الله و الامام

من بعده و در باب المساجد التی یصلح الاعتکاف فیها

روایت شده از امام جعفر صادق علیه السلم که فرمود لا اعتکاف

الا فی مسجد جماعة قد صلی فیه امام عدل بصلوة

جماعة نیز در باب الاعتکاف بهمین نحو روایت شده

و نیز از کافی روایت شده و همچنانکه در احادیث

اهل بیت امام عادل بمعنی معصوم ناقد الحکمة در حق و در

علمای امامیه نیز بهمین دستور است چنانکه در ان

در فصل اول رساله از کتاب نهایهٔ شیخ طوسی و منتهی و تحریر
و ارشاد علامهٔ حلّی و میّافارقیات سید مرتضی و مبسوط شیخ و غنیه
و غنیه ابن زهره تحریر یافت و مزید بر آن چنانکه در
سید مرتضی در مسئله سیره من حارب الامام
العادل و بغی علیه و خرج عن التزام طاعته یجری
مجری من حارب النبی صلی الله علیه و آله و قاطع
طاعته فی الحکم و علیه بالکفر شیخ مفید در باب
الانفال و لیس لاحد ان یعمل فی شیء مما عددناه
من الانفال الا باذن الامام العادل و شیخ
طوسی در فصل اول فاما الجهاد فلا یجب الا عند
وجود الامام العادل و شیخ طوسی در باب
قتال اهل البغی به همین نسق در ابن ادریس کل من خرج علی
امام عادل و نکث بیعته و خالفه فی احکامه
و هو باغ و جاز للامام قتاله و مجاهدته
در همین باب الباغی هو من خرج علی امام عادل
و ابن زهره در شرایط جهاد و امر الامام العادل به
و کتاب الجهاد و یجب قتال من خرج
علی امام عادل و ثانی مقصد ثانی کتاب جهاد
و منتهی

و در انتصار
و در مقنعهٔ شیخ مفید
و در نهایهٔ شیخ طوسی
و در سرائر ابن ادریس
و در کتاب خلاف در ...
و در غنیه ابن زهره
و در ...
و در ...
و در تذکره
و در منتهی مقصد

و منتهی و یتعیّن اذا عیّنه الامام العادل و از آنا
اشهر در مثال این مقام همهٔ علما و فقهای امامیه از امام
عادل معصوم نافذ الحکم خواسته اند و بر هر کس که اندک تما
رستی در اخبار و اقوال علمای اهل بیت داشته و ظاهر است
که لفظ الامام بدون قید عادل منصرف است در ظاهر با امام معصوم
و بهذا در بسیاری از ابواب کتب احادیث و فقه مثل
ابواب کتاب جهاد و انفال و حدود و غیر ذالک اکتفا به آن
میکنند مثل قطایع الملوک کلها للامام و لا
و للامام صفو المال و ما اخذ بالسیف فهو للامام
الی الامام و غیر اینها چنانکه در تهذیب و در مستبصر و کافی
و من لا یحضره الفقیه و غیرها واقع است و از بسیاری ظهور را
احتیاج به بیان ندارد و هر کس در آثار و اخبار اهل بیت ائمه از
روی انصاف بی غرضانه تأمل میکند بیقین میداند که ائمه از
علمای سابق در کتب خود آنچه اند در آن اتفاق در شکسته آنچه
همه دلالت بدلالت از معصوم با ثبات رسیده است پس چشم از
معمول میانهٔ بندگان دین نپوشیدن و از آنچه در اخبار
که بیشتر بنظر ایشان رسیده است و ایشان همه را داشته دور

همه در کتب خود ذکر کرده و بهمین ضبط و صلابت اتباع با اهل ازمنه
لاحقه رسیده باشد استدلال بر امری که خلافش متفق علیه
ثابت نبوده باشد منافی دینداری نیست   اینکه حضرت
حضرت آخوند ما این دقیقه شفای ابوعلی را حق میدانند
و در فصل آخر الهیات که در خلیفه و امامت حکم کرده بوجوب
اموری چند که در عبادات که تمام نشود مگر بوجود خلیفه و امام
مثل وجوب اجتماعات در عیدها و فواید از آن مترتب ساخته
از تعظیم شان خلیفه و مهیا بودن در دفع اعدا و اکتساب
فضایل و استجابت دعوات و نزول برکات آنجا که گفته
یجب ان یفرض فی العبادات امور لا تتم الا با
الخلیفة تنویها بدرجه و الی تعظیمه و تلک
الامور هی الامور الجامعة مثل الاعیاد فانه
یجب ان یفرض اجتماعات مثل هذه فان فیها
دعاء للناس الی التمسک بالجماعة و الی استعمال
عدد الشجاعة و الی المنافسة و بالمنافسة تدرک
الفضائل و فی الاجتماعات استجابة الدعوات
و نزول البرکات و خلاصه آنکه باتفاق حضرت آخوند
وجوب اجتماعات اعیاد از جمعه و غیرها مربوط و منوط
بوجود

بوجود امام و خلیفه نیست و بالجمله مخالفت عقل و نقل
و احتیاط را نیز در اقوال مبتدعه و مذاهب مخترعه ازا
امثال ملا محسن کاشی که از خوشه بی بهره از تحقیق و تدقیق
و مع هذا گاهی مرید تصوف محیی الدین اعرابی است و زمانی
همداستان غلط محمد غزالی و عاشق با حکایات مثنوی با حقیقت
میدهد و لمحه بفروغ مشکاة عرفان از اشراق طی آن راه میکند
و بروایات از مخالفت اصحاب بدانسته هر چه قدرت التقاط و
قوت انتخابش وفا کند بی ملاحظه در نظر آن کتب بنام خود ثبت
مینماید استبعادی ندارد و لکن از امثال حضرت آخوند که
عمر را در علوم عقلیه و نقلیه سر آمد میدانند بسیار بسیار
مستبعد است ربنا افتح بیننا و
بین قومنا بالحق و انت خیر الفاتحین
تمت الرسالة بحمد الله
والسلام علی
من اتبع الهدی

[illegible] ۱۲۹۹